وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جـــامعـــة باتنـــــة -1-
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

الهجرة غير الشرعيـــــة من خـلال مواقع الفضائيات الإخبـــارية

- دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت-

أطروحة مقدمة لنيل شهـادة دكتـوراه علوم في علـوم الإعـلام والاتصـال
-تخصـص إعـلام واتصـال وعلاقـات عامـة-

من إعداد الطالب:
- إسماعيل شرقي

إشراف الأستاذ الدكتور:
كمـــال بوقـــرة

لجنـــة المناقشـــة

الأستاذ	الرتبة	المؤسسة	الصفة
سمير رحماني	أستاذ محاضر"-أ-"	جامعة باتنة 1	رئيسا
كمال بوقرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
الطيب بلوصيف	أستاذ محاضر"-أ-"	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
سامية عواج	أستاذ محاضر"-أ-"	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
صباح براهيمي	أستاذ محاضر"-أ-"	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
طارق طراد	أستاذ محاضر"-أ-"	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

[النحل: 43]

شكر وعرفان

- أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور **''كمـــال بوقـــرة''** الذي كان دائما بجانبي من خلال توجيهاته وملاحظاته، كما كان نعم الأخ والصديق الذي يحاول في كل مرة أن ينصحني ويوجهني إلى خير الأمور.

- الشكر موصول إلى **زوجتي** التي دعمتني وساعدتني وتعبت معي من أجل إكمال هذا البحث.

- لا يفوتني أيضا أن أشكر **لجنة المناقشة** الذين شرفوني بقبول مناقشة الأطروحة.

- دون أن أنســـــى الأخ **''محمـــودي حسيـــن''** والأخ **''فاروق مسعودان''** على جهودهما المبذولة، فشكرا لكما.

إسماعيل شرقي

إهداء

- إلى والدي: أبي رحمه الله، وأمي حفظها الله.
- إلى زوجتي ورفيقة دربي التي صبرت علي.
- إلى بنيتي وقرة عيني "ثواب الحسنى".
- إلى إخوتي كل باسمه
- إلى أصدقائي وزملائي كل باسمه

إسماعيل شرقي

الملخص

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مضمون المواد الخبرية المنشورة على مواقع الفضائيات الإلكترونية الاخبارية (فرانس24 والعربية نت)، فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف في التغطية الخبرية للظاهرة على مواقع الدراسة، وما سبقه من أحداث وما ترتب عليه من نتائج وتبعات، بما في ذلك تحليل الأطر الخبرية التي قدمت من خلالها الأحداث المختلفة للهجرة غير الشرعية وتداعياتها.

وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج الدارسات المسحية، الذي تم في إطاره استخدام أداة تحليل المضمون، وكذلك المنهج المقارن الذي تم في إطاره توظيف أسلوب المقارنة المنهجية، وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال استمارة تحليل المضمون بما فيها تحليل الأطر الخبرية، وشملت عينة الدراسة المواقع الإلكترونية المذكورة، فيما شملت العينة الزمنية الفترة الممتدة من 2016/07/01، إلى 2017/06/30. بحيث تم اختيار العينة العشوائية غير المنتظمة لكافة الأخبار والتقارير الإخبارية المنشورة على المواقع الإلكترونية أثناء هذه الفترة الزمنية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة كان من أهمها ارتفاع نسبة اهتمام موقع فرانس 24 بتغطية أحداث الهجرة غير الشرعية بشكل أكبر من موقع العربية نت. كما كشفت النتائج اتفاق المواقعين بأن (الخبر) هو الشكل الصحفي الغالب للمواد الخبرية المنشورة على المواقع الإلكترونية عينة الد راسة، كما كشفت الدراسة أن النسبة الأعلى للأطر الخبرية كانت لأطر (الشخصيات المحورية).

Abstract

This study aims at monitoring and analyzing the content of the news articles published on the websites of the electronic satellite news channels (France 24 and Arabia net) concerning the phenomenon of illegal immigration, and to find out the differences and the similarities in news coverage of the illegal immigration on the study sites. And the events that preceded and the consequences that followed, including the analysis of news frameworks through which various events of the illegal immigration and its consequences were presented.

This study belongs to descriptive researches using the survey methodology as well as the comparative method in which methodological comparison method was used. The study data were collected through the content analysis form. The sample of the study included the above mentioned sites, while the time sample included the period from 01/07/2016 to 30/06/2017. The random sample was selected for all news and news reports published on the websites during this period of time.

The study reached several results, the most important one was the high rate of interest in France 24 while covering illegal immigration events in comparison with the Arab Net website. In addition, the results also revealed the agreement of both sites that the news (elkabar) is the most common form of news items published on the websites study sample. The study also revealed that the highest percentage of news frames were for pivotal personalities.

الفهارس

المحتويات **الصفحة**

- فهرس المحتويات 06
- فهرس الجداول..... 10
- فهرس الأشكال..... 11
- مقدمـة..... أ-ج
- **الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة**

أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها..... 17
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة..... 21
1- أسباب اختيار الموضوع..... 21
2- أهمية الدّراسة..... 22
3- أهداف الدراسة..... 23
ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة..... 24
1- تعريف الهجرة..... 24
2- تعريف الهجرة غير الشرعية..... 27
3- تعريف الفضائيات الاخبارية..... 29
4- المواقع الالكترونية..... 30
5- المواقع الالكترونية للفضائيات الاخبارية..... 30
رابعا: نوع الدراسة ومنهجها..... 32
خامسا: مجتمع الدراسة وعينتها..... 34
1- مجتمع الدراسة..... 34
2- عينة الدراسة..... 34
أ- عينة المواقع الالكترونية للفضائيات الاخبارية..... 35
ب- العينة الزمنية..... 36
سادسا: أداة جمع البيانات..... 37
سابعا: الدراسات السابقة..... 45
أ- دارسات بالفضائيات والمواقع الالكترونية..... 45
ب- دارسات متعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية..... 51

ثامنا: الإطار النظري للدراسة: (نظرية تحليل الأطر الخبرية) 54
1-مفهوم نظرية الأطر الإعلامية (الأطر الخبرية)، نشأتها وتطورها..... 54
- نشأة النظرية وتطورها..... 55
2-الأطر الخبرية: سماتها، أهميتها، أهدافها ووظائفها..... 59
أ- سمات الأطر الخبرية..... 59
ب- أهمية نظرية الأطر الخبرية..... 60
ج- أهداف ووظائف الأطر الخبرية..... 61
3-آليات ومستويات تحليل الأطر..... 62
أ- آليات وأدوات الإطار الإعلامي..... 62
ب-مستويات تحليل الأطر الخبيرة..... 64
1/- البناء التركيبي أو الشكلي للقصة الخبرية..... 65
2/- الفكرة المحورية..... 65
3/- الاستنتاجات الضمنية..... 65
4- أنواع ونماذج الأطر الخبرية..... 65
أ- أنواع الأطر الخبرية..... 65
ب-نماذج تحليل الأطر الخبرية..... 70
- أوجه الاستفادة من نظرية الأطر الخبرية في موضوع الدراسة..... 74

الفصل الثاني: المواقع الالكترونية للفضائيات الاخبارية

- تمهيد..... 77

أولا: الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت ومفهوم النشر الإلكتروني..... 78
1-الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت..... 78
أ-نماذج التطبيقات الإعلامية لشبكة الأنترنيت..... 81
أ-1-وكالات الأنباء..... 81
أ-2- الإذاعة عبر الأنترنيت..... 82
2-مفهوم النشر الإلكتروني..... 84
ثانيا: سمات خصائص المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية..... 86
ثالثا: أساليب التحرير في المواقع الإلكترونية الإخبارية..... 93

1-سمات وعناصر الخبر على الموقع الإلكتروني..... 93
2-سمات وخصائص المحرر للمواقع الإلكترونية الإخبارية..... 97
3-طرق التحرير في المواقع الإخبارية..... 99
4-المعايير المهنية للعاملين في المواقع الإخبارية 101
رابعا: تصميم المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية..... 101
1-مبادئ تصميم المواقع الإلكترونية الإخبارية..... 102
2-تصميم المواقع للمعلومات الإلكترونية الإخبارية..... 105
3-تصميم العناصر التيبوغرافية للمواقع الإخبارية..... 108

الفصل الثالث: ماهية الهجرة غير الشرعية

- تمهيد..... 119
أولا: مفاهيم ومعالم الهجرة غير الشرعية..... 120
1-تعريف الهجرة غير الشرعية..... 121
2-المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية 123
ثانيا: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة..... 125
1-بدايات النظريات السكانية..... 125
2-النظرية البنائية الوظيفية..... 128
3-نظريات الاتجاه المحافظ..... 129
4-نظريات الاتجاه الراديكالي..... 131
5-النظرية المفسرة للهجرة الدولية..... 133
ثالثا: أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها..... 134
1-العوامل السياسية..... 135
2-العوامل الاقتصادية والاجتماعية..... 137
3-الأسباب النفسية..... 139
رابعا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآثارها على المجتمع..... 141
1-الأثر الاقتصادي..... 142
2-الأثر الاجتماعي..... 144
3-الأثر الأمني..... 145

خامسا: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية..... 148
1- الاستراتيجية الأمنية لوقف الهجرة غير الشرعية..... 148
2- مراقبة الحدود..... 150
3- تأمين جوازات السفر ومستندات الإقامة..... 151
4- تبادل الخبرات والمعلومات..... 151
5- تأهيل الموظفين..... 153
6- عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مرتبطة بالهجرة غير الشرعية..... 153
الفصل الرابع: عرض وتحليل النتائج..... 155
- نتائج التحليل 207
- قائمة المراجع..... 214
- الملاحق..... 227

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	موقع المادة الخبرية في المواقع الإلكترونية عينة الدّراسة	156
02	الفنون الصحفية المستخدمة في تقديم المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة	160
03	أنواع العناوين المستخدمة في المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة	163
04	نوع الصورة الخبرية والوسائط المتعددة المدعمة للمادة الإخبارية في المواقع عينة الدّراسة	166
05	يبين العناصر التفاعلية حول المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة	169
06	نوع المضمون الإعلامي المقدم في المواقع الإخبارية حول الهجرة غير الشرعية	172
07	أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول المنشأ	175
08	أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول الاستقبال	178
09	آثار الهجرة غير الشرعية في المادة الخبرية في الموقعين عينة الدراسة	181
10	الحلول المقترحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المادة الخبرية المقدمين في المواقع عينة الدراسة	184
11	اتجاه المواقع الإخبارية في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية	187
12	اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة حول الهجرة غير الشرعية	190
13	اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة حول الهجرة غير الشرعية	193
14	نزع المصادر الخارجية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع الإخبارية	195
15	القيم المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة	197
16	الاستمالات الإقناعية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة	200
17	فئة الفاعل المستخدمة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة	203

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	موقع المادة الخبرية في المواقع الإلكترونية عينة الدّراسة	156
02	الفنون الصحفية المستخدمة في تقديم المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة	160
03	أنواع العناوين المستخدمة في المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة	163
04	نوع الصورة الخبرية والوسائط المتعددة المدعمة للمادة الإخبارية في المواقع عينة الدّراسة	166
05	يبين العناصر التفاعلية حول المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة	169
06	نوع المضمون الإعلامي المقدم في المواقع الإخبارية حول الهجرة غير الشرعية	172
07	أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول المنشأ	175
08	أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول الاستقبال	178
09	آثار الهجرة غير الشرعية في المادة الخبرية في الموقعين عينة الدراسة	181
10	الحلول المقترحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المادة الخبرية المقدمين في المواقع عينة الدراسة	184
11	اتجاه المواقع الإخبارية في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية	187
12	اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة حول الهجرة غير الشرعية	190
13	اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة حول الهجرة غير الشرعية	193
14	نوع المصادر الخارجية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع الإخبارية	195
15	القيم المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة	198
16	الاستمالات الإقناعية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة	200
17	فئة الفاعل المستخدمة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة	203

مقدمة

مقدمة:

تعد التغطية الإعلامية للقضايا والأحداث العالمية المختلفة من أهم ما تقوم به المؤسسات الإعلامية عبر وسائلها الفنية والتحريرية، وتتعدد في تلك التغطيات طريقة الصياغة والعرض، وشكل ومضمون تقديم الأخبار والصور، وقد تتعرض المعلومات والمواد الخبرية المختلفة لعمليات من التأطير يقوم بها القائمون على العمل الإعلامي وفقا لأهداف وسياسات تسعى هذه المؤسسات لتحقيقها.

ومع التطور التقني في وسائل الاتصال وظهور شبكة الأنترنيت، وما تبعها من تطور في النشر الإعلامي، وإطلاق ما عرف بالصحف الالكترونية، ازدادت الحاجة إلى تطور أساليب وأشكال التغطية الإعلامية للأحداث المختلفة عبر العالم. ولمواكبة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات وما حدث بينهما من اندماج، وسعيا للوصول إلى شرائح أخرى من الجمهور المتابع للقنوات التلفزيونية في مناطق العالم المختلفة، لجأت هذه القنوات التلفزيونية المختلفة إلى إنشاء مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنيت من أجل الاستفادة من الوسائل الالكترونية الجديدة، وما تتمتع به من خصائص وما توفره من خدمات يمكن المستخدم من متابعة الأخبار والمعلومات في قوالب متعددة (مطبوعة، مسموعة، مرئية) خاصة في المناطق التي لا يمكن التقاط بث القناة التلفزيونية فيها.

وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من الأحداث الدولية التي حظيت باهتمام إعلامي كبير، حيث ظهرت تغطية واضحة لها في مختلف وسائل الإعلام وبكافة الأشكال والقوالب الإخبارية، فيما كانت المعلومات والمواد الصحفية تنشر وفقا لأساليب وسياسات وأهداف محددة لكل وسيلة إعلامية حتى باتت تلك الوسائل نوافذ للآراء والاتجاهات المختلفة.

هذا كله يجعل من الهجرة وتحديدا الهجرة غير الشرعية موضوعا يحتاج إلى دراسات تتناوله من أبعاد متعددة حسب التخصصات العلمية ذات الصلة لمختلف المجتمعات والثقافات،

لا سيما بعد أن تجلت أهمية الموضوع وظهر تعاظمه في السنوات الأخيرة مع تنامي الحراك السكاني واتخاذه أشكالا عديدة.

وقد جاءت دراستنا هذه لتناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال طريقة التناول الإعلامي لها في وسائل الإعلام الالكترونية وبالأخص المواقع الالكترونية التابعة للفضائيات الإخبارية، وقد حاولنا في هذه الدراسة معرفة طريقة المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في "فرانس 24" والعربية نت" خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2016/07/01 و2017/06/30.

وقد قسمنا ثم تقسيم دراستنا هذه إلى أربعة فصول هي كالآتي:

الفصل الأول: تم تخصيصه لموضوع الدراسة ومنهجيتها، وكذلك من خلال تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، تحديد أسباب اختيار الموضوع وأهميته، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الإجرائية الخاصة بدراستنا، دون أن ننسى تحديد نوع الدراسة ومنهجها وأداة جمع المعلومات التي تعد أهم عنصر للوصول إلى نتائج الدراسة.

الفصل الثاني: تم الحديث فيه عن المواقع الالكترونية الخاصة بالفضائيات الإخبارية، وقد تم تقسيمها إلى مجموعة من العناصر من الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترنيت، سمات وخصائص المواقع الإخبارية، إلى الأساليب التحريرية والطرق الخاصة بالكتابة الصحفية لهذه المواقع، لنختم هذا الفصل بالحديث عن طرق تصميم هذه المواقع على شبكة الأنترنيت.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل للحديث عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد تم تقسيمه إلى مجموعة من العناصر هي: 1) – مفاهيم ومعالم الهجرة غير الشرعية، 2) – النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة عموما، 3) – أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها،

4) – انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآثارها على المجتمع، لنختم هذا الفصل بالحديث عن آليات وطرق التصدي لهذه الظاهرة.

الفصل الرابع: تم تخصيص هذا الفصل لعرض بيانات الدراسة وطرق تحليلها، حيث تم عرض البيانات الخاصة بفئات الشكل وكيفية تحليلها، ثم قمنا بعرض فئات المضمون وطريقة تحليلها، لنختم بعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، كما أننا حاولنا تبيان طريقة توظيف النظرية المستخدمة في عمليات عرض النتائج وتحليلها.

الفصل الأول: الإطار المنهجية للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تشهد الهجرات الإنسانية على مر الزمان تطورات كبيرة، تعقّد من أوضاعها وتغيّر من ديناميتها، ويصبح فهمها أصعبَ من ذي قبل، وقد أصبحت الهجرة الحديثة أكثر تعقيدا وأصعب فهما للباحثين والمهتمين بها، وقد زادت أعداد المهاجرين في العقود الأخيرة بشكل ملحوظ، ومع هذه الزيادات صارت دولا كثيرة مرشحة لأن تكون دولا مصدرة وأخرى مستوردة للمهاجرين سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، وأدت هذه الأوضاع إلى تغيرات ديمغرافية واضحة بين المجموعات السكانية، ومن الملاحظ أن الهجرة اتخذت أشكالا جديدة على مستوى المهاجرين والأهداف وحتى على مستوى الوسائل والطرق المستعملة للوصول إلى دول المهجر، والتكيف مع الوضعية العالمية التي تشهد تحولات مستمرة".

وتعد الهجرة شكلا تعبيريا عن حركة الانتقال من مكان لآخر سواء فرديا أم جماعيا، وذلك لبلوغ عدة أهداف أهمها تحقيق وضع اجتماعي، اقتصادي وأمني أفضل مما هو عليه في البلد الأصلي. لكن وفي غالب الأحيان يصعب على الأفراد الذين يحاولون الهجرة أن يفعلوا ذلك بطريقة شرعية وقانونية، نظرا لصعوبة الحصول على التأشيرات بشكل قانوني يضمن لهم كل حقوقهم. لذا تكون هجرتهم إلى البلدان المتقدمة خاصة الاوروبية بطريقة غير شرعية.

وقد أصبحت الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي انتشرت في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة خلال السنوات الأخيرة، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد، فهي نتاج لعدة عوامل محلية وعالمية، حيث لعبت العولمة دورا مباشرا في تفاقم هذه الظاهرة، كما أن تفاعل العالمي مع المحلي بشكل مباشر شكل ملامح الظاهرة. كما تعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر ذات الابعاد المتعددة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وأمنيا نتيجة الكثير من المتغيرات الاجتماعية والسياسية ترتبط بالانفتاح والتغير القيمي بين المجتمعات.

وتتأثر منطقة جنوب البحر المتوسط بالهجرة غير الشرعية أكثر من غيرها، ففيها توجد وتنطلق كل أنواع الهجرات سواء خارجية، داخلية، اختيارية، اجبارية، فردية وجماعية. لذا أصبحت هذه الظاهرة تشغل اهتمام عدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وباتت الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين. ومن بين المنظمات والمؤسسات التي تهتم بشكل كبير بظاهرة الهجرة غير الشرعية المؤسسات الإعلامية التي تعد مصدرا مهما من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، فهي ذات تأثير كبير في الجماهير على اختلاف انواعهم وفئاتهم العمرية والمتباينين في اهتماماتهم وتوجهاتهم ومستوياتهم العلمية، الأكاديمية والاجتماعية، وهذا ما يكسبها أهميتها في بناء المجتمعات.

كما يعد الإعلام أحد الأسباب القوية التي ما زالت تؤثّر في قرارات المهاجرين في العالم، ولقد زادت أهمية الدور الإعلامي في قضايا الهجرة، مع تطور الإعلام نفسه وأدواته وجمهوره، فقد" تغيّر مفهوم الإعلام وطبيعته في عصر العولمة حيث لم يعد مرتبطا بمخرجات وسائل الاتصال الجماهيري بل أصبح شديد الالتصاق بالمعلومات: المالية، والعلمية، والتكنولوجية، والطبية، والرياضية، والثقافية، والاجتماعية" وصَنَع هذا الوضع الجديد للإعلام مناخا إعلاميا يتميز بالحريّة والجاذبيّة والجماهيريّة، ما جعل الهجرة وقضاياها وأنصارها المحتَمَلِين، في عالم واحد: يتيح لهم المعرفة والتواصل والحلم ومن ثمّ اتخاذ قرار الهجرة، وزيادة أعداد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، لنكون مرة أخرى، أمام وضع جديد ومعقّد للهجرة الحديثة.

إن أهمية الإعلام تتجلى أيضا من خلال التطور الملحوظ والجلي الذي شهدته هذه الوسائل خاصة في العقدين الأخيرين، حيث شهدت تطورات كبيرة تمثلت في ظهور الوسائل الإعلامية الجديدة بما تشمله من القنوات الفضائية والأنترنيت، وهما الوسيلتان اللتان مهدتا الطريق لنظام إعلامي جديد يقوم على أساس العولمة الاعلامية التي تعد امتدادا طبيعيا للعولمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور اتجاهات حديثة في

مجال الاعلام، سواء على مستوى الممارسة الاعلامية أو البحث العلمي الاعلامي، حيث ظهرت ظواهر اعلامية جديدة تطلبت متابعتها واخضاعها للدراسة والبحث.

إن تطور الوسائل الاعلامية الجديدة مرتبط بشكل أساسي بالتطور الحاصل في شبكة الانترنيت فقد شهدت هذه الاخيرة نموا سريعا في السنوات السابقة أعطت دفعة جديدة لوسائل الاعلام بمختلف أشكالها وأنواعها، حيث جعلت خصائص التفاعلية والآنية في شبكة الانترنيت وسيلة مثلى للنشر الالكتروني. وقد أتاحت الانترنيت ظهور ما يسمى المواقع الالكترونية للفضائيات الاخبارية التي جعلت الجمهور المستخدم لها يتعرض للأخبار المختلفة الاشكال وبعدة طرق، ووفرت لهم العديد من مصادر المعلومات، وأتاحت لهم القدرة على المشاركة والتفاعل والنقاش حول الاخبار المعروضة على شاشاتها.

وقد استطاعت هذه المواقع الاخبارية أن تنقل الجمهور المستخدم لها إلى مصادر متعددة للخبر الواحد عن طريق الروابط الفعالة، وتوضيح الخبر بأكثر من مصدر. كما أنها قدمت الأخبار بصورة مختلفة عن وسائل الاعلام التقليدية، وحولت الاتصال من اتصال الفرد بالمجموعة إلى اتصال المجموعة بالمجموعة، وتكمنت من تقديم الأخبار عبر عدة طرق ووسائل.

كما أن الوسائل الاعلامية الجديدة وتحديدا المواقع الالكترونية الخاصة بالفضائيات الاخبارية تلعب دورا أساسيا في تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وخصوصا عندما يتعلق الامر بمآسي إنسانية مثل غرق المهاجرين غير الشرعيين في مياه البحر، حيث أصبحت هذه المواقع تؤثر بشكل واضح وكبير على الجماهير وتشكيل توجهات الرأي العام إزاء هذه الظاهرة.

ونظرا لتعدد المواقع الالكترونية الخاصة بالفضائيات الإخبارية قمنا باختيار موقعي **فرانس24 والعربية نت** لمحاولة معرفة الطريقة والكيفية الاعلامية التي تناول بها هذين الموقعين ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ولدراسة هذا الموضوع استند الباحث إلى نظرية الأطر الإعلامية (الإخبارية) لمعرفة الاسلوب الإعلامي الذي تناول به الموقعان ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال محاولتنا الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

- كيف عالج الموقعان الالكترونيان لقناتي فرانس 24 والعربية نت ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي بشكل دقيق قمنا بتقسيمه إلى تساؤلات فرعية بدورها مقسمة إلى قسمين، وقد جاءت كالآتي:

أولا: أسئلة تتعلق بتحليل مضمون المادة الاعلامية:

1-ماهي المواضيع التي تناولها الموقعان في معالجة هذا الحدث؟

2-ماهي مصادر المعلومات التي اعتمد عليها الموقعان في معالجة الظاهرة؟

3-ماهي الفنون الصحفية التي استخدمها الموقعان في معالجة الهجرة غير الشرعية؟

4-ماهي العناصر والوسائط التفاعلية التي استخدمت لإبراز الموضوع؟

5-ماهي أوجه الاتفاق والاختلاف بين الموقعين في التناول الإعلامي لهذه الظاهرة؟

ثانيا: أسئلة تتعلق بالأطر الخبرية للتغطية الاعلامية:

1- ماهي أنواع الأطر الخبرية التي استخدمها الموقعان في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

2- ماهي أطر الاسباب التي قدمها الموقعان لمعالجة الظاهرة؟

3- ماهي أطر النتائج التي تم تقديمها من طرف الموقعين لمعالجة الهجرة غير الشرعية؟

4- ماهي أطر الحلول التي تم طرحها في الموقعين لمعالجة الظاهرة؟

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة:

1- أسباب اختيار الموضوع:

تتعلق عادة دوافع وأسباب اختيار الباحث لدّراسة معينة دون الأخرى أساسا بإحساسه بمشكلة بحثية معينة ومحاولة إيجاد طرق وسبل لحلها. كما أن أهمية الموضوع المراد دراسته من طرف الباحث يعد من أهم الأسباب التي تقوده لاختيار موضوع دون الأخر.

كما أن اهتمامي الشخصي بتطبيقات الإعلام الجديد من أبرز الأسباب التي جعلتني أبحث في هذا الجانب، باعتباره أصبح أكثر وأوسع انتشارا مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، أضف إلى ذلك سرعة الإعلام الجديد بصفة عامة والمواقع الإلكترونية الخاصة بالفضائيات الإخبارية بصفة خاصة في إيصال المعلومات إلى نطاق جغرافي عالمي وعدد هائل من الجماهير.

إضافة إلى ما سبق فإن دراسات وأبحاث تحليل المحتوى الإعلامي من أبرز وأهم الأسباب التي شجعتني على اختيار هذا الموضوع لما لها من مصداقية كبيرة وعالية في الوصول إلى نتائج دقيقة وعميقة عن الظاهرة المدروسة، خاصة إذا ما تم تطبيق أساليبها وطرقها بشكل سليم وفعّال وتجرد الباحث من الذاتية في البحث وتحليه بالموضوعية.

أن الدّراسات السابقة كانت أكثر اهتماما بتحليل محتوى الوسائل الإعلامية التقليدية سواء صحف، ومجلات قنوات فضائية، لذا جاء اهتمامنا بدراسة وتحليل محتوى المواقع الإلكترونية الخاصة بالفضائيات الإخبارية لما تمتاز به من خصائص تختلف اختلافا كبيرا عن خصائص ومميزات الوسائل الإعلامية السابقة.

تنامي وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة، خاصة مع ارتفاع نسبة الحروب في المنطقة العربية ما جعل لزاما على كافة وسائل الإعلام التقليدية منها والجديدة أن تتناول هذه الظاهرة بالأرقام والتحليل لكافة جوانبها، لذا جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على

طريقة تناول وسيلة مميزة من وسائل الإعلام الجديدة هي المواقع الخاصة بالفضائيات الإخبارية لهذه الظاهرة.

2-أهمية الدّراسة:

تكمن أهمية الدّراسة في أهمية شقيها الهجرة غير الشرعية، والمواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية، فالأولى تعد ظاهرة زاد انتشارها في الآونة الأخيرة وذلك راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع نسبة الحروب خاصة في المنطقة العربية إضافة إلى ارتفاع معدّل الفقر والبطالة، مما جعل اهتمامنا يزيد لدراسة هذه الظاهرة التي لديها تأثيرات كبيرة على جميع الأصعدة، سواء سياسيا، اقتصاديا، أمنيا ...

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن وسائل الإعلام تعد من أهم الوسائل التي يمكن أن تسلط الضوء بشكل دقيق وتساهم في الحد من أخطار هذه الظاهرة من خلال معالجتها لها، ومن أهم الوسائل الإعلامية الحالية نجد وسائل الإعلام الجديدة التي ترتبط بالأنترنت مثل المواقع الإلكترونية الخاصة بالفضائيات الإخبارية التي أعطت أهمية كبيرة للظاهرة من خلال الحديث عنها، مما جعلني كباحث أهتم بمعرفة طريقة معالجة هذه المواقع لظاهرة الهجرة غير الشرعية وقمت باختيار موقعين لإجراء مقارنة حول طريقة العرض الإعلامي لهذه الظاهرة في كلا الموقعين.

ومن أبرز الجوانب التي زادت من أهمية الموضوع أو الدّراسة التي أجريتها هي الميزة التي تمتاز بها هذه المواقع وهي التفاعلية التي أتاحت للجمهور فرصة التعليق على ما ينشر في هذه المواقع وحتى المساهمة بأخبار جديدة ومواضيع حول الظاهرة كل هذه الأمور والمميزات جعلتني كباحث اهتم بشكل كبير بدراسة هذا الموضوع لمحاولة معرفة طريقة المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كما أن أهمية الموضوع أو الدّراسة تنبع من كونها دراسة في المضمون والمحتوى الإعلامي الذي تعتبر نتائجه من أكثر النتائج مصداقية خاصة إذا استطاع الباحث أن يطبق إجراءاته بشكل دقيق وأن يتجرد من الذاتية في البحث.

3- أهداف الدراسة:

- الكشف عن طبيعة معالجة الموقعين الإلكترونين فرانس24 والعربية نت لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقييم طريقة تناولهما للموضوع في إطار نظرية الأطر الإعلامية أو الأطر الإخبارية.
- تحديد حجم اهتمام الموقعين بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على أساليب المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في موقعي فرانس 24 والعربية نت.
- إبراز الفنون الصحفية المستعملة وكذا عناصر الإبراز والتفاعل مع الموضوع.
- المقارنة بين الموقعين في طريقة التناول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينهما.
- تقييم طريقة المعالجة الإعلامية لموقعي فرانس 24 والعربية نت لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة:

1- تعريف الهجرة:

أ/-لغة:

كلمة الهجرة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي "هجر" ويعني تباعد أي ترك وطنه، كما تعني الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما، والهجرة تعني لغة، الخروج من أرض إلى أخرى والهجرة عند العرب ضد الوصل و "هجر فلانا " أي حرمة وقطعة، وهجر الشيء اي تركه وأعرض عنه.

ويقال هجر في مرضه وفي نومه وفي الشيء أو به وفي التنزيل العزيز (وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ)[1].

أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة إلى قسمين أو لفظين:

*اللفظ الأول: immigré: وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المهاجر إليها.

*اللفظ الثاني: Emigré: وهو الشخص الذي يغادر اقليم بلده متجها إلى بلد آخر[2].

- ويعطي قاموس "وبستر" الجديد ثلاثة معاني للفعل "هاجر"migrate " وهي:

- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

- الانتقال بصفة دورية من دولة إلى أخرى.

[1] مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ج2، 1961، ص972،973.

[2] Abdel Fattah mourad : **dictionnaire mourad des termes juridique**, économique et commerciaux, 2partie, pp944,945.

– الانتقال والتجوال بصفة دورية[1].

ويشير قاموس المصطلحات الاجتماعية émigration يعني انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي للاستيطان في موطن آخر[2].

ب/ اصطلاحا:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح الهجرة وفيما يلي سنقوم بسرد مجموعة منها على سبيل المثال وليس الحصر، كما أن هذه التعريفات تمثل عدة جوانب لمفهوم الهجرة.

استعمل لفظ الهجرة في العلوم الاجتماعية كالدلالة على تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات كما أن الهجرة تشمل انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام للقيام بمهمة عمل[3].

الهجرة هي انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد أو خارجه، وتتم الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إراداتهم[4].

ويعرف علماء الديموغرافيا الهجرة بأنها الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحث عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا.

---

[1] كولين سميث: **أساسيات علم السكان:** ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، القاهرة، درا الفكر العربي، 1971، ص 499.

[2] مصلح الصالح: **الشامل –قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية–**، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص187.

[3] مجموعة من الاساتذة العرب: **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص629.

[4] عبد القادر لقصير: **الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي**، بيروت، دار النهضة للنشر 1992، ص، ص 105،106.

أما علماء الاجتماع فيرون أن الهجرة هي تبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.

وقد عرف الدكتور "محمد أبو ليلة" أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الازهر الهجرة قائلا:" الهجرة هذه الأيام ليست هجرة شرعية أمر بها الإسلام وإنما هي هجرة أشبه بالاحتيال وانتهاك للقوانين من خلال تدخل السماسرة والمحتالين الذين يغوون الشباب الذي يبحث عن فرص عمل وحياة كريمة[1].

وينظر الجانب القانوني بالأخص القانون الدولي للهجرة على أنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ المواطن الجديد مقرا وسكنا مستقر لها، وتدخل الهجرة في نطاق أحكام القانون الداخلي والقانون الدولي معا، فهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة الحق في أن تنظم الهجرة من إقليمها واليه وفقا لما تقتضه مصالحها، وهي من جهة أخرى تتصل بالقانون الدولي لما تثيره ومن مسائل قانونية دولية كحق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها[2].

ج/ التعريف الاجرائي:

الهجرة هي انتقال الافراد أو الجماعات من دولة الى أخرى للإقامة الدائمة فيها بغرض تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي والاقتصادي وتكون الهجرة اختيارية أو قصرية ويكون هذا الانتقال وفقا للضوابط القانونية والشروط التي يضعها النظام القانوني للدولة المهاجر اليها.

[1] محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط**، الجزائر، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 20.

[2] محمد غربي، سفيان فوكة، مشرى مرسي: مرجع سابق، ص، ص 21،22.

2- تعريف الهجرة الغير الشرعية:

أ- اصطلاحا:

هناك عدة مسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة كالهجرة السرية او الحرقة أو الهجرة غير القانونية وكلها تصب ضمن نطاق واحد وهو الهجرة بطريقة غير قانونية لا تتوافق والنظام العام للدولة المهاجر اليها.

وهناك عدة تعريفات لظاهرة الهجرة غير الشرعية نسردها كالآتي:

مصطلح الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية مركب من لفظين هما " الهجرة" الذي تطرقنا اليها سابقا ولفظ "غير شرعية" أو غير قانونية الذي يعني مخالفة القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب. وعليه فإن الهجرة غير الشرعية هي كل حركة للأفراد نحو دول جديدة خارج ما يسمح به القانون الخاص بنظام الدولة المستقبلة[1].

تعرف الهجرة الغير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 على أنها " دخول الشخص الأجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار العمل وتحسين المستوى المعيشي[2].

الهجرة الغير الشرعية هي انتقال المهاجر من مكان إلى آخر ومن دولة لأخرى تسللا دون تأشيرة او إذن دخول مسبق أو لاحق، أو تصريح بالإقامة يسمح له بالعيش فيه بطريقة تضمن له كل حقوقه[3].

---

[1] Meulier boutang yann et pgarson jean-pure et silbermam roxane : **équonommie politique clandestines de main d'œuvre,** paris edition,p11.

[2] رزيقة درغال: **مجلة الدرك الوطني**، جوان 2006، العدد 5، ص 27.

[3] عبد الله مسعود السراني: **العلاقة بين الهجرة الغير الشرعية وجريمة تهريب البشر**، الرياض، ط 01،2001، ص 104.

الهجرة الغير الشرعية هي خروج المواطن من الدولة التي يقيم فيها من غير المنافذ الشرعي المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة[1].

ويعرف الباحث " على الحوات " الهجرة الغير الشرعية بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الاشخاص من دولة لأخرى بدون إذن قانوني من بلد الأم وذلك بقصد العمل أو الإقامة الدائمة أو المؤقتة في البلد المهاجر إليه[2].

في حين جاء تعريف الهجر غير الشرعية في الجريدة الرسمية الصادرة يوم 08 مارس 2009 على انها مغادرة الاقليم الوطني بصفة شرعية أثناء اجتياز أحد المراكز الحدودية البرية البحرية أو الجوية، ذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيال خرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والانظمة السارية وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ وطرق غير المراكز الحدودية[3].

وقد عرف " محمد سمير مصطفى " أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها دخول العمال إلى بلد ما دون وجود أوراق ثبوتية أو تصاريح دخول وهذا عادة ما يتم إما عن طريق تهريب البشر أو عن طريق المهاجر نفسه[4].

---

[1] عزت محمد الشيشينتي: **المعاهدات والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية**، الرياض، ط1، 2010، ص139.

[2] علي الحوات: **الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، طرابلس، الجامعة العربية، ط1 ،2007، ص56.

[3] **الجريدة الرسمية**، العدد 15 ليوم 08 مارس 2009.

[4] محمد سمير مصطفى: **الهجرة غير الشرعية –الموت من اجل الحياة** –، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48،49، 2009، 2010، ص108.

التعريف الاجرائي:

الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر، البحر أو الجو، إلى الإقليم دولة ما بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، ويعتبر المهاجرون في هذه الحالة مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.

3- تعريف الفضائيات الاخبارية:

تعتبر وظيفة الأخبار من اهم الوظائف التي يقدمها الإعلام وبالأخص الفضائيات الإخبارية فقد أصبحت هذه الأخيرة شكل حيزا كبيرا ومهما من حياة الناس وأفكارهم ومواقفهم لأنها اصبحت تنافس وبشدة ما كان يعرف سابقا بالإعلام الرسمي أو الحكومي الذي كان مفروضا عليهم بشكل دائم لعدم وجود البدائل.

يعرف عاطف عدلي العبد الفضائيات الإخبارية[1]: على أنها فضائيات متخصصة أو من حيث المضمون أو طبيعة الخطاب الإعلامي الذي تقدمه المتمثل في الأخبار أو البرامج الإخبارية وتبث هذه القنوات إرسالها على مدار الساعة لمواكبة الحراك والمنافسة القوية في مجال صناعة الأخبار.

التعريف الاجرائي:

الفضائيات الإخبارية هي تلك القنوات التي تبث على مدار الساعة برامج ذات طابع إخباري وتقوم هذه الفضائيات بتقديم نشرات ومواجيز إخبارية في مواعيد محدد وتتميز أخبار هذه القنوات في الغالب بالسرعة والدقة والشمول.

[1] عاطف عدلي العبد: **القنوات المتخصصة، أنواعها جمهورها، بحوثها وأخلاقياتها**، القاهرة، دار الإيمان للطباعة، ط1، 2000، ص 41.

كما تقدم هذه القنوات إضافة إلى النشرات الاخبارية تحليلات وتفسيرات لمجريات الأحداث الآنية من خلال البرامج الإخبارية والمقابلات والتحقيقات.

4- المواقع الالكترونية:

يعرف الموقع الالكتروني أنه مجموعة من الصفحات والنصوص ومقاطع الفيديو المترابطة وفق هيكل متماسك ومتفاعل يهدف إلى عرض ووصف المعلومات والبيانات عن جهة ما أو مؤسسة ما، بحيث يكون الوصول اليه غير محدد بزمان ولا مكان ولا عنوان فريد محدد يميز عن بقية المواقع الأخرى على شبكة الانترنت[1].

الموقع الالكتروني هو تلك المساحة الالكترونية المحجوزة ضمن خادم ما وتحت اسم نطاق معين في الشبكة العنكبوتية وهو عبارة عن مواد معلوماتية تمكن أن تحتوي على نصوص أو صور أو رسومات أو مواد سمعية أو بصرية ثابتة ومتحركة كالأغاني أو مقاطع الفيديو ويتم تصميم الموقع الالكتروني بلغات برمجية وتصميمية خاصة يفهمها الكومبيوتر ويتم رفعه بعد ذلك وتحميله على شبكة الانترنت باستخدام برامج خاصة وتطبيقات معينة[2].

5- المواقع الالكترونية للفضائيات الاخبارية:

المواقع الالكترونية الإخبارية عموما هي تلك المواقع التي تعرض الأخبار المستحدثة وتعتمد في أغلب الاحيان على وكالات الأنباء أو مراسلين خاصين لها، إضافة إلى نشر المقالات الخاصة بالموقع أو نقلا عن مواقع أخرى، وقد تلجأ بعضها إلى عقد برتوكولات مع مواقع أخرى لتبادل الأخبار والموضوعات الصحفية الأخرى[3].

---

[1] محمد الال الزعبي وآخرون: **الحاسوب والبرمجيات الجاهزة**، العراق، مجلة تكريش للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد، 18، 2004، ص 352.

[2] www.mowdoo3.com/29-06-2017-/10:17.

[3] عبد الرزاق الديلمي: **الإعلام الجديد والصحافة الالكترونية**، عمان، دار وائل للنشر، 2010، ص 173.

وأما في دراستنا هذه فنقصد بالمواقع تلك المواقع الخاصة بالقنوات الفضائية الإخبارية محل البحث وهي موقع فرانس 24 والعربية نت.

وليس من أن نعرف هذه المواقع على حسب ما تعرف هي نفسها:

فموقع فرانس 24 هو موقع تابع للقناة التي تم إنشاؤها في ديسمبر 2006 وهي موقع يستخدم ثلاث لغات لنشر أخباره وهي العربية، والفرنسية، الإنجليزية وهو موقع أخبار دولية برؤية فرنسية معتمدة على تباين الآراء.

أما موقع العربية فهو أيضا تابع لقناة العربية المملوكة الخاص السعودي، وهو وسيلة إعلامية عربية الثقافة منفتح على الآخر على تعريفهم.

رابعا: نوع الدراسة ومنهجها:

إن اعتماد الدراسة على منهج معين يعد خطوة هامة من خطوات البحث العلمي، فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد التي تحدد الأسلوب الأمثل للوصول إلى النتائج المرغوب فيها[1].

وتنتمي الدراسة التي نحن بصدد إجرائها إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف وصف وتحليل أطر المعالجة والتناول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الموقعين محل الدراسة، كما تستهدف دراستنا الكشف عن درجة الاتفاق والاختلاف بين الأطر الخبرية المستخدمة في الموقعين لمعالجة الظاهرة.

ومن المعروف أن هدف الدراسات الوصفية هو توضيح خصائص الظاهرة أو الحدث وتفسيره تفسيرا علميا دقيقا[2].

كما أن الدراسات الوصفية ليست مجرد جمع البيانات والحقائق وإنما هدفها استخلاص الحقائق ودلالاتها وفقا لأهداف الدراسة[3].

ونظرا لنوع الدراسة وطبيعتها فقد تم الاعتماد على منهج المسح الوصفي الذي يعتبر هذا علميا يعتمد عليها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة في مجتمع أو ظاهرة اجتماعية وذلك بغرض الخروج بنتائج علمية[4].

---

[1] فيروز زراقة: **في منهجية البحث الاجتماعي**، قسنطينة، مكتبة اقرا، 2007، ص55.

[2] أ. لا رمي و ب. فالي: **البحث في الاتصال (عناصر منهجية)** ترجمة فضيل دليو وآخرون، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال، 2000، ص 239.

[3] صالح محمد الفوال: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة غريب، 1982، ص35.

[4] عامر قند ليجي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص99.

ويعرف منهج المسح بأنه المنهج الذي يلجأ فيه الباحث إلى جمع البيانات ميدانيا بوسائل متنوعة بغرض الكشف والوصف والتحليل[1].

ويمكن القول إن منهج المسح الوصفي في مجال الإعلام يهدف إلى التعرف على شخصية الوسيلة الاعلامية وما يميزها عن غيرها من الوسائل سواء من حيث الشكل أو المضمون أو حدود التأثير[2].

وكما ذكرنا سابقا فإن نوع الدراسة والهدف والمطلوب منها يحتم علينا نوع معين من المناهج الواجب تطبيقها للوصول إلى النتائج المطلوبة، وإضافة إلى المنهج المسح الوصفي قمنا بالاعتماد على "المنهج المقارن" الذي يعد عملية عقلية تتم من خلال تحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين ظاهرتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معلومات دقيقة نميز بها موضوع الدراسة في مجال المقارنة[3].

فالمنهج المقارن هو وصف ما هو قائم ثم مقارنة ما هو هنا بما هو قائم هناك، أي بمعنى وصف ما هو موجود في مجتمع ما ومقارنته بما هو موجود في مجتمع آخر في ضوء اختلاف كل من المجتمعين، وكان المنهج المقارن في البداية مقتصرا على وصف ظاهرة ما ومقارنتها مع ظاهرة أخرى في مجتمع آخر، ولكن بتطور استخدام هذا المنهج أصبح يقوم بعمليات التأويل والتفسير في كل حالة[4].

---

[1] خالد الهادي، قدي عبد المجيد: **المرشد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 1996، ص43

[2] شيماء ذو الفقار زغيب: **مناهج البحث والاستخدامات الاحصائية في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2009، ص110.

[3] محمد قباري اسماعيل: **مناهج البحث في علم الاجتماع**، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط1، 1998، ص12.

[4] علي معمر، عبد المؤمن: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، الأساسيات والتقنيات والأساليب**، ليبيا، دار المطبوعات والنشر، ط1، 2008 ص351.

خامسا: مجتمع الدراسة وعينتها:

1- مجتمع الدراسة: نعني بمجتمع البحث أو المجتمع العام جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها، يتكون المجتمع في تحليل المحتوى مثلا جميع الأعداد التي صدرت في الصحيفة أو مجموعة الصحف التي يتم اختيارها في فترة الدراسة، أو جميع البرامج التلفزيونية التي عرضت خلال فترة التحليل. [1]

ويتمثل مجتمع دراستنا في مواقع الفضائيات الاخبارية الإلكترونية، وهي مواقع لفضائيات متخصصة في إنتاج المواد الإخبارية مثل: (روسيا اليوم RT)، و(SKYNEWS عربية)، (وفرنسا24)، (BBC-Arabic)، و(الحرة) الأمريكية، و(CNN الأمريكية)، و(القناة الصينية: العربية CCTV)، وغيرها، بمعنى آخر مجتمع دراستنا هو كل المواقع الالكترونية الخاصة بالفضائيات الاخبارية.

2- عينة الدراسة:

هناك إجماع على أن محتوى الإعلام عادة ما يكون من الضخامة والاتساع، بحيث يصعب معه القيام بعملية التحليل بالدقة والسرعة المطلوبة دون استخدام نظام العينات، والعينة هي جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته ممثلة بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية وطبيعة البحث ومصادر بياناته.

وهناك حدود مبدئية في استخدام العينات في بحوث تحليل المحتوى، ترتبط بأهداف الدراسة والإطار الزمني لها وتعدد المصادر وفئات التحليل، فكلما كان الهدف من الدراسة وإطارها الزمني أكثر اتساعا كان ذلك مبررا لاستخدام العينات[2].

[1] عاطف عدلي العبد وزكي أحمد عزمي: **الأسلوب الاحصائي في بحوث الرأي العام والاعلام**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1993، ص156.

[2] محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص، ص 90، 91.

أ- عينة المواقع الالكترونية للفضائيات الإخبارية:

إن اختيار العينة في دراستنا هذه مرتبط بشكل أساسي بنظرية الأطر الخبرية وافتراضاتها الأساسية مثل: السياق الثقافي للمجتمع والنظام الاعلامي، كما أن هناك عدة أسباب وعوامل تساهم في إحداث اختلافات في التناول الاخباري للقضايا والأحداث مثل السياسة التحريرية للوسيلة ودرجة الاستقلال والحرية، طريقة الممارسة الاعلامية، كل هذه العوامل إضافة إلى الهدف المقصود من البحث وهو إجراء عملية مقارنة بين موقعين جعلتنا نختار وبطريقة قصدية موقعي **فرانس24 والعربية نت** وذلك لعدة أسباب أهمها:

- أن الموقعين لديهما اهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالموقع الأول **فرانس 24** وطبيعة الدولة التي يبث منها وينتمي إليها وهي فرنسا جعلته يهتم بشكل كبير بالظاهرة، لأن فرنسا تعد من أكثر الدول استقطابا للمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين. أما موقع **العربية نت** فهو يهتم بالهجرة غير الشرعية بحكم اهتمامه بثورات الربيع العربي (كما يسميها الموقع)، التي خلفت دمارا كبيرا في بلدانها وكانت لها آثار سلبية من أهمها نزوح وهجرة مواطنيها لدول أخرى وغالبا ما تكون هذه الهجرة بطريقة غير شرعية.
- أن المواقع المختارة كعينة توفر أرشيفا منظما للمواد الخبرية وفقا لتاريخ نشرها على الموقع، وتضع آليات سهلة وواضحة للمستخدم للوصول إلى تلك المواد بشكل منظم وفقا لخيارات متعددة متاحة أمامه.
- أن موقع **فرانس 24** موقع حكومي تابع للدولة الفرنسية وهذا بالتأكيد سيؤثر على سياسته التحريرية وطريقة تناوله للموضوع الخاص بالهجرة غير الشرعية، أما في الجهة المقابلة نجد أن موقع **العربية نت** هو موقع غير حكومي تابع لمجموعة **MBC** الخاصة لذا كان هدفنا في الأساس إجراء عملية مقارنة بين موقعين أحدهما خاص والآخر حكومي لمعرفة مدى التشابه والاختلاف في طريقة المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ب- العينة الزمنية:

ترتكز الدراسة على تحليل مضمون التغطية الإعلامية للموقعين عينة الدراسة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفترة الزمنية الممتدة بين **2016/07/01 و2017/06/30**، وسنختار وبطريقة عشوائية التاريخ الذي تحدث فيه كلا الموقعين عن الظاهرة طيلة هذا العام وهذا لتكون عملية المقارنة بين طريقة المعالجة الاعلامية متكافئة. وقد اخترنا هذه الفترة الزمنية نظرا لتزايد حجم الهجرة غير الشرعية فيها، مما زاد من حجم التغطية الإعلامية لكلا الموقعين. كما أننا قمنا باختيار يوم في كل اسبوع على مدار العام أي 48 يوم في السنة عينة الدراسة وذلك لكلا الموقعين. وبما أن طبيعة المواقع الاخبارية كوسيلة اعلامية تختلف عن باقي الوسائل من حيث نشرها للمواضيع على مدار 24 ساعة، فإننا بعد حساب عدد المواضيع في كل موقع وجدنا أن **فرانس 24** تحدث عن الهجرة غير الشرعية في 115 موضوعا، أما **العربية نت** فقد بلغت عدد المواضيع التي تحدثت عن الظاهرة 94 موضوعا.

سادسا: أداة جمع البيانات:

أن الأداة التي يتم استخدامها دراستنا هذه لجمع البيانات هي تقنية "تحليل " أو "تحليل المضمون" وهي أداة رئيسية لجمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية.

ويعتبر تحليل المضمون أحد الاساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا وكميا[1].

كما أن تحليل المضمون هو أحد الأدوات والمناهج المستخدمة في دراسة محتوى وسائل الاعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، وذلك باختبار عينة من المادة موضع التحليل وتقسيمها وتحليلها كميا وكيفيا على أساس خطة منهجية منظمة[2].

ويعد تحليل المضمون أداة بحث هامة وفعالة في البحوث والدراسات الإعلامية حيث أجمع معظم المختين في مناهج البحث العلمي أن تحليل المضمون هو أسلوب علمي يستخدم لجمع البيانات والمعلومات في إطار منهج عام واساسي هو المسح[3].

وحسب التعريفات السابقة فإن أداة التحليل المضمون تستخدم الشقين الكمي والكيفي في عملية التحليل للمعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة، وهذا ما عمدنا له في بحثنا هذا محاولينا استخدام التحليل الكمي والكيفي في توصيف محتوى المواقع الاخبارية الذي تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

---

[1] عاطف عدلي العبد: **بحوث الاعلام والراي العام وتصميمها وتنفيذها**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط4، 2007، ص46.

[2] أحمد بن مرسي: **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 108.

[3] صالح بن بوزة: **مناهج بحوث الاعلام التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الأخلاقية**، المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 11 و12، 1995، ص 50.

- **التحليل الكمي**[1]: هو التحليل القائم على تفسير البيانات تفسيرا كميا بحساب درجة تكرار المادة الإعلامية في أشكالها المختلفة (الزمن، الكلمة، الجملة، الموضوع، المساحة) التي تستخدم كأجزاء تسجيلية في القياس العددي لظهوره في المادة محل التحليل.

ويهتم التحليل الكمي للمادة الإعلامية بالعناصر الآتية:

1- تحديد نوع الموضوعات المثارة حول الهجرة غير الشرعية في الموقعين محل الدراسة.

2- تحديد المصادر الاخبارية التي تم الاعتماد عليها في الحصول على الأخبار الخاصة بالهجرة غير الشرعية.

3- تحديد مدى وحجم الاهتمام الممنوح للهجرة غير الشرعية في الموقعين محل البحث.

أما **التحليل الكيفي** (في دراستنا)**:** فهو تحليل لا يهتم بالأرقام في تفسير المعلومات والبيانات محل الدراسة بل يقوم على نقد الحقائق وشرح المعطيات المتوصل إليها في التحليل الكمي والتعليق عليها واستخلاص النتائج ويرتبط التحليل الكيفي ارتباطا وثيقا بالبحوث التي تجرى في إطار تفسيري وتعني أساسا بعملية إنتاج المعنى وبنائه وهذا هو لب نظرية الأطر الإخبارية التي تم الاعتماد عليها أي إطار نظري مفسر للدراسة.

وقد تم اعتماد على التحليل الكيفي في دراستنا هذه من خلال محاولة إبراز أطر المعالجة الإعلامية لظاهرة لهجرة غير الشرعية من خلال موقعي "فرانس 24" و "العربية نت" خلال فترة زمنية محركة من خلال العناصر الآتية:

1/- تحديد الاطر الخبرية والاساليب المستخدمة في معالجة الموقعين لظاهرة الهجرة غير الشرعية

2/- تحديد أطر الأسباب التي قدمها الموقعان لمعالجة الظاهرة.

[1] أحمد بن مرسي: **استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 14، 1996، ص 213.

3/- تحديد أطر الآثار التي تم تقديمها من طرف الموقعين لمعالجة الهجرة غير الشرعية.

4/- تحديد أطر الحلول التي تم طرحها في الموقعين لمعالجة الظاهرة.

وقد استخدمنا لعملية التحليل الكمي ولكيفي استمارة تحليل المضمون كأداة لتوصيف المادة الإعلامية التي جاءت في موقعي الدراسة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد جاءت الاستمارة على النحو الآتي:

* يجب تحديد فئات تحليل المضمون بشكل دقيق لكي تتم عملية التحليل بشكل فعال.

* يجب تحديد وحدة التحليل المناسبة لأن ذلك أهم نقطة في تحليل المضمون فهو وسيلة بشكل كبير عملية التحليل فيما تبقى من البحث.

وحدة التحليل: وحدة الفكرة حيث تتم اعتماد الفكرة كوحدة للتسجيل في إطار سياق الفكرة والعد كأسلوب لقياس ورود التكرارات حيث تسجل من خلاله مرات ظهور الفئة (يمكن استخدام وحدة الكلمة او الجملة).

فئات التحليل:

1/ فئات كيف قيل الشكل:

أ- **فئة الموقع:** أي موقع الخبر في الموقع الالكتروني الخاص بالفضائيات الإخبارية أعلى الموقع / أسفل الموقع / على اليمين /على اليسار/ في قلب الموقع / أعلى اليمين / أعلى اليسار / أسفل اليمين / أسفل اليسار / الصفحة الرئيسية للموقع الصفحات الأخرى.

ب- **فئة الفنون الصحفية:** وتتمثل في الأشكال المعتمدة لتقديم المادة خبر/ تقرير/ حديث/ تحقيق/ مقال/ مقابلة.

ج- **فئة العناوين:** تنقسم الى عناوين رئيسية / فرعية / فقرات.

د- **فئة الصورة:** وهي المدعمة للمادة الإعلامية: خبرية / شخصية / موضوعية / خرائط / رسوم / فيديو / ملف صوتي.

هـ- **فئة العناصر التفاعلية:** وهي الإمكانية التي تتيح للمستخدم المشاركة في الموضوع: تعليق/ تصويت/ تقديم رأي/ حوار.

2/- فئات ماذا قيل (المضمون):

أ- **نوع المضمون:** سياسي / أمني/ قانوني/ اجتماعي/ اقتصادي/ ثقافي.

ب- فئة أسباب الهجرة غير الشرعية:

1ب/- فئة الاسباب المتعلقة بدول النشأة: مشاكل سياسية وأمنية/ مشاكل اجتماعية عائلية/ الفقر وانخفاض مستوى المعيشة/ البطالة ونقص فرص العمل.

2ب/- فئة الاسباب المتعلقة بدول الاستقبال: توفر فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة/ التقدم الحضاري / توفر الاستقرار الأمني والاجتماعي.

ج – فئة الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية:

الموت/ النقل إلى المستشفى /الاعتقال والسجن /الوصول بأمان /الندم والعودة / محاولة الهجرة مرة أخرى.

د – فئة الحلول المقترحة:

سن قوانين وإجراءات امنية صارمة / ضرورة تضافر الجهود بين الدول والمجتمع المدني/ تنمية الدول المصدرة للهجرة/ تشجيع الهجرة الشرعية/ تنظيم ملتقيات حول الظاهرة.

هـ– فئة اتجاه المضمون:

1هـ/– الاتجاه في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية/ إيجابي/ سلبي/ محايد.

2هـ/– الاتجاه ازاء المهاجرين غير الشرعيين: إيجابي / سلبي / محايد

3هـ/– الاتجاه ازاء السياسة الاوروبية حول الهجرة غير الشرعية / إيجابي / سلبي / محايد.

إزاء المصدر.

و/– فئة المصدر:

3–1/– مصادر داخلية: المراسل / المندوب / المبعوث / المحرر الصحفي.

3–2/– مصادر خارجية: وكالات الانباء (محلية / عالمية) / متعدد المصادر / دون مصادر.

ز/– فئة القيم:

الدعوة الى احترام القوانين/ الدعوة لاحترام الحياة البشرية/ احترام حقوق الانسان/ الدعوة الى مبدا المواطنة/ الانتماء العربي والاسلامي والوطني/ الدعوة إلى المحافظة على صورة الوطن وسمعته.

ح/- فئة الاستمالات الإقناعية المستخدمة:

الاستشهاد بالأمثلة والاحداث / تقديم الأرقام والاحصاءات / عرض النصوص القانونية / التخويف من الهجرة / الترغيب في العودة.

ط/- فئة الفاعل:

رجال الين/ رجال القانون/ اعلاميين/ مهاجريين غير شرعيين/ رؤساء دول/ باحثين في العلاقات الدولية/

- **إجراءات الصدق والثبات:**

تعتبر هذه الخطوة في تحليل المضمون والتي يحاول الباحث من خلالها أن يؤكد على صدق وثبات تحليله خطوة أساسية ومهمة، حيث أن تصبح أداة القياس التي يستعملها الباحث بعد ذلك أكثر مصداقية.

أ - صدق التحليل:

يقصد بالصدق في تحليل المضمون مدى قدرة استمارة تحليل المحتوى على قياس ما وضعت لقياسه. لذلك قمنا بتصميم استمارة تحليل مع دليلها والتعريفات الاجرائية للفئات، التي استخرجها من المضمون الخاضع للدراسة، وقمنا بتوزيعها على أساتذة مختصين، ثم أجرى وفقا لملاحظاتهم ونصائحهم التعديلات اللازمة على الفئات وعناصرها.

ب - ثبات التحليل:

إن المتفق عليه لثبات التحليل عند المختصين" يعني أن كل باحث يستخدم نفس الإجراءات المطبقة على مادة معينة سوف ينتهي إلى نفس النتائج.

وعليه قام الباحث باللجوء إلى أستاذين مختصين في مجال الإعلام إضافة إلى الأستاذ المشرف للاطلاع على الفئات وعناصرها، من خلال الاستمارة التي قام الباحث بإعدادها بغرض التحليل، وقد سلمت هذه الاستمارة لكل أستاذ مرفقة بدليل التعريفات الإجرائية، وبعد استرجاعها تم حساب درجة التجانس بين الأساتذة المحكمين حول هذه الاستمارة وفق معادلة "هولتي " HOLSTI الآتية:

$$R = \frac{\mathrm{N\,C}}{1+(\mathrm{N}-1).\mathrm{C}}$$

حيث:

R= معامل الثبات

N= عدد المحكمين = 3 (أ، ب، ج)

C= متوسط الاتفاق بين المحكمين

مع ملاحظة أن عدد الفئات وعناصرها المرقمة في الاستمارة هو 100.

وعلى هذا الأساس كانت النتيجة كالآتي:

نسبة الاتفاق بين المحكمين:

أ و ج = 100/71 = 0.74

ب و ج = 100/88 = 0.89

أ و ب = 100/86 = 0.85

ومنه:

$$C = \frac{0.74 + 0.89 + 0.85}{3} = 0.83$$

إذن:

$$R = \frac{3\ (0.83)}{1 + (3 - 1).\ (0.83)} = \frac{2.49}{2.66} = 0.93$$

أي: 93%

وهي نسبة عالية من حيث درجة الثبات التي يحصرها "**برلسون** "بين 78.0 إلى0,99.

سابعا: الدراسات السابقة:

حاول الباحث الوصول إلى دارسات حول الهجرة غير الشرعية ، لكن هذه الظاهرة تحديدا ورغم الاهتمام الإعلامي الكبير بها خلال السنوات الأخيرة ، إلا أنها لم تحضى بنفس الاهتمام في البحوث العلمية والأكاديمية ، الأمر الذي شكل صعوبة للباحث في الحصول على دراسات أكاديمية حديثة تعنى بالظاهرة ، في حين أن الدراسات الأكاديمية حول الهجرة بصفة عامة متوفرة ومتاحة ، كما انه لم يسبق أن كانت هناك دراسات عديدة حول الهجرة غير الشرعية ووسائل الإعلام ، مما صعب من مهمة الباحث في الوصول إلى دراسات أكثر تخصصا من ذلك –الصحافة المكتوبة والهجرة غير الشرعية– ورغم ذلك فقد تمكن الباحث من الحصول على دراسات قريبة جدا من موضوع الدراسة.

يتم عرض هذه الدراسات من خلال تقسيمها إلى ثلاثة محاور كالآتي:

1–دراسات متعلقة بالفضائيات والمواقع الالكترونية الإخبارية:

أ– دراسة تامي نصيرة (2009)[1]:

جاءت هذه الدراسة المعنونة بـ " المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية المتخصصة، دراسة تحليلية مقارنة بين قناة الجزيرة القطرية وقناة العربية السعودية" لمعالجة إشكالية تتمحور حول الكشف عن الأطر الخبرية التي توظفها الفضائيتين الإخباريتين في تناولهما للقضايا الإرهابية البارزة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أن الدراسة جاءت لمقارنة توجهات كل قناة حيال ظاهرة الإرهاب إضافة إلى محاولة الكشف عن مدى فاعلية البرامج الحوارية في طرح ومعالجة الأحداث الإرهابية.

[1] تامي نصيرة: **المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية المتخصصة**، دراسة تحليلية مقارنة بين قناة الجزيرة القطرية وقناة العربية السعودية، دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

وقد استخدمت الباحثة لمعالجة هذه الإشكالية المنهج المسحي التحليلي والمنهج المقارن، وقد توصلت إلى نتائج أهمها:

- نتيجة تعدد الأسباب والغايات المرجوة من وراء العمل الإرهابي تعذر تقديم تعريف موضوعي ومقبول على الصعيد العالمي.
- مثلت هجمات 11 سبتمبر نقلة نوعية هامة في تطور مفهوم الإرهاب الذي أصبح يعرف بالإرهاب الجديد، تحركه الأيديولوجيات ذات الأساس العرقي المتطرف أو ذات الأساس الديني المتشدد.
- وجود علاقة تكاملية بين الإعلام والإرهاب قائمة على أساس المصلحة المشتركة والمتبادلة حيث يعتمد كل منهما على الآخر.

ب – دراسة أحمد عبد الله عوض (2012)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مضمون المواد الخبرية المنشورة على مواقع الفضائيات الأجنبية الالكترونية الناطقة باللغة العربية، فيما يتعلق بأحداث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر العام 2012 والوجوه على أوجه الاتفاق والاختلاف في التغطية الخبرية للعدوان على مواقع الدراسة.

وقد استخدم الباحث منهج الدراسات المسحية الذي تم في إطاره استخدام أداة تحليل المضمون، وكذلك منهج دراسة العلاقات المتبادلة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- تزايد اهتمام موقع روسيا اليوم بتغطية أحداث العدوان بشكل مضاعف عن الموقعين الآخرين مجتمعين.
- كما كشفت النتائج اتفاق المواقع الثلاثة بعدم اعتمادها على أية وكالة أنباء إسرائيلية وأن الخبر هو الشكل الصحفي الغالب للمواد الخبرية المنشورة على المواقع عينة الدراسة.

[1] أحمد عبد الله عوض: **الأطر الخبرية للعدوان على غزة هام 2012 في مواقع الفضائيات الأجنبية الالكترونية باللغة العربية – دراسة تحليلية مقارنة–**، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.

- أظهرت الدراسة أن النسبة الأعلى للأطر الخبرية المستخدمة في المعالجة الإعلامية هي أطر الشخصيات المحورية.
- وكشفت الدراسة أيضا أن معظم الحالات التي وردت في عينة الدراسة حملت مسؤولية العدوان لإسرائيل، كما أن معظم اتجاهات التأييد والمعارضة تمثلت في اتجاه معارضة العدوان.

ج- دراسة شيرين علي موسى (2014)[1]:

تتحدد المشكلة البحثية في هذه الدراسة في محاولة معرفة العلاقة بين أساليب تصميم المحتوى الإخباري المقدم على شبكة الأنترنيت ومصداقيته لدى الجمهور من خلال التعرف على دور كل من العناصر البنائية التقليدية والتكنولوجية والتفاعلية الموظفة في تصميم الموقع لتحقيق هذه المصداقية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وهو منهج يستخدم لاختبار الفرضيات الخاصة بالعلاقات من نوع السبب والنتيجة، أو لدراسة تأثير عامل معين على ظاهرة ما.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أثبتت النتائج فيما يتعلق بمقياس مصداقية المواقع الإخبارية، ارتفاع التقدير الإيجابي لهذه العناصر لدى المجموعة التجريبية الرابعة التي تعرضت للموقع الالكتروني المتكامل في أدوات الوسائط المتعددة والتفاعل والروابط.
- أظهرت نتائج الدراسة أيضا أهمية الوسائط المتعددة كأحد عناصر تصميم المحتوى الإخباري في دعم مصداقية الموقع الإخباري الالكتروني، وأن انخفاض أو غياب استخدام هذه العناصر يؤثر بصورة سلبية على إدراك الجمهور لهذه المصداقية.

[1] شيرين علي موسى: **المواقع الالكترونية الإخبارية -دراسة في المفاهيم والمصداقية-**، رسالة دكتوراه منشورة، القاهرة، 2014.

- ثبت من نتائج التحليل الإحصائي عدم تحقق الفروض الثلاثة الأولى، حيث أثبتت النتائج أنه لا توجد علاقة بين خبرة ومهارة استخدام الانترنيت وبين إدراك الجمهور المستخدم لمصداقية الموقع الإخباري.
- كما ثبت من النتائج تحقق الفرض الرابع الخاص بوجود علاقة ارتباطية إيجابية بين إدراك الجمهور لمصداقية الموقع الإلكتروني الإخباري وإدراكه الإيجابي لوجود عناصر تحقق هذه المصداقية.
- وأشارت النتائج أيضا إلى تحقق الفرض السادس، حيث أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث من طلبة الجامعة في مستوى إدراكهم لمصداقية المواقع التي تعرضوا لها.

د- دراسة نوال بومشطة (2016)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مضمون المواد الخبرية المنشورة على المواقع الالكترونية للفضائيات الإخبارية فيما يتعلق بأخبار انخفاض أسعار البترول، وذلك لمعرفة توجه كل موقع وطريقة معالجته للموضوع، ومحاولة معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الموقعين عينة الدراسة.

وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي والمنهج المقارن لمعالجة الموضوع بالإضافة إلى استخدام أداة تحليل المضمون، وقد توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها:

- اهتمام الموقعان لمعالجة موضوع أسباب انخفاض أسعار البترول، وكذا عرض التصريحات الخاصة بالوزراء والدول وممثلي المنظمات البترولية، إضافة إلى التوقعات المستقبلية بشأن استقرار الأسعار.
- اعتمد الموقعان على أسلوب عرض الحقائق وتقديم المعلومات الخاصة بأسعار البترول، وهو أسلوب مناسب لمعالجة مثل هذه المواضيع والأحداث الاقتصادية.

[1] نوال بومشطة: **المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الالكترونية للفضائيات الإخبارية -الجزيرة نت والعربية نت أنموذجا**- المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 2016.

- اعتمد كلا الموقعين بشكل كبير على وكالات الأنباء العالمية والمراسلين في تحصيل الاخبار والمعلومات الخاصة بانخفاض أسعار البترول، في حين اختلفت أنواع المصادر الأخرى، وهذا بغرض الحصول على المعلومة الدقيقة والرسمية.
- التقرير الصحفي هو أهم وأكثر الفنون الصحفية التي استعملها الموقعان في معالجة الموضوع، وكانت بنسب متساوية بين الموقعين.
- أبرز الصور المستخدمة في المعالجة الإعلامية للموضوع هي صور موضوعية مرتبطة لموضوع الخبر أو التقرير، إضافة إلى الصور الشخصية التي تمثل صاحب التصريحات، ونجد أن هناك غياب للصور الخبرية.

هـ- منال خميس جراد (2013)[1]:

ناقشت هذه الدراسة أداء المواقع الالكترونية الإخبارية، التابعة لكل من حركتي فتح وحماس فترة الصراع الذي حصل بينهما، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإعلام الالكتروني الفلسطيني في تفسير العملية التي تعاملت لها المواقع الإخبارية عينة الدراسة مع ملفات الانقسام الفلسطيني، ومدى التزامها بالقواعد المهنية.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وأداة تحليل المضمون لدراسة الموضوع، وقد توصلت إلى نتائج أهمها:

- أن المواقع الإلكترونية التابعة لحركتي فتح وحماس ساهمت بشكل سلبي في تأجيج الانقسام الفلسطيني.
- أن المواقع الإخبارية التابعة لحركتي فتح وحماس تفتقر في موادها الإعلامية إلى آليات وبرامج لتعزيز المصالحة الوطنية.
- أن هذه المواقع تتجه في موادها الإعلامية نحو تعزيز الفضائية لدى أتباعها.

[1] منال خميس جراد: **معالجة المواقع الالكترونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني –دراسة تحليلية**– رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2013.

- أن حركة حماس تستخدم المواقع غير الرسمية المقربة منها لبث ما قد يسبب لها الحرج رسميا بشكل يفوق استخدام حركة فتح لها.

و – أمين عبد العزيز ذبلان (2008)[1]:

حاول الباحث في هذه الدراسة الوقوف على الأثر الذي تتركه المواقع الالكترونية الفلسطينية على طلبة جامعة النجاح الوطنية، كما تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المواقع الالكترونية الإخبارية والتوجهات والانتماءات السياسية لدى الطلبة.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، وقد توصل إلى نتائج أهمها:

- أن المواقع الالكترونية الفلسطينية لها دور في الاستقطاب السياسي للطلبة كما أنها رفعت نسبة التعصب الحزبي.
- أن المواقع الإخبارية الفلسطينية ساهمت أثناء فترة الانقسام الداخلي في زيادة حدة الخلافات والانقسامات في الساحة الجامعية.
- عدم مساهمة المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية في تغيير انتماءات الطلبة، لكنها تلعب دورا أساسيا من خلال ما تنشره في تغيير توجهات الطلبة إزاء الأحداث السياسية والقضايا المطروحة.
- احتلت المواقع الإخبارية المرتبة الثانية من حيث حصول الطلبة على المعلومة مقارنة بباقي الوسائل الإعلامية الأخرى.

[1] أمين عبد العزيز ذبلان: **أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي –طلبة جامعة النجاح الوطنية أنموذجا –** رسالة ماجيستير غير منشورة – جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

2-دراسات متعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية:

أ- فادي سليمان محمد أبو صبيحة (2016)[1]:

حاول الباحث في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور القنوات الفضائية الفلسطينية في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية للشباب الفلسطيني، كما حاول الباحث أيضا معرفة الأطر التي عالجت بها القنوات الفلسطينية قضية الهجرة غير الشرعية للشباب الفلسطيني إضافة إلى رصد اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو قضية الهجرة غير الشرعية.

وقد استخدم الباحث المنهج المسحي لدراسة الموضوع إضافة إلى أداة تحليل المضمون والاستقصاء لجمع البيانات، وقد توصل إلى النتائج هي:

- أن القوى الفاعلة في قضية الهجرة غير الشرعية هي القوى الإسرائيلية لما تستخدمه من انتهاكات دولية ضد الشعب الفلسطيني من حروب وحصار ودمار وإغلاق للمعابر.
- تشير نتائج الدراسة أن القنوات الإخبارية الفلسطينية تستخدم الاستعمالات العاطفية والوجدانية في حديثها عن الهجرة غير الشرعية بشكل كبير.
- كما أن الدراسة أظهرت أن القنوات الفضائية الفلسطينية عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال استخدام مجموعة من الأطر كان أبرزها الأطر السياسية.

ب- حدة حمزة (2011)[2]:

حاول الباحث في هذه الدراسة معرفة الطريقة التي عالجت بها الصحف الوطنية الجزائرية ظاهرة وموضوع الهجرة غير الشرعية من خلال اختيار عينة متمثلة في جريدتي الخبر والوطن، كما استهدفت دراسة معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الجريدتين في طريقة معالجتهما للموضوع.

---

[1] فادي سليمان أبو صبيحة: **معالجة القنوات الفضائية الفلسطينية للهجرة غير الشرعية للشباب الفلسطيني وتأثيرها على اتجاهاتهم نحوها**، رسالة ماجيستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016.

[2] حدة حمزة: **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر – تحليل محتوى لعينة من الصحف**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2011.

- وقد استخدم الباحث لدراسة هذا الموضوع المنهج المسحي وأداة تحليل المضمون، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تناولت الصحيفتان موضوع الهجرة غير الشرعية باعتباره أحد المواضيع التي تحظى باهتمام ملموس خلال الفترة المعنية بالدراسة.
- غلب على الصحيفتين الطابع السياسي والأمني في تناول موضوع الهجرة غير الشرعية رغم اختلافهما في ترتيب المعنى.
- هناك تباين حول القيم المتضمنة في المواد الإعلامية المدروسة، "فالخبر" يميل إلى التوازن من خلال تنويع القيم أما "الوطن" فاهتمت بقيمة احترام القوانين والمبادئ.
- التخويف والاستشهاد بالأمثلة والاحداث من أبرز الاستمالات المستخدمة في معالجة الموضوع بالنسبة لكلا الصحيفتين.

ج- تامر علي أحمد وأحمد عاطف طه (2010)[1]:

حاول الباحثان في هذه الدراسة الوصول إلى تحليل كيفية معالجة البرامج الحوارية التي يتم بثها على عدد من القنوات الأرضية الفضائية، الحكومية والخاصة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من واقع تناول ثلاثة برامج حوارية هي: (برنامج القاهرة اليوم لقناة أوربيت، برنامج البيت بيتك بالقناة الثانية، وبرامج الحياة اليوم بقناة الحياة).

وقد اعتمد الباحثان على منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي وأداة تحليل المضمون، لإضافة إلى المنهج المقارن الذي يحاول معرفة أوجه التشابه والاختلاف بيم كل برنامج، وقد توصل الباحثان إلى:

- حظيت حادثة مقتل شاب مصري في مدينة ميلانو الإيطالية على اهتمام البرامج الحوارية الثلاثة خلال شهر فيفري 2010.

[1] تامر علي أحمد، أحمد عاطف طه:

- أجمع مقدموا وضيوف برنامج "القاهرة اليوم" على انتشار البطالة هو السبب الرئيسي الذي يدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية بحثا عن فرصة عمل أفضل.
- تبذل أجهزة الشرطة في محافظة كفر الشيخ جهودا كبيرة في تعقب السماسرة المسؤولين عن تهريب الشباب المهاجر بشكل غير شرعي، حيث سيتم إلقاء القبض عليهم.
- أبرز برنامج "الحياة اليوم" يوم 20 ديسمبر 2009 البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الذي يحذر من الهجرة غير الشرعية لكوريا الجنوبية.

د- دراسة حفصاوي إسماعيل (2012)[1]:

حاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الآتية: ما هو المعاش النفسي عند الحراقة؟ وما هي تصورات الحراق للهرجة بالحرقة؟ لماذا يغامر الشباب بحياتهم في الحرقة مقابل تصوراتهم لمعاشهم في المهجر؟

وقد افترض الباحث فرضيتان مفادهما أن الشباب يلجأ للحرقة للتقليل من الاغتراب، كما تصور أوروبا بالجنة أحلام يدفع بالحراقة إلى المغامرة بحياتهم.

وللتحقق من الفرضيات قام الباحث بتطبيق منهجية عيادية لثلاث حالات طبق عليها اختبار "الرورشاخ"، كما قام بدراسة سوسيو أنثرويولوجية لـ 15 عينة بأسلوب الحديث (البوطي).

- وقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها:

- الحالات المدروسة دراسة سوسيو أنثرويولوجية عانت من: إحباطات نفسية اجتماعية واقتصادية أدت بها إلى اغتراب الذات، وبالتالي لجأ الشباب إلى الحرقة كحل لأزماتهم وهذا ما يحقق الفرضية الأولى.
- وأثبتت نتائج "الرورشاخ" والمقابلات العيادية أن تصور الحراقة لأوروبا كجنة للأحلام تسمح لهم بتحقيق أهدافهم يدفعهم للحرقة وهذا ما أثبت صحة الفرضية الثانية أيضا.

[1] حفصاوي إسماعيل: **الحراقة: المعاش والتصورات**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

ثامنا: الإطار النظري للدراسة: (نظرية تحليل الأطر الخبرية).

يعد الإسناد النظري لأي دراسة أو بحث علمي بمثابة الضوء الذي يسهل للباحث الطريق للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ويختلف هذا الاسناد من دراسة لأخرى بحسب نوعها والهدف الذي يريد الباحث الوصول إليه. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على نظرية التأطير الاعلامي أو كما تسمى أيضا نظرية تحليل الاطر الخبرية، حيث تسمح هذه النظرية بقياس المحتوى الضمني للرسائل الاعلامية التي تبثها وسائل الاعلام وتقدم تفسيرا علميا لكيفية حدوث التأثيرات العلمية والمعرفية لوسائل الاعلام على الجمهور. وفيما يلي سنقوم بعرض أهم ما جاء في هذه النظرية، كما سنبرز اوجه الاستفادة منها في مجال دراستنا.

1-مفهوم نظرية الأطر الإعلامية (الأطر الخبرية)، نشأتها وتطورها.

يعد مفهوم الأطر الإعلامية أحد المفاهيم الجوهرية الذي يتفاعل في تكوينه العديد من المداخل النظرية التي تسعى لتناول دور وسائل الإعلام وتأثيراتها، وهي من أبرز المفاهيم الحديثة التي توضح دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته حول القضايا المختلفة[1].

ويوجد خلط في مجال دراسات الأطر الإعلامية أساسه عدم اتفاق الباحثين على استخدام مصطلح علمي موحد للدّلالة على التأطير، فهناك ثلاثة مصطلحات صريحة تدل على التأطير هي: "التأطير" "framing" الذي يشير إلى عملية التأطير كعملية اتصال جماهيري متعددة الأطراف، ومصطلح "الأطر" "farme" الذي يشير إلى الزوايا والجوانب التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والموضوعات والشخصيات والقضايا المختلفة وتأثيراتها على الجمهور،

[1] نسرين حسونة: **نظريات الإعلام والاتصال**: 2015، ص21.

بينما يشير مصطلح إطار "frame work" إلى "إطار عمل" ويعتبر هذا الأخير معنى غير معبر بدقة عن المقصود بعملية التأطير[1].

ويمكن القول أن الإطار الإعلامي هو عملية تفاعلية تتم بين مكونات العملية الاتصالية، بهدف إبراز جوانب محددة من القضية المطروحة، وإغفال جوانب أخرى بما يتناسب وإيديولوجية القائم بالاتصال، بهدف تفسير الأحداث وتحديد المشكلات وتشخيص الأسباب والبحث عن حلول وتأطيرها بما يتوافق والسياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية.[2]

نشأة النظرية وتطورها:

لقد أصبح مصطلح "الأطر **(Frames)** أو "الإطار**(Frame)** أو "التأطير **(Framing)** خلال العقود الأخيرة مصطلحا أكثر شيوعا في مجالات بحثية عديدة خاصة الإعلام وعلم الاجتماع، ويوضح مفهوم "الإطار" الطريقة التي تنظم من خلالها الأحداث والقضايا، التي يدركها الممارسون الإعلاميون والجماهير.[3] ويعرف **التأطير الاعلامي** على أنه تلك العملية المستمرة والمتواصلة لصناعة الواقع اليومي للجمهور، وامداده بالمعلومات الضرورية التي يحتاجها في حياته اليومية. ويقدم القائم بالاتصال النص الاعلامي معتمدا على صفة" **الابراز** "اي التركيز على بعض الجوانب واغفال جوانب اخرى، انطلاقا من خلفياته الثقافية والسياسية والدينية والقيمية، بطريقة تجعل الجمهور المتلقي يتقبلها كما يريد المرسل وليس حسب قناعاته. وتعد نظرية "التأطير " أو "نظرية تحليل الاطر الخبرية واحدة من الروافد النظرية الحديثة في دراسات الاعلام والاتصال، حيث تسمح بقياس المحتوى الضمني للرسائل

[1] سلام عبده: **اتجاهات التغطية الإخبارية للمعالجة الصحفية للقضايا العربية في المجلات المصرية**، القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 2009، ص134 العدد 33.

[2] نسرين حسونة: مرجع سابق، ص24.

[3] غادة شكري محمود: **الأطر الخبرية للعلاقات العربية –الأمريكية في الصحف العربية الدولية قبل وبعد أحداث سبتمبر**– دارسة تحليلية مقارنة للأهرام الدولي– الشق الأوسط– الحياة–"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام بكلية الآداب، جامعة حلوان، مصر ،2002، ص02.

الاعلامية التي تعكسها وسائل الاعلام، وتقدم تفسيرا[1] منتظما لدور وسائل الاعلام في تشكيل الافكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا.

وتفترض "نظرية تحليل الاطر الخبرية" ان الاحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وانما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في "إطار" يحددها وينظمها، ويضفي عليها قدرا من الاتساق، وذلك بالتركيز على بعض جوانب الموضوع واغفال جوانب اخرى.

فالإطار الإعلامي هو تلك الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينه والإطار الإعلامي لقضية ما يعني انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي واستخدام أسلوب وتحديد أسبابها وتقييم إبعادها وطرح حلول مقترحة بشأنها.[2]

نشأت نظرية "الاطر الخبرية "على يد عالم الاجتماع **Goffman** (1974) الذي طور مفهوم البناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي، من خلال مناقشته لقدرة الافراد على تكوين مخزون من الخبرات يحرك مدركاتهم، ويحثهم على حسن استخدام خبراتهم الشخصية، وذلك عن طريق اختيار اطر اعلامية مناسبة تضفي على المضمون معنى ومغزى[3].

ومنذ ذلك الحين، أصبح مدخل" **تحليل الأطر** "محل اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية. وجاء أول تطبيق عملي لتحليل الأطر في الدراسات الإعلامية بعد جهود الباحثة " **Tucuman** "في دراستيها عامي1976 و1978 حيث وظفت" تحليل الإطار "كأداة منهجية لتحليل المضمون الإخباري في وسائل الإعلام المختلفة .وفي عام 1980 استخدم عالم

[1] حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد :**الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مصر الدار المصرية اللبنانية، ط6، 2006، ص.348

[2] عبد الحافظ عواجي صلوي: **نظريات التأثير الاعلامية**، 2012، ص 35.

[3] مرفت الطرابيشي وعبد العزيز السيد: **نظريات الاتصال**، مصر، دار النهضة العربية، 2003، ص 223.

الاجتماع " Git lin " تحليل الإطار في دراسته للمضمون الإخباري بوسائل الإعلام خلال فترات زمنية ممتدة، إلا أنه طبق" **تحليل الإطار** "على قضية واحدة فقط، وحاول كل من " Lang and Langاستخدام" تحليل الإطار "للتعرف على المتغيرات التي تؤثر في بناء أولويات اهتمام وسائل الإعلام، وذلك في دراستهما خلال عامي 1981 و 1983، ويعتبر " **Robert Entamant**" أول من حاول تأصيل النظرية في الدراسات الإعلامية، حيث يعود إليه الفضل في أول تطبيق عملي يتسم بالدقة النظرية والمنهجية في دراساته أعوام 1989و1991 و1993، حيث ربط الباحث بين تحليل الأطر وتمثيل المعلومات من قبل أفراد الجمهور. وفي عام 1996 طور "**Riechert**" دليل استخلاص الأطر بوصفه أسلوبا كميا لتحليل المحتوى الظاهر، فضلا عن المحتوى الضمني في الرسالة الإعلامية، وذلك بهدف الوقوف على الأطر السائدة في تغطية وسائل الإعلام للقضايا العامة[1].

وعرف « Entamant »الاطار بانه "اختيار بعض الجوانب من الواقع دون غيرها وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي، واتباع أسلوب أو مسار معين يتم من خلاله تحديد المشكلة أو القضية ، وتفسير أسباب حدوثها، وكذلك التقييم الأخلاقي لأبعادها و جوانبها المختلفة، فضلا عن طرح حلول و توصيات بشأنها[2]". مضيفا أن تأثير الأطر لا يتحقق فقط من خلال إبراز بعض الجوانب في الأحداث أو الوقائع، ولكن أيضا من خلال الحذف أو الإغفال لجوانب أخرى، أو تقديم توصيات خاصة من جانب القائم بالاتصال. وعليه فالإطار الإعلامي هو الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الاحداث الخاصة بقضية معينة. ونستنتج من مضامين التعريفات السابقة أن الابعاد الرئيسية للأطر تتحدد في عمليات الانتقاء

[1] نهلة أبو رشيد: **المعالجة الاخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية**، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2005، ص78.

[2] Robert,M.Entman,_**Framing :Toward clarification of a fractured paradigm** ,Journal of Communication ,vol :43,N :04 ,1993 ,p.p 51-52.

والتنظيم، والتأكيد على جوانب محددة وإغفال جوانب أخرى. فمفهوم "الأطر" يركز على الانتقاء والبروز، وتقوم الأطر بتشخيص، تقييم ووصف نقطة محددة[1].

ويمكن من خلال هذا العرض السابق استخلاص عدة ابعاد لمفهوم الإطار يمكن تحديدها فيما يلي:

- الإطار هو الفكرة المحورية أو الرئيسية للنص الخبري.
- الإطار يقدم توصيفا عاما للمشكلة.
- الإطار يقدم أسباب المشكلة.
- الإطار يقوم بتقديم حلول مقترحة للمشكلة.

وتتميز نظرية "التأطير الاعلامي" بانها نظرية ملائمة للتطبيق في بيئات إعلامية متنوعة، حيث تتناول دور القائم بالاتصال في صياغة الرسائل الاعلامية، كما تساعد على تقديم تحليل علمي لمعالجة رسائل المضمون. وتحليل الرسالة الإعلامية لقياس الأطر الخبرية ينبغي ألا يقتصر على تحليل الكلمات، والجمل، بل يجب أن يمتد ليشمل السياق الذي يندرج المضمون في طياته؛ والتعرف على نوايا القائم بالاتصال. وفي الواقع تعتبر "الأطر الخبرية" هي امتداد لنظرية "وضع الأجندة"، وذلك من خلال تفسير الباحثين للمستوى الثاني "لنظرية وضع الأجندة" الذي يصف تأثير السمات البارزة الموجودة في التغطية الإخبارية على الجمهور، وتفسير القصص الخبرية المقدمة في وسائل الإعلام. وحسب وجهة نظر العديد من الباحثين تعد "نظرية الأطر" المستوى الثاني من النظرية الأم "نظرية وضع الأجندة"، وبأنها جزء لا يتجزأ منها، وهذا لكون الانتقادات العديدة التي وجهت "لنظرية وضع الأجندة" خاصة المقولة

[1] محمد عبد الحميد :**نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، مصر، عالم الكتب، ط3، 2004، ص 404.

الشهيرة لـ "**Cohen**" "أن الصحافة من الممكن أن تنجح في أوقات كثيرة أن تخبر الناس فيما يفكرون، لكنها لا تنجح بصورة مذهلة في أن تخبرهم كيف يفكرون.

2-الأطر الخبرية: سماتها، أهميتها، أهدافها ووظائفها:

أ-سمات الأطر الخبرية: تتسم نظرية الأطر الخبرية حسب Stephen بما يلي[1]:

* تنظيم المعلومات، حيث ينقل الإطار جزءا من الواقع، وبعضا من تفاصيل القضية ويربطها بالحدث الآني، مما يعطي المعنى لهذا الحدث أو القضية تبعا للهدف الذي يرغب المرسل تحقيقه، لتصبح فيما بعد القضية ذات معنى لدى الجمهور.

* يعد الإطار الإعلامي فكرة يتم الترويج لها في تناول القضية باعتباره منطلقا فكريا يتم توظيفه لشرح وتفسير الحدث.

* تعمل الأطر من خلال أدوات رمزية ومجردة إذ يتم التعبير عن الإطار وترجمته من خلال مجموعة من الألفاظ الرمزية التي تحمل إيماءات معينة، وتضفي دلالة على النص الإعلامي.

* الأطر الإعلامية هي بناءات معرفية للقضية التي يتم إبرازها من خلال رموز معينة حيث يتناول الإطار الإعلامي أحد الأبعاد أو أكثر ويتجاهل البعض الآخر، ويبدو ذلك في تفسير الموضوع.

ويرى "Entamant" أن الأطر الخبرية تتشكل وتتجسد في أدوات محددة هي الكلمات الرئيسية، الوصف المجازي (الاستعارات)، المفاهيم، الرموز والصور المرئية[2].

[1] طه نجم: **الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية:** القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد 27، 2007، ص195.

[2] Robert Entamant, 1991, op, cit p7.

وغالبا ما تستخدم الاستعارات في النصوص الإعلامية كي تضفي على الأحداث نوعا من التهويل والتضخيم أو التهوين بخلاف ماهية عليه في الواقع، فالأطر الخبرية تتكون من كلمات دالة واستعارات ومفاهيم ورموز تجعل من المادة الإعلامية تبدو بشكل معين وفق رغبة القائم بالاتصال[1].

ب- أهمية نظرية الأطر الخبرية: تكمن أهمية النظرية فيما يلي[2]:

* تتحدد أهمية الأطر في قدرتها التأثيرية على كيفية تفسير الجمهور للقضايا الأحداث المختلفة من حوله.

* تمثل النظرية بناء ذهني يساهم في إدراك الأحداث والصراعات الدّولية، حيث تعد الأطر أسلوبا ملائما لاختبار مكانة وسائل الإعلام في السياق الدّولي، كما تضفي الأطر معنى على الأحداث والقضايا.

* تبرز أهمية الأطر في مدى قدرتها على بناء أو هدم معالم أي نص إعلامي من خلال مفردات ومصطلحات متناقضة.

* تمارس نظرية الأطر دورا مؤثرا في عملية تشكيل الواقع، كما يعد مفهوم الإطار أساسا في فهم دور وسائل الإعلام في تشكيل الجدل حول القضايا والأحداث المختلفة.

* تسمح الأطر للباحث بقياس المحتوى الصريح وغير الصريح للتغطية الإعلامية التي تقدم من خلال وسائل الإعلام للقضايا السياسية المثارة.

[1] أحمد زكريا أحمد: **نظريات الإعلام – مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها –** مصر المكتبة العصرية، ط1، 2009، ص249.

[2] رشا مزروع: **أطر معالجة القنوات العامة والإسلامية للصراع بين القوى السياسية الفاعلة بشأن الاستفتاء على الدستور**، جامعة المنصورة، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد 9، 2013، ص5.

ج-أهداف ووظائف الأطر الخبرية:

يرتبط جوهر بحوث الأطر الخبرية بمجموعة من الأهداف السياسية تدور حول المفهوم الرئيسي في النظرية، والمتمثل في الإطار بالإضافة إلى مفهوم تأثير الإطار وتتحدد هذه الأهداف فيما يلي:

* استخلاص ووصف المضمون الخطابي لوحدات نصية معينة، ويوصف هذا الاستخلاص بالإطار.

* شرح وتفسير أولويات ترتيب أو تنظيم المعلومات أو السياقات السياسية التي يتم تركيب الأطر الإعلامية النصية في ضوئها.

* تحديد الطريقة التي يتفاعل بها الأطر الإعلامية مع المعلومات الأولية أو البناء المعرفي للأفراد بصورة تدفعهم إلى تفسير واستدعاء المعلومات من الذاكرة بشكل يتناغم مع الإطار.

* تحديد الكمية التي تؤثر بها الأطر الإعلامية في العمليات على المستوي الاجتماعي، سواء ما يرتبط بالرأي العام أو المناظرات حول القضايا السياسية.

كما أن نظرية الأطر لها وظائف عدة نوجزها كما يلي[1]:

* تؤدي نظرية الأطر دورا حيويا في تحفيز المعارضة أو حشد الدعم لحدث أو قضية.

* تحدد الأطر بشكل فعّال معنى الرسالة الإعلامية، وتشكل المناقشات والاستنتاجات لدى الأفراد حول هذه الرسائل.

* يؤثر التأثير على إدراكات الجماهير الحقيقية، وقد تكون التأثيرات محدودة أو مستمرة.

[1] نسرين حسونة: مرجع سابق، ص27، 28.

* تلعب نظرية الأطر دورا في تحقيق التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال الدّور الذي يمارسه الإعلام في تحديد الأطر المرجعية التي يستخدمها القارئ لتفسير الأحداث العامة ومناقشتها.
* تقوم نظرية الأطر بالتعريف بالمشكلات، وتحديد الأسباب الكامنة ورائها، وحجم المكاسب والخسائر، ويقاس ذلك من خلال القيم الثقافية العامة.
* تقوم الأطر بتشخيص الأسباب وتحديد القوى الفاعلة التي سببت المشكلة.
* تقترح الأطر حلولا للقضية الإعلامية المثارة في وسائل الإعلام.

3-آليات ومستويات تحليل الأطر:

يقصد بآليات الإطار الموقع الذي تحتله القصة الخبرية في الوسيلة الإعلامية، وكذلك وجود رموز وإشارات تشير إلى أهمية القصة الخبرية، واستخدام العناصر الشكلية المرافقة مثل الصور والرسوم البيانية... إلخ[1].

كما أن الهدف من نظرية تحليل الأطر الخبرية هو تحديد دلالات الكلمات والمعاني وتحليل الصورة الإعلامية التي هي من مكونات الإطار، فالتحليل يجب أن يركز على المعلومات المهمة في النص الإعلامي[2].

أ-آليات وأدوات الإطار الإعلامي:

حدد كل من Gamson et Lasch العديد من أدوات التشكيل العاطفية والعقلانية التي يمكنها أن تعمل معا أو بصورة منفردة من أجل العمل على إيجاد أطر التشكيل، وتتمثل الأدوات العاطفية في: الاستعارات، العبارات الجذابة، الأمثلة، الوصف، الصور المرئية بينما

[1] رانيا محمد علي: **الخريطة الإدراكية للرأي العام المصري اتجاه الصراع الأمريكي العراقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2006، ص92.

[2] نصيرة تامي: **المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012، ص84.

حددت الأدوات العقلانية في: الجذور، العواقب، العودة للمبادئ من خلال تفسيرات أو أسباب للقضية.

وقد أضاف Stoneالصور البلاغية والأرقام، اما Tan Kard فقد حدد هذه الأدوات كما يلي: 1-العناوين الرئيسية،2-العناوين الفرعية، 3-الصور الفوتوغرافية، 4-التعليقات على الصور الفوتوغرافية، 5-المقدمة، 6-المراجع، 7-الإقتباسات، 8-السمات الطباعية للنص، 9-الإحصاءات والرسوم البيانية، 10- الخاتمة.

وقد اتفق الباحثون على أن أدوات التأطير هي العناصر النصية أو المرئية المحددة وتأثير الأطر يكون من خلال الفقرات التمهيدية والختامية مع إضافة معلومات حصرية للإطار، مع إبقاء الفقرات الأخرى كما هي في محتواها، وتقسيمها إلى أقسام تحتوي على الإطار وأخرى تحتوي على الحقائق[1].

أما آليات وضع الإطار الإعلامي فتعني بناء الواقع الاجتماعي من خلال التركيز على بعض جوانب الحدث أو إغفالها، وتتفق الأدبيات في وجود عدة آليات رئيسية تستخدم في وضع الأطر الإعلامية في قضايا وهذه الآليات هي[2]:

- **آلية الانتقائية:** وتعد الانتقائية هي الركيزة الأساسية لوضع الأطر الإعلامية، وتركز آلية الانتقاء على بعض الجوانب الخاصة بالحدث أو القضية دون غيرها، وهذا التركيز يعطي عدة تأويلات للحدث.

- **آلية الإبراز:** وهي تعكس قيام وسائل الإعلام بنوع من الاختيارات، حيث يتم انتقاء بعض الجوانب، والتركيز عليها بحيث تظل باقية في الأذهان من خلال التكرار أو الربط بينها وبين

[1] نسرين حسونة: مرجع سابق، ص ص،29، 30.

[2] أمال كمال: **أطر معالجة الاحتجاجات الاجتماعية في الخطاب الصحفي- دراسة تحليلية ..... لعينة من الصحف المصرية**، جامعة القاهرة، مجلة البحوث الإعلامية، عدد 30، 2008، ص 207، 208.

بعض الرموز الثقافية، مما يطرح في النهاية قراءة معينة للحدث ويفسر الواقع ويقيمه ويت فق ذلك مع ما ذكره Entmanحول مفهوم الإطار ودوره في تشكيل الجدل حول القضايا السياسية المطروحة.

- **آلية الاستبعاد:** تتضح هذه الآلية عند تحليل الأطر الإعلامية عند إغفال بعض المعلومات سواء عن عمد أو عن جهل، وهي الوجه المقابل لآلية الانتقاء.

ب-مستويات تحليل الأطر الخبيرة:

يذهب Entman إلى إمكانية تناول الأطر الخبرية وقفا لمستويين أساسيين هما:

1-المستوى الأول: يتعلق بأطر الأفراد أو بالأسس التي تكون في ذهن الفرد والتي تساعده في عملية تمثيل المعلومات واسترجاعها، هذه الأسس تعد بمكانة أطر مرجعية تساعد الفرد في فهم المعلومات الخاصة بحدث ما.[1]

2-المستوى الثاني: يشير إلى الأطر الإعلامية باعتبارها سمات تميز النص الإعلامي، والتي من شأنها أن تحفز المتلقي على فهم الأحداث بشكل معين، هذا المستوى يتعلق بوصف السمات التي تمثل محور الاهتمام في النص الإعلامي من خلال التكرار والتدعيم لأفكار معينة ضمن إطار معين ينطوي على تفسيرات محددة هي أكثر قابلية للإدراك والتذكر من طرف الجمهور الذي يتعرض بشكل مستمر لتلك الوسيلة الإعلامية.[2]

[1] نصيرة تامي: مرجع سابق، ص84.

[2] حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد: مرجع سابق، ص 349.

ويتضمن تحليل الإطار الخبري ثلاث عناصر رئيسية هي:

1/البناء التركيبي أو الشكلي للقصة الخبرية:

ويرمز إلى تتابع وتسلسل وحدات القصة الخبرية، وكذا إلى المصادر التي يستخدمها القائم بالاتصال للحصول على المعلومات، وينعكس البناء التركيبي للنص الإعلامي من خلال إظهار ميل المحررين، لوضع أسباب القصة الخبرية في شكل أقوال واضحة أو عن طريق ربط الملاحظات بالاقتباس من مصدر إخباري معين

2/الفكرة المحورية:

وتتضمن العناصر الأساسية للموضوع، وملخص للفكرة المحورية التي تدور حولها القصة الإخبارية.

3/الاستنتاجات الضمنية:

وتشير إلى الاختيارات الأسلوبية البلاغية التي يقوم المحررون بانتقائها، لتدعيم الفكرة المحورية والتأكيد عليها، وتساعد في التأكيد على المضمون الرئيسي للقصة الخبرية.[1]

4-أنواع ونماذج الأطر الخبرية:

يوجد العديد من المتغيرات التي أدت إلى تنوع تصنيفات الباحثين للأطر الإعلامية أهمها اختلاف السياسات التحريرية والتوجهات الفكرية لوسائل الإعلام والجمهور والمجتمع وغيرها من العوامل، لكن تظل هناك مجموعة من الأطر تتصف بالشهرة وتكرار اختيارها على المستوى التحليلي والميداني.

[1] نصيرة تامي: مرجع سابق، ص85.

وهناك عدة تصنيفات للعلماء والباحثين الرواد لهذه النظرية والتي وفقها تتحدد أنواع الأطر الإخبارية، وفيما يلي سنقوم بعرض تصنيفات هؤلاء الباحثين على النحو الآتي:

أ-حسب Lyengar et Simon اللذان حددا نوعين من الأطر هي:

أ-1- الإطار الملموس: يعد هذا الإطار أحد أهم التصنيفات الخاصة بالأطر الإعلامية وهو إطار حديث في بحوث الإعلام، وقد أشار الباحثان إلى أن الأطر المحددة تركز على عرض القضايا المثارة على نماذج ملموسة، ووقائع محددة مثل حوادث القتل والإرهاب ويهدف هذا الإطار إلى جعل القضايا المطروحة شخصية[1].

أ-2- الإطار المجرد: الذي يعالج القضايا المثارة في سياق يتسم بالعمومية والتجريد ويقدم براهين ودلالات عامة، ويقدم وصفا أوسع لها، وإن كان لكلا الإطارين تأثيره في عملية الإقناع إلاّ أن الإطار العام يزيد من صعوبة التأثير والإقناع لصعوبة تحديد المشكلات وحلولها[2].

ب-حسب Claes: ميز" Claes" بين نوعين من الأطر هي:

ب-1- الإطار الخاص: وهو الذي يختص بموضوعات أو أحداث إخبارية محددة ويتضمن نواحي محددة من التنظيم والانتقاء لكي تقدم في الرسالة الإعلامية ويرتبط الإطار الخاص بموضوعات وأحداث معينة، يجعلها خاصة ويصعب تعميمها أو مقارنتها بأحداث وقضايا أخرى[3].

ب-2- الإطار العام: ويتناول هذا الإطار القضايا في سياق شامل وعام دون تحديد وقائع وأحداث معينة، فهو يركز على الخلفيات العامة للأحداث ونتائجها، بالإضافة إلى ربطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة.

[1] نسرين حسونة: مرجع سابق، ص85.

[2] محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص405.

[3] أحمد زكريا أحمد: مرجع سابق، ص، ص269، 270.

ويتميز هذا النوع من التأطير بإمكانية تطبيقه على مجالات وموضوعات خبرية متباينة وفي سياقات ثقافية مختلفة مثل وضع الهجرة غير الشرعية ضمن إطار الخطر الأمني والاقتصادي.

وهكذا فالأطر الخاصة تركز على أحداث معينة، بينما تضع الأطر العامة القضايا والأحداث في سياق عام[1].

وترتبط الأطر السابقة بنوعين من المسؤولية في إطار تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته وذلك على النحو الآتي:

– النوع الأول يتعلق بالسبب المسؤول عن المشكلة ويتم التركيز على سبب المشكلة أو الحادث أو القضية.

– النوع الثاني يتعلق بمسؤولية التناول أو المعالجة يشير إلى الحلول المطلوبة للحد من المشكلة أو التخفيف منها[2].

كما أن هناك بعض الباحثين أمثال Mccombs صنف الأطر وفقا للسمات البارزة في التغطية الإخبارية للقضايا، حيث ارتبط مفهوم السمات البارزة بالحملات الانتخابية باعتبارها تؤثر في أحكام الجمهور على المرشحين والقضايا التي تبرزها وسائل الإعلام وهذه السمات هي كالآتي:

1-السمات الموضوعية: وتتضمن المعلومات الأساسية عن القضايا أو المرشحين مثل أطراف القضية، أسبابها والحلول المقترحة، وهذه السمات عادة مرتبطة بالمستوى المعرفي للجمهور.

[1] نصيرة تامي: مرجع سابق، ص94.

[2] نسرين حسونة: مرجع سابق، ص34.

2-السمات العاطفية: وتتضمن كيفية عرض أطراف القضية أو المرشحين في إطار إيجابي أو سلبي أو محايد وهي مرتبطة بالمستوى العاطفي للجمهور[1].

أما Kahnemanet et Tversky فقد نظروا إلى الأطر من زاوية مختلفة وصنفوها إلى أطر إيجابية وأطر سلبية، ويقصد بالإطار الإيجابي والسلبي عند الباحثين وضع تصورات متعلقة بإدراك الفرد لجانب بعينه من جوانب القضية وإغفاله لجوانب أخرى، وهنا يأتي تأثير الأطر على إدراك الجمهور وأحكامهم تجاه القضية المثارة، وأكد الباحثان أن الفرد عندما يتعرض للإطار الإيجابي يميل إلى تجنب المخاطرة في حين يميل الفرد إلى المخاطرة في حالة التعرض للإطار السلبي.

إضافة إلى التقسيمات والتصنيفات السابقة هناك أنواع أخرى للأطر نذكرها كالآتي:

1-إطار الصراع: يعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا واستخداما في التغطية الإخبارية للقضايا، وهو يؤكد على عنصر الصراع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، وكثيرا ما يستخدم أثناء الحملات الانتخابية، حيث تحول المشكلات الاجتماعية والسياسية المعقدة إلى صراعات بسيطة[2].

2-إطار الاهتمامات الإنسانية: يهتم هذا النوع بالزاوية العاطفية في تقديم الحدث أو القضية أو المشكلة مع إضفاء الطابع الشخصي عليها وهذا يعطي صفة مميزة للإطار الخبري المستخدم في التغطية، ويشير هذا الإطار إلى إضفاء نوع من المأساة والعاطفة على الأخبار بهدف جذب اهتمام الجمهور والاحتفاظ به[3].

---

[1] انتصار سالم: **دور الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، 2009 ص، ص93، 94.

[2] جمال أحمد: **أطر أنتاج الخطاب الخبري في المواقع الإلكترونية في الأزمات الدّولية –دراسة حالة لموقعي BBC والعالم–**، القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام العدد 34، 2009، ص58.

[3] نهلة مظفر أبو رشيد: مرجع سابق، ص، ص104، 105.

3-إطار النتائج الاقتصادية: يعرض هذا الإطار الحدث أو الموضوع أو القضية بإبراز النتائج والتأثيرات الاقتصادية على الفرد أو الجماعة أو الدّولة[1].

وعادة ما تؤطر الأخبار في حدود التأثير الاقتصادي الفعلي أو المحتمل، أو نتائجه على الجمهور، ويعكس هذا الإطار الانشغال بقرار الربح والخسارة، وغالبا ما يستخدم المحررون إطار النتائج الاقتصادية بهدف إيجاد قضية تناسب جمهورهم وتلفت انتباههم، فالتأثير الاقتصادي لحدث ما يكون بمثابة قيمة إخبارية مهمة تساهم في تحديد الأحداث الاقتصادية التي ستصبح قصصا إخبارية[2].

4-الإطار الأخلاقي: يضع هذا الإطار الحدث أو القضية في سياق العقائد الدينية أو الأعرف الأخلاقية، ويرجع الصحفيون في الغالب إلى الأطر الأخلاقية بشكل غير مباشر من خلال الاقتباس أو الاستنتاج، وفي النوع من الأطر يتم الالتزام بالموضوعية من خلال عرض بعض الاقتباسات المرجعية، كما يعد هذا الإطار أكثر الأطر رسوخا في عقول الأفراد[3].

5-إطار المسؤولية: يقدم هذا الإطار المشكلة أو الموضوع بشكل وأسلوب يربط بين تلك القضية وبين فرد أو جماعة، ويرجع المسؤولية تجاه ظهورها أو حلها إلى الدّولة أو الأفراد أو الجماعات، ويقسم Shanto Jyenger et Simon إطار المسؤولية إلى أبعاد سببية وأبعاد معالجة، فالأولى تركز على أصل المشكلة وسببها، أما الثانية فتحاول إبراز الحلول والأشخاص أو الأطراف التي يمكن أن تحل هذه المشكلة أو القضية[4].

6-إطار الاستراتيجية: يطلق على هذا الإطار اسم إطار اللعبة ويستخدم بكثرة خلال الحملات الانتخابية والتنافس بين أكثر من مترشح، ويتفق الباحثون في مجال دراسات الأطر الإعلامية

[1] جمال أحمد: مرجع سابق، ص58.

[2] نهلة مظفر أبو رشيد: مرجع سابق، ص104.

[3] نصيرة تامي: مرجع سابق، ص97.

[4] أحمد زكريا أحمد: مرجع سابق، ص276.

أن هذا الإطار يستخدم في التغطية الإعلامية من خلال مصطلحات استراتيجية دالة عليه مثل الربح، الخسارة وفرص الرهان[1].

وأوضحت الدّراسات أن هناك نوعين من التأثير للإطار الاستراتيجي هما:

-**التأثير الأول:** يؤثر الإطار الاستراتيجي على نوع المعلومات التي يتلقاها الجمهور عن القصة الخبرية، حيث نجد أن الأخبار الاستراتيجية تعمل على نشر فكر استراتيجي عن السياسات.

-**التأثير الثاني:** أن أخبار الحملة الاستراتيجية تعمل على زيادة الاهتمام بالمترشحين في الحملة الانتخابية. فالحملات الانتخابية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على استراتيجيات المترشحين لقيادة برامجهم السياسية، حيث يركز المراسل الصحفي على تصوير المرشحين وإبراز سماتهم الشخصية[2].

4-2- نماذج تحليل الأطر الخبرية:

تطرح النظرية نماذج تفسيرية يتم توظيفها في التحليل الكيفي لتمثيل الجوانب والسمات البارزة الواردة في الرسالة الإعلامية، أي تحديد أطر التغطية الخبرية للقضايا والأحداث المختلفة. وتفيد دراسة النماذج الإعلامية في إدراك الجمهور للأحداث المجمعة والمتشابهة على المدى الزمني الممتد، وفي فهم تأثيرات عرض وتقديم وسائل الإعلام لها.

[1] خالد النامي: **معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحف وشبكة الأنترنيت في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2010، ص78.

[2] نصيرة تامي: مرجع سابق، ص99.

وأهم النماذج التي تطرحها النظرية هي[1]:

4-2-1- نموذج روبرت انتمان: تحدث **إنتمان** في نموذجه عن أربعة وظائف للأطر الإعلامية تتمثل في:

1-تعرف الأطر المشكلة أو القضية أو الأسباب الكامنة ورائها.

2-تقوم الأطر بتشخيص الأسباب وتحديد القوى الفاعلة في القضية أو الحدث.

3-تشير الأطر إلى التقييمات الأخلاقية للقضية أو الحدث.

4-تقترح الأطر الإعلامية حلولا للقضية.

4-2-2- نموذج بان وكويسكي: اقترح كلا من الباحثين نموذجا لتحليل الأطر الإعلامية يشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1- البناء التركيبي للقصة الخبرية: وهو الذي يتضمن تتابع عناصر القصة، وبعض الاستراتيجيات التي يتبعها المحرر وكيفية توظيف المصادر.

2- البناء الوصفي للقصة الخبرية: ويتكون من الأبعاد الأساسية للموضوع، والملخص الذي يقدم الفكرة المحورية للقصة الإخبارية، ويتمثل في المعلومات الخلفية التي تشير إليها التغطية الإخبارية، بالإضافة إلى الاستشهادات التي يتم الاستناد عليها.

1-**الاستنتاجات الضمنية:** وهي التي تساعد على تدعيم الجوهر الأساسي للقصة الإخبارية والتأكيد عليها.

[1] حسن عماد مكاوي وليلى السيد: مرجع سابق، ص348.

وترجع أهمية هذا النموذج إلا أن الباحثين رصد الأفكار الرئيسية (المحورية) التي يتضمنها النص فيما يتعلق بالقضايا والأحداث الدّولية المعنية بالدّراسة.[1]

4-2-3- نموذج سينجر وسيمون:

يعد هذا النموذج إطارا حديثا في الاتصال، ويتناول تصنيفا للأطر الخبرية يتضمن نوعين هما[2]:

1- الإطار المحدد المرتبط بأحداث محددة: هو إطار يصف الأحداث والقضايا المثارة من خلال وقائع وأحداث معينة مثال: مقتل وإصابة العديد من الأفراد في انفجار عبوة ناسفة.

2- الإطار العام أو المجرد: يقدم القضايا أو الأحداث المثارة في سياق عام ومجرد مثال السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

واهتم البحث بهذا النموذج لرصد الأطر العامة والمجردة للقضايا والأحداث الدّولية المعنية بالبحث، إضافة إلى الأطر المحددة التي تعنى بأحداث بذاتها ومرتبطة بعينة الدّراسة.

4-2-4- نموذج شيوفيل Scheufele: ينظر الباحثون لهذا النموذج كأحد أهم نماذج الأطر، ربما لأنه نظر للأطر كعملية متكاملة، وكنظرية مستقلة مع مراعاة التوازي للأطر مع عمليتي وضع الأطر ووضع الأجندة ويتكون هذا النموذج من:

1- المدخلات التي هي عبارة عن العديد من المتغيرات كالضغوط التنظيمية والإيديولوجيات والاتجاهات.

2- العمليات التي يحدث خلالها التفاعل بين هذه المدخلات وغيرها.

[1] نسرين حسونة: مرجع سابق، ص36.

[2] إستبرق فؤاد وهيب: **المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق -تحليل مضمون مجلة نيوزويك العربية-** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2009، ص15.

3 المخرجات التي هي عبارة عن الأطر الإعلامية كناتج للمدخلات وتفاعلها.[1]

ويشتمل هذا النموذج على أربعة عمليات رئيسية هي:

1-بناء الإطار: وهي العملية التي ترصد تأثير المتغيرات المختلفة بالنظر لكل من ال cجمهور ووسائل الإعلام في اختيار الأطر المختلفة المستخدمة في التغطية الإعلامية

2-وضع الإطار: وهي العملية التي تهتم ببروز سمات القضايا والأحداث والشخصيات في المحتوى الإعلامي.

3-تأثيرات المستوى الفردي للتأطير: وذلك من خلال رصد وقياس تأثيرات الأطر الفردية من ثلاثة مستويات وهي السلوك، الاتجاه والإدراك.

4-النظر للصحفيين كجمهور: فهم يشبهون جمهورهم باعتبارهم مستهدفين من الأطر التي يستخدمونها في تغطية القضايا المختلفة.[2]

4-2-5- نموذج ماكسويل ماكومبس وآخرون:

قدم هذا النموذج تفسير لكيفية بناء الصورة النمطية عن الشعوب والشخصيات البارزة لدى الجماهير، لأنه التأثير المهم بالنسبة لوسائل الإعلام.

وقد اعتبر الباحثون المصممون لهذا النموذج أن الرسالة الإعلامية تتضمن سمات موضوعية تتعلق بالمعلومات المجردة حول القضية أو الحدث والشخصيات والأطراف الفاعلة فيها،

[1] نسرين حسونة: مرجع سابق، ص37.

[2] خالد النامي: مرجع سابق، ص87.

والسمات العاطفية التي تعني تناول الأطراف والشخصيات الواردة ضمن سياق الحدث بشكل إيجابي أو سلبي[1].

- **أوجه الاستفادة من نظرية الأطر الخبرية في موضوع الدراسة:**

قبل الحديث عن كيفية الاستفادة من نظرية الأطر الخبرية لابد أن نعرف أن هذه النظرية تنقسم وفقا لنوع الدّراسات التي تبحث فيها إلى أربعة أقسام هي كالآتي:

1-دراسات تتعلق بمعارف الرأي العام واتجاهاته نحو الأحداث والقضايا المختلفة.

2-دراسات تتركز على العوامل التي تؤثر في بناء الأطر الإعلامية والتي من بينها التوجهات الإيديولوجية والسياسية.

3-دراسات تركز على الأطر الفردية للجمهور بوضعها متغيرا مستقلا يؤثر في بناء الأطر الإعلامية.

4-دراسات تتعلق بأطر وسائل الإعلام[2]

ومن خلال هذه الأقسام الخاصة بنظرية الأطر سنركز في دراستنا على النوعين الثاني والرابع من هذه الدّراسات وبشكل أخص الدّراسات التي تتعلق بأطر وسائل الإعلام. ونظرية الأطر الخبرية تسمح للباحث قياس المحتوى الضمني وغير الصريح للمعالجة الإعلامية في المواقع عينة الدّراسة، كما تساعد النظرية في تحليل التناول الإخباري وإجراء المقارنة بين الأطر المستخدمة في كلا الموقعين لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

[1] Maxwell E.Mccombs et all, candidate image in Spanich Elections Scond-Level, **Agenda-Setting Effects, Fournalism And Mass Communication quarterly**, vol 74 N4 1997 pp 706; 707.

[2] جمال عبد العظيم أحمد: **أثر الإيديولوجية السياسية للدّولة في بناء الأطر الإخبارية** دراسة مقارنة لموقعي BBC والعالم، القاهرة المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد 32، 2007، ص116.

وقد استفدنا أيضا من نظرية تحليل الأطر الخبرية من خلال تقسيم المضامين الخبرية في المواقع عينة الدّراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفترة الزمنية الممتدة من 1-06-2016إلى 30-06-2017 وفقا لأنواع الأطر المستخدمة في الدّراسة والمساعدة في عملية التحليل وهي: أطر الاهتمامات الإنسانية، أطر المسؤولية، أطر ردود الأفعال، أطر التأييد والمعارضة لظاهرة المهاجرة غير الشرعية، أطر الأسباب، أطر الحلول، أطر النتائج. ومن خلال استخدام هذه الأنواع يمكننا أيضا إجراء عملية المقارنة بين موقع فرانس24 والعربية نت في طريقة تناولهما لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثاني: المواقع الالكترونية للفضائيات الاخبارية

تمهيد:

من الجدير بالذكر عندما نناقش مسألة الثورة الرقمية المعلوماتية التي تجتاح العالم اليوم، أن نشير إلى أن الإعلام لم يكن بمنأى عن مثل هذه التطورات بل كان لها تأثير مباشر عليه، وتغيرات كثيرة في كل مستوياته، فتأثر العالم بحضور طاغ للإعلام الإلكتروني من خلال وكالات الأنباء والصحف والقنوات الفضائية وفي كل المجالات سياسية، ثقافية، اقتصادية واجتماعية، التي أدت بشكل أو بآخر إلى تنويع المحتوى الإعلامي وإظهار صور أخرى تنافس الإعلام التقليدي إذا جاز التعبير.

وقد أعطى الإعلام الإلكتروني بكل أشكاله الفرصة لأشخاص جدد لم يكن لهم دور في الإعلام التقليدي، فضلا عن ذلك فقد ساهم الإعلام الإلكتروني في نشر الفكر والثقافة في العالم وبشكل سريع وإظهار الرأي والرأي الآخر بصورة واضحة وجلية.

كما استطاع الجمهور من خلال المواقع الإلكترونية الإعلامية التعامل مع خدمات إعلامية متكاملة، وأصبح قادر على التفاعل مع المضمون المقدم والتعليق عليه وإنتاجه.

أولا: الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت ومفهوم النشر الإلكتروني

1-الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت:

تتوفر التطبيقات الصحفية الجديدة في شبكة الأنترنت على أشكال مختلفة تتجاوز الأطر التقليدية من صحافة مكتوبة، إذاعة و تلفزيون، حيث تجمع الوسيلة الواحدة عدة خدمات تتساوى في حجمها أحيانا لتكمل تقديم الخدمة الإعلامية أكانت إذاعية أو تلفزيونية أو غيرها .وهناك تطبيقات جديدة و مواقع إعلامية تجمع كل الأشكال و بنفس القوة مثل "فوكس نيوز" فلا هو صحيفة و لا هو وكالة أنباء ولا هو قناة تلفزيونية ولكنه هجين في تطبيقات إعلامية و اتصالية مختلفة تطلق عليها في النهاية المواقع الإخبارية التي تستفيد من مزايا النشر في الأنترنت[1].

ويمكن القول إن الإعلام الإلكتروني هو عبارة عن نوع جديد من الإعلام يشترك مع الإعلام التقليدي في المفهوم والمبادئ العامة والأهداف لكن ما يميزه عن الإعلام التقليدي أنه يعتمد على وسيلة جديدة من وسائل الإعلام الحديثة وهي الدمج بين كل وسائل الاتصال التقليدي، بهدف إيصال المضامين المطلوبة بأشكال متمايزة ومؤثرة[2].

كما أن السبب الأساسي لدخول وسائل الإعلام إلى شبكة الأنترنيت هو المنافسة والبحث عن فرص الأخبار والمعلومات والصور، أي كل ما هو جديد ويحقق السبق الصحفي بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات الأنترنيت في مجال نشر واستقبال المواد الإعلامية نظرا لسرعة نقل الشبكة العنكبوتية لها[3].

---

[1] عباس مصطفى الصادق: **الصحافة والكمبيوتر-مدخل للاستقصاء لمساعدة الكمبيوتر**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص97.

[2] مي العبد الله سنو: **الاتصال والديمقراطية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط1 ،2005، ص218.

[3] أبو عزام: **الوظيفة الإخبارية لشبكة الأنترنت**: www.minchawi.com/vd/member.php/v

ويرى المتحمسون للأنترنت أن فيها صورة قصوى لديمقراطية المعلومات تحت شعار: المعلومات في كل وقت وكل مكان ولكل الناس، في حين يرى البعض نوعا من فوضى المعلومات وتحيزها[1].

كما توفر الانترنيت ما يسمى بالتجوال الحر في فضائها، والإبحار غير المنتهي في عالمها أضف إلى ذلك وجود الروابط ذات الصلة بموضوع البحث أي النص الفائق واستخدام التقنيات الحديثة في إخراج الصفحات الإلكترونية والاستفادة من تكنولوجيات الوسائط المتعددة في تقديم خدماتها الإخبارية.

وقد تغيرت صور الوسائل الإعلامية كثيرا بعد ظهور وانتشار شبكة الأنترنيت، حيث باتت هذه الشبكة كوسيط اتصالي جديد بالإضافة إلى التطبيقات التقليدية كالإذاعة والتلفزيون والصحف، ويعلل الدكتور عباس مصطفى صادق هذا التغيير بالقول[2]:

"لقد تجمعت في الإنترنيت خبرات الرسائل المادية للاتصالات السلكية واللاسلكية وهي تجمع بين خصائص الاتصال الجماهيري والتخصيص وحق الفرد في تلبية حاجاته إعلاميا بمعزل عن الجماعة. وبجانب كون الشبكة نفسها وسيلة اتصالية تصنف بعض الخدمات من خلال شبكات ومواقع داخلها على أنها محطات إذاعية أو شبكات تلفزيونية أو صحف أو وكالات أنباء أو خليط بين هذا وذاك."

أما الدكتور الصادق رابح فيقول: "شهد العالم منذ ربع قرن الكثير من روائع التكنولوجيا الحديثة كان آخرها الإنترنيت " ويضيف قائلا: "أن نتيجة ظهور الأنترنيت والشبكات الجديدة للاتصال أدى إلى تغيير طرق البحث عن الأخبار وإنتاجها وتوزيعها والواقع أن الثورة الرقمية

[1] عبد المالك ردمان الدنداني: **الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص208.

[2] أبو غرام: مرجع سابق.

قد أعادت تشكيل الواقع ورؤيتنا له، لكن المفارقة أن العالم وهو يعيش هذه المرحلة الحاسمة في تاريخه يبدو عاجزا عن توقع نتائج وآثار الهزات التي تعرفها كل الفضاءات الجماعية"[1].

ويرى الدكتور: السيد بخيت أن الأنترنت أضافت وظائف أخرى للاتصال الجماهيري من حيث تقديم الخدمة المباشرة للجمهور المستقبل، كما قللت من أهمية وظيفة المراقبة التي تقوم بها وسائل الإعلام التقليدية، كما أفرزت هذه الثورة الاتصالية عملية التفاعلية في العملية الاتصالية[2].

وتأثرت وسائل الإعلام بالأنترنيت، حيث جذب النشر عبر الشبكة نسبة كبيرة من جماهير هذه الوسائل، ففي استطلاع أجرته شركة الأبحاث البريطانية المعروفة باسم "الاستراتيجيات التحليلية" تبين أن القنوات التلفزيونية تخسر ملايين المشاهدين لصالح الأنترنيت. ويقول "دايفيد مارس" مدير الشركة أن التلفزيون هو الوسيط الإعلامي الذي يعاني بشكل أكبر جراء تزايد عدد مستخدمي الإنترنيت فعدد كبير من المشاهدين يختارون قضاء أوقات فراغهم في تصفح الأنترنيت، ويفضلون البحث عن مضامين ترفيهية لم يجدوها سابقا في التلفزيون[3].

[1] الصادق رابح: **الإعلام والتكنولوجيا الحديثة**، العين، دار الكتاب الجامعي ط1، 2000، ص، ص 101،102.

[2] السيد بخيت: **الأنترنيت وسيلة اتصال جديدة الجوانب الإعلامية والتعليمية والقانونية**، العين دار الكتاب الجامعي ط1، 2004، ص، ص 17،18.

[3] أرنوددوفور: **الانترنيت**، ترجمة منى ملحيس ونبال ادلبي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1 ،1998، ص63.

أ-نماذج التطبيقات الإعلامية لشبكة الأنترنيت:

تتطور شبكة الإنترنيت وتطبيقاتها بسرعة كبيرة فلا يكاد يمضي يوم إلا ويضاف إلى عالم الشبكة العنكبوتية تطبيقات إعلامية جديدة ومن بين النماذج الإعلامية على شبكة الإنترنيت نذكر ما يلي:

أ-1-وكالات الأنباء:

تعد وكالات الأنباء من أبرز الوسائل أو النماذج الإعلامية التي لها مواقع على شبطة الانترنيت، سواء كانت عالمية أو محلية مثل"رويترز" و"الأسيوشيتدبرس" ووكالة الأنباء الفرنسية[1]. والتي توفر خدمات إخبارية بمختلف أنواعها شاملة على النصوص والصور بعضها مجاني وبعضها بمقابل. وتقدم مثل هذه الوكالات العالمية خدماتها الإخبارية وفي كل المجالات سياسية، اقتصادية، اجتماعية ورياضية بلغات عالمية مختلفة كما تمتاز خدمات هذه الوكالات بتقديم منتجات شبكية من خدمات الصور والرسوم، بالإضافة إلى خدمة تقديم نماذج للقطات التلفزيونية[2].

وتكرس معظم الوكالات الكبيرة خدماتها للبيع ولا يعد وجود مواقع لبض الوكالات في الشبكة العنكبوتية أكثر من لافتة لاسم الوكالة وبعض المعلومات عنها لكن الخدمات الإعلامية التي تقدمها خاصة الأخبار الحصرية والجديدة دائما يؤثر بشكل كبير على درجة انتشارها، كما أن استخدام عدة لغات لنشر محتواها الإعلامي على الإنترنيت له دور فعال وكبير في انتشارها. فنجد على سبيل المثال لا الحصر وكالة الأنباء الفرنسية تعرض خدماتها الإعلامية

[1] السيد بخيت، **الأنترنيت وسيلة اتصال جديدة الجوانب الإعلامية والتعليمية والقانونية** ، مرجع سابق، ص 20.

[2] محمد عارف: **تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام الصوتية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص26.

بعدة لغات من ضمنها اللغة العربية ويشمل الموقع تعريفا بالخدمات المختلفة التي تضم المنتجات النصية والمصورة[1].

وهناك خدمة أخرى باسم « AEP A :La Carte» وهي مفصلة لاحتياجات طالبها ويتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى الأفراد والمؤسسات، ويقدم الموقع أيضا خدمة الأنترنيت النقالة ويتم استقبالها بواسطة الهاتف النقال ويستطيع طالب الخدمة الحصول على مختلف الأخبار في شاشة الهاتف النقال.

أ-2- الإذاعة عبر الأنترنيت:

هي عبارة عن تطبيقات برامج صوتية كمبيوترية يتم استخدامها للبث عبر شبكة الإنترنيت اعتمادا على تكنولوجيا تدفق المعلومات لتشغيل المواد الصوتية، فلم تعد الإذاعة عملية مركبة تحتاج إلى شغل قناة محددة في اوقات محددة. ويعتبر راديو أو إذاعة الإنترنيت متعددة الوظائف فهو تفاعلي يمكن أن ينقل التحكم في الوسيلة الإعلامية من الدولة والمؤسسات الحكومية إلى المستمعين أو الجمهور لأن الإنترنيت تتيح للفرد أن يبث برامج إذاعية من غرفته الخاصة وبوسائل أبسط من الإذاعات التقليدية[2].

كما أن مميزات الإذاعة التي تستخدم الإنترنيت لبث برامجها عديدة ومتنوعة فهي من ناحية تتيح للمستخدم أو المستمع استقبال عدد لا حصر له من المحطات الإذاعية، ومن ناحية أخرى تساعد تكنولوجيا الاتصال الحديثة أو الأنترنيت بصفة خاصة من خلال البث اللاسلكي على متابعة كل برامج الإذاعة المتوفرة بواسطة الكمبيوتر النقال في اي مكان[3].

[1] عباس مصطفى صادق: مرجع سابق، ص ص101،100.

[2] محمد عارف: مرجع سابق، ص 26.

[3] عباس مصطفى صادق: مرجع سابق، ص، ص، 105،104.

أ-3-البث التلفزيوني عبر الأنترنيت (التلفزيون التفاعلي Invision)

الاسم مشتق من (الأنترنت+التلفزيون) حيث"In" هي أول حرفين من كلمة انترنيت و "Vision" هي آخر ستة أحرف من كلمة "television" ويعرف بأنه التلفزيون عالي التقنية يتميز بوجود خط راجع بين الجهاز وجهة البث، أي أن المشاهد لديه الفرصة الكاملة لإرسال المعلومات أو الطلبات وتلقي إجابات بصفة شخصية بحتة كما يستطيع أن يتحكم في الصورة التي أمامه من حيث الحجم والتوقيت والإيقاف، فضلا عن الحصول على معلومات تفضيلية تكون ذات صلة بالمشهد أمامه أو خدماتية بحتة أو تسمى روابط ذات صلة[1].

كما أن التلفزيون التفاعلي يمتاز بمجموعة من الخصائص أهمها[2]:

- **البرمجة:** بمعنى يمكن ترتيب القنوات واقفالها والسماح بأخرى ووضع منبهات مع بيان تفاصيل القنوات المتاحة بالكامل.
- تقديم قوائم تفصيلية بالبرامج ونوعياتها ومواعيدها.
- مشاهدة موضوعين في آن واحد (عرض جزئي وعرض كلي)
- عرض ألعاب تفاعلية
- الدفع حسب الطلب للمادة الإعلامية المعروضة.
- الاتصال عن طريق البريد الإلكتروني بالقائمين على الوسيلة.
- إعادة اللقطات والتسجيل واسترجاع البرامج لمشاهدتها في اي وقت على مدار الأسبوع.
- تقديم خدمات التعليم الإلكتروني مثل قناة France5 التي تقدم برنامجا لتعليم اللغة الفرنسية على الموقع الإلكتروني الخاص بالقناة.

[1] طارق علي حمود: **التلفزيون التفاعلي الرقمي والتلفزيون المحمول**، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 19 ،2013، ص، 112.

[2] المرجع نفسه، ص ص 112،113.

2-مفهوم النشر الإلكتروني:

تأثر قطاع النشر كسائر القطاعات بالثورة المعلوماتية إذ أضحى معظم الناشرين يتلقون طلبات لنشر وتوزيع وتسويق بعض العناوين الخاصة بهم الكترونيا، فقد نشأت تقنيات حديثة طورت النشر كالتوزيع الإلكتروني والنشر عبر موقع الويب والطباعة وغيرها من التقنيات الحديثة.

وقد تعددت المصطلحات المستخدمة في أدبيات هذا الموضوع المنشور باللغة الإنجليزية منها: النشر الإلكتروني، النشر الرقمي، النشر على الأنترنيت، النشر على الشبكة العنكبوتية والنشر على الخط المباشر، لكن سنركز نحن فقك في هذا الجانب على مصطلح "النشر الإلكتروني" وهو نشر الكتب والدوريات (المجلات الإلكترونية) وقواعد البيانات البيبليوغرافية وغيرها من مصادر المعلومات بشكل رقمي[1].

ويمكن القول أيضا أن النشر الإلكتروني هو استخدام الأجهزة الإلكترونية وخاصة الحاسوب في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة والتوزيع للبيانات والمعلومات وتداولها[2].

ويعد مفهوم أو مصطلح النشر الإلكتروني مفهوما واسعا وشاملا حيث يتسع ليشمل معظم النشر المكتبي الذي يستخدم أساسا في انتاج الصحف وغيرها من المطبوعات الورقية والذي يشمل بدوره على ما يعرف بتقنية التوظيف الإلكتروني للشاشة والتي تعد إحدى أجزاء أو حلقات النشر المكتبي[3].

[1] شريف كامل شاهين: **النشر الإلكتروني**، القاهرة،2013، ص2.

[2] ماجد سالم تريان: **الإنترنيت والصحافة الإلكترونية ــرؤية مستقبلية-**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ط1 ،2008، ص165.

[3] سعيد النجار: **تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص، ص 234،233.

وعلى الرغم من أن تكنولوجيا النشر المكتبي تمارس تأثيرات على صناعة النشر برمتها، فإن أغلب الباحثين استخدموا مصطلح النشر الإلكتروني، وتختلف أنظمة النشر الإلكتروني عن أنظمة النشر المكتبي في مجالين رئيسيين هما:[1]

* أنها مصممة لإنتاج واسع النطاق في التوثيق والكتب والجرائد والمجلات ولذلك فإنها تاكون أكثر قوة في توظيف أجهزة الكمبيوتر.

* أنها تتيح للمصمم تحكما طبوغرافيا جيدا في جميع الحروف وعناصر إخراج الصفحة من خلال نظام إخراج متكامل يستخدم عدة أشخاص مختلفين.

وعلى الرغم من الفرق بين التقنيتين في العمل الصحفي إلا أن الاتجاهات الحديثة في الصحافة والإعلام عموما تدمج المصطلحين ليصبح النشر الإلكتروني والمكتبي وقد حفل الإنتاج العلمي والفكري بالعديد من التعريفات الأجنبية والعربية لهذا المصطلح وتفاوتت الاجتهادات في تفسيره وشرحه ونذكر منها على سبيل المثال:

- **تعريف بتلر:** حيث يرى أن النشر الإلكتروني يهدف إلى إحلال المادة التي تنتج الكترونيا وتعرض على الشاشة بدلا من المادة التي تنتج في شكل ورقي.

- **تعريف كيت:** الذي يرى أن النشر الإلكتروني هو إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية خاصة الحاسوب مباشرة أو من خلال شبكة اتصالات أو هو مجموعة من العمليات تتم بمساعدة الحاسوب عن ريق إيجاد وتجميع وتشكيل وتخزين وتحديث المعلومات من أجل بثه لجمهور معين.

- **تعريف هايسن:** يرى أن النشر الإلكتروني يعطي المجال الواسع للوسائط والأشكال الإلكترونية وأساليب تكوينها وتوزيعها[2].

[1] ماجد سالم تربان: مرجع سابق، ص 166.

[2] المرجع نفسه، ص 170.

أما على الصعيد العربي فقد قدم الباحثون عدة تعريفات للنشر الإلكتروني هي[1]:

– **تعريف محمود علم الدين:** النشر الإلكتروني هو النشر المطبوع والدوري للصحف والمجلات والنشر غير الدوري للكتب والمطبوعات بالاستعانة بالحاسبات الإلكترونية في كافة خطوات الإنتاج ومراحله.

– **تعريف أبو السعود إبراهيم:** هو استخدام الأجهزة الإلكترونية في مجالات إنتاج وإدارة وتوزيع المعلومات بغرض استخدامها في مجالات شتى[2].

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن النشر الإلكتروني هو ذلك النوع من النشر الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة للمعلومات، وخاصة الحاسب الآلي في كافة عمليات إنتاج الرسالة الفكرية و الإعلامية مثل التأليف أي تجهيز مخطوطة المؤلف بطريقة مادية على هذا الحاسب الآلي، وكذلك توزيع الرسالة وتداولها وذلك من خلال وسيط إلكتروني وهذا يعني أنه يجب استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة في كافة العمليات الخاصة بنشر محتوى إعلامي معين.

ثانيا: سمات خصائص المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية:

عندما تظهر وسيلة إعلامية جديدة يقوم روادها عادة بتقليد النمط الشائع في وسائل الإعلام التي سبقتهم قبل ان يقوموا بتطوير أنماطهم الخاصة التي يستغلون فيها القدرات الجديدة التي تضيفها لهم الوسيلة الإعلامية الجديدة. فمع مرور سنوات قليلة تطورت المواقع الإلكترونية الإخبارية فأصبح لها جمهورها الخاص الذي يحمل بالضرورة أجندة مختلفة، كما أصبح لها سياستها الخاصة التي بالضرورة تعبر عن نفس سياسة القناة التابعة لها[3].

[1] محمود علم الدين: **تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 1990، ص،93.

[2] محمود علم الدين: مرجع نفسه، ص112.

[3] عثمان ابراهيم السلوم: **تصميم الصفحات العربية على الأنترنيت**، دار عالم الكتب، الرياض، 2002، ص21.

كما صارت المواقع الإلكترونية الإخبارية تستخدم كل تقنيات وسائل الإعلام السابقة بشكل متكامل إضافة إلى ميزة التفاعلية التي جعلتها تمتاز بخصائص عديدة هي[1]:

1-**التغطية الصحفية الفورية:** حيث تتوافر العديد من المصادر والمواقع الصحفية التي تبث أخبارها بشكل فوري ومتجدد على الأنترنيت، مما يتيح للصحفي الحصول على المعلومات في حينها كما تتوفر بعض المصادر على حزمة الـ "Breaking News" التي توفر معلومات الأخبار المفاجئة.

2-**التغطية الصحفية الحية:** حيث يمكن أن توفر الأنترنيت تغطية حية للأحداث من موقع حدوثها في لحظة وقوعها، فضلا عن إمكانية تغطية مؤتمرات صحفية حية عن بعد، وتعمل العديد من الشركات المتخصصة على تطوير تقنيات البث الصحفي الحي على الأنترنيت.

3-**التغطية الصحفية الذاتية:** حيث بمقدور الصحفي باستخدام الأنترنيت القيام بكل مفردات العمل الصحفي بمفرده، من اختيار الموضوع، وجمع بياناته والاتصال بمصادره وكتابته ونشره.

4-**التغطية الصحفية المتعمقة:** حيث تتوافر الإنترنيت على العديد من المصادر الصحفية التي تتناول ذات الموضوعات بطرق متنوعة مما يسمح بالتعرف على أبعادها المتعددة كما يوجد العديد من الروابط التي تحيل الصحفي إلى مصادر ووثائق وإحصاءات وبيانات تعمق معرفته ومعلوماته عن الموضوع الذي يكتب عنه فضلا عن وجود العديد من المصادر المساعدة من قواعد معلومات وموسوعات... الخ والتي تساعد في استكمال أبعاد الموضوع وخلفياته.

5-**التغطية الصحفية التفاعلية:** حيث تتيح الإنترنيت إمكانية التفاعل الإيجابي بين القراء والصحفيين، وتزيد من مشاركة القراء في أداء الأعمال الصحفية، حيث أصبحت السيادة في

[1] السيد بخيت: **الأنترنيت وسيلة اتصال جديدة**، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ط1 ،2004، ص179.

الصحافة الإلكترونية الحديثة للقارئ، الذي أصبح بمقدوره الرد على كل الآراء والمعلومات المنشورة.

6-**التغطية الصحفية الرقمية:** حيث تتوفر الإنترنيت على العديد من المواد الصحفية والصور والبيانات والرسوم بشكل رقمي قابل للمعالجة والاستخدام الفوري بدون الحاجة إلى إعادة إنتاجه، كما يمكن تخزينها واسترجاعها في أي وقت، وهو أمر مهم في العمل الصحفي حيث يوفر الجهد والوقت، كما يفتح آفاقا رحبة لأداء الصحفي بطرق أكثر سرعة وسهولة وتنظيم.

7-**التغطية الصحفية متعددة الوسائط:** حيث توفر الإنترنيت العديد من الوسائط التفاعلية التي تجعل التواجد الصحفي عليها مميزا، مثل الصوت والصورة والألوان والجرافيكس واللقطات المتحركة، وهي أمور تفعل عملية الاتصال الصحفي بين الصحيفة وقراءتها، وتنقل القارئ إلى موقع الحدث فضلا عن القدرة على التحكم في طريقة العرض والأحجام والخلفيات والأنباط والمساحات ...الخ[1].

8-**التغطية الصحفية المتكاملة:** حيث تجمع الإنترنيت بمفرداتها بين أكثر من عنصر من عناصر الممارسة الصحفية، فهي مصدر صحفي يزود بالمعلومات، وأداة اتصال بالمصدر مثل التليفون والبريد الإلكتروني وجماعات النقاش، وهي وسيلة كتابة ومعالجة للمعلومات وهي مكتبة أرشيف ضخم... الخ، حيث تساعد كل هذه العناصر على إمكانية قيام الصحفي بتغطية متكاملة لحدث ما دون مغادرة موقعه.

9-**التغطية الصحفية المؤلفة:** حيث يمكن توليف وتوفيق التغطية الصحفية التي توفرها الأنترنيت وفقا لاحتياجات القراء من الأخبار والمعلومات وتفضيلاتهم الصحفية واهتماماتهم.

10- **التغطية الصحفية المستمرة واللامحدودة:** فالعمل الصحفي على الأنترنيت لا يتوقف على مدار الأربع والعشرين ساعة بما يتيح تجديد المادة الصحفية بشكل مستمر فضلا عن

[1] السيد بخيت: مرجع سابق، ص179.

السرعة في التغطية. كما توفر المواقع الإخبارية مساحة لا محدودة على الأنترنيت تسمح بتغطية كبيرة للحدث وإحالة تفاصيله إلى روابط متعددة[1].

كما أن المواقع الإخبارية مجموعة من الخصائص حددها العلماء كما يلي:

- ترى أن المواقع الإخبارية الإلكترونية تتميز عن الصحيفة الإلكترونية في طبيعة النشأة، فأصل الصحيفة الإلكترونية أنها أنشأت على الورق بالصورة التقليدية لكن القائمين عليها أنتجوا نسخة إلكترونية على الأنترنيت. أما الموقع الإخباري فقد نشأ ابتداء على الإنترنيت وليس له أصل ورقي، وإنما بيئته الأساسية هي تلك البيئة الافتراضية. كما أن طاقم العمل في الصحيفة الإلكترونية في أغلبه مجموعة من الفنيين يتولون رفع محتويات الصحيفة الورقية ونشرها على الموقع الإلكتروني[2].
- أما الموقع الإخباري الإلكتروني فيتسع فريق العمل داخله ليشمل مكونات غرفة الأخبار بما تحويه من رئيس تحرير ومحررين وصحفيين ومدققي لغة ومعلومات وقسم للوسائط المتعددة، وفي الصحيفة الإلكترونية يرتبط زمن تحديث الأخبار بدورية صدور الصحيفة، أما بالنسبة للموقع الإخباري فالتحديث يتم عدة مرات خلال اليوم إلى جانب بث الأخبار العاجلة[3].

وقد أوضح "مارك" أن التكامل الحادث بين الوسائط في المواقع الإلكترونية الإخبارية والذي يمكن أن يطلق عليه صحافة الوسائط المتعددة "Multi Media Journalism" قد غير مفهوم غرفة الأخبار في الوسائل الإعلامية الحديثة، بحيث غرفة معتمدة على أجهزة الكمبيوتر وبرامج إنتاج الوسائط المتعددة والتعامل معها.

---

[1] السيد بخيت: مرجع سابق، ص179.

[2] سعيد الغريب: **الصحيفة الإلكترونية والورقية- دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية**-، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 13 ،2001، ص225.

[3] سعيد الغريب: مرجع سابق، ص226.

كما ألقيت العديد من المهام التقنية على عاتق المحرر بعد أن كان يكتب موضوعا فقط، حيث أصبح المحرر متعدد المهارات، قادر على البحث عن المعلومات بسهولة وعلى تقديمها بوسائل متعددة[1].

كما أكد "بوزيوفسكي" أن التكامل الذي أحدثته المواقع الإخبارية يعمل من خلال ثلاثة مستويات[2]:

المستوى الأول: مستوى الشبكة والمتمثل في الطريق السريع للمعلومات المتاحة على الأنترنيت، والتي أعطت للمستخدم حرية التعامل مع كم هائل من المعلومات وبأشكال مختلفة.

المستوى الثاني: مستوى إنتاج المعلومات والأخبار والذي يعكس مدى الإمكانيات التكنولوجية الخاصة بعملية إنتاج المضمون الذي يتم تقديمه عبر عدة وسائل.

المستوى الثالث: الخاص بعملية التوزيع المتعلق بطريقة بث المعلومات وقدرة الجمهور في الحصول عليها بطرق وأشكال مختلفة تلبي احتياجاته.

وأكد كل من "كونستانشنس وروجر" على أن هذا التكامل قد أثر على كل من الوسيلة والقائم بالاتصال، فوسائل الإعلام التقليدية قد توجهت نحو التواجد عبر الوسائل الحديثة من خلال إنشاء مواقع إعلامية وإخبارية تتكامل مع وسائلها التقليدية كالجرائد والمحطات الإخبارية، والقائم بالاتصال أصبح مطلوبا منه اكتساب مهارات التعامل مع الوسائط الحديثة وتقديم مضمون إعلامي متكامل في أدواته، وأن يكون قادرا على إنتاج ذلك المضمون[3].

وأتاحت المواقع الإلكترونية الإخبارية أمام مستخدميها إمكانية الاختيار، وذلك بين العديد من المواقع المتاحة في مجالات متعددة، وكذلك بين الموضوعات التي تهم كل مستخدم، فلا

[1] رضا عبد الواحد أمين: **الصحافة الإلكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة 2007، ص،95.

[2] Xigenli MGraphic **use and interconnectedness of internet newspapers**: a many communication model, London, lowrence Erlbaum associates publishers, p33.

[3] ماجد سالم تريان: مرجع سابق، ص98.

يوجد شيء مفروض عليه لقراءته أو مشاهدته حتى داخل الموقع الواحد، كما أن المستخدم يستطيع أن يتحكم أو يتعامل مع المضمون[1].

وأوضح مارك أن المواقع الإلكترونية الإخبارية تمتاز بأربع خصائص أساسية هي[2]:

1-استخدام الوسائط المتعددة.

2-إمكانية التفاعل مع المحتوى والقائم بالاتصال.

3-وجود روابط متعددة للخبر.

4-سرعة نشر وتحديث المعلومات والأخبار.

وأضاف "هوم" أن المواقع الإلكترونية الإخبارية تعتمد في تقديم مضامينها المختلفة على أدوات مثل النصوص والصور وملفات الصورة والصوت، كما أنها تعتمد على أدوات تفاعلية مثل استطلاعات الرأي وأدوات المناقشة والحوار، كما أن الروابط تضم روابط داخلية وخارجية إلى جانب إحاطتها السريعة للجمهور بتطور الأحداث عبر شرائط الأخبار العاجلة والبريد الإلكتروني ووسائل الهواتف الجوالة[3].

ويرى البعض أن المواقع الإلكترونية الإخبارية تتميز بما يلي[4]:

* لا تقتصر في خدماتها على تتبع أخبار السياسة على مدار الساعة، بل تقدم أخبار رياضية وثقافية وفنية، وتوفر معلومات اقتصادية ومحركات بحث ومنتديات نقاش ومنصات إرسال للهواتف المحمولة.

---

[1] محمود علم الدين: **مقدمة في الصحافة الإلكترونية**، الحرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008، ص14.

[2] السيد بخيت: **أدوار ومستخدمي المواقع الإلكترونية في صناعة المضامين الإعلامية**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 3 ،2009، ص65.

[3] السيد بخيت، **أدوار ومستخدمي المواقع الإلكترونية في صناعة المضامين الإعلامية**، مرجع سابق، ص 66.

[4] حسام عبد الحميد حمدان: **المواقع الإخبارية-دراسة وصفية لموقع الجزيرة نت على الشبكة العنكبوتية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، ص، ص60،61.

* إتاحة مصدر معلومات إضافية يمكن الرجوع إليها حول الأخبار، وتقديم الأخبار بشكل متنوع (صوت، فيديو، نص) وتوفير خدمات جديدة غير متاحة في وسائل الإعلام التقليدية وإعادة ملفات صحفية مميزة عن الأحداث المهمة وتقديم خدمات تفاعلية مثل البريد الإلكتروني واستطلاع الرأي، إضافة إلى تحديد مصادر الأخبار والمعلومات المنشورة، ثم شهرة المؤسسة الإعلامية التي تصدر الموقع وسمعتها، مع مراعاة التحديث وإتاحة الانتقال لمصادر معلومات مرجعية ومواقع ترتبط بالمادة.

* **الفورية**، وتعني السرعة في نقل الخبر وهي بذلك تتنافس مع الفضائيات في نقل الأخبار العاجلة وربما تسبقها في تفاصيل الأخبار خاصة وأن الفضائيات تلتزم بمواعيد نشرات ثابتة غالبا ما تكون على رأس الساعة وإن كانت تحاول التعويض عن ذلك من خلال الأخبار العاجلة التي تظهر على الشاشة.

***العمق**، فرغم أن الأخبار على المواقع الإخبارية تتميز بالجمل والفقرات القصيرة فإن ذلك لا يمنع من تحقيق صفة العمق من خلال الإحاطة بالقضية بالروابط التشعبية والمرفقات الملحقة بالخبر.

***التنوع**، أي قدرة المواقع الإخبارية على تقديم المادة الإعلامية في أكثر من شكل صحفي فضلا عن الروابط والمرفقات واستخدام الوسائط المتعددة.

***التفاعلية**، حيث أن أهم ما يميز الإعلام الجديد عموما هو التفاعلية بحيث لم يعد المتلقي مجرد طرف سلبي يتلقى ما ينشر أو يذاع، ولكنه أصبح مشاركا من خلال التعليقات وحلقات النقاش واستطلاع وأصبح المواطن هو الصحفي في نفس الوقت.

***الأرشفة**، حيث توفر هذه المواقع أرشيفا الكترونيا خاصا بها أو بالقنوات التي أصدرتها مما يسمح للمستخدم بالرجوع إلى الموضوعات التي يريدها في أي وقت.

*وفرت المواقع الإخبارية فرصة كبيرة للقنوات الفضائية لتقديم البث الحي لها مما وفر لها إمكانية الوصول إلى أعداد كبيرة من بلدان لا تسمح السلطات فيها ببث هذه القنوات فيها، وهي ميزة خاصة للمواقع الإخبارية المرتبطة بالفضائيات الإخبارية[1].

ثالثا: أساليب التحرير في المواقع الإلكترونية الإخبارية

لقد بدأ إصدار الصحف الإلكترونية متأثرا بالصحيفة الورقية لأن مضمونها كان مجرد إعادة للمضمون الإعلامي الموجود على الصحف المطبوعة، لكن مع ظهور المواقع الإلكترونية الإخبارية وخاصة تلك المرتبطة بالقنوات الفضائية سواء العامة أو المتخصصة ،أصبح إنتاج المضمون الإعلامي له سمات خاصة ومعايير مختلفة تتلاءم مع طبيعة الإنترنيت وخصائصها، فالمضمون الإعلامي الموجود على الموقع لم يعد معتمدا فقط على النص المكتوب، وإنما تحول إلى مجموعة من الوسائط المتعددة و المتكاملة، والأخبار على الموقع أصبحت جزءا من مجموعة من الخدمات المقدمة للمستخدم والذي أصبح بدوره قادرا على التفاعل مع القائم بالاتصال.

لذا أصبح المضمون الإعلامي الذي يركز على الخبر في المواقع الإخبارية لديه سمات ومميزات وعناصر نسردها كالآتي:

1-سمات وعناصر لخبر على الموقع الإلكتروني[2]:

يتكون الخبر على الموقع الإلكتروني من العناصر الآتية:

-العناوين وتقدم الفكرة أو الموضوع أو الحدث الرئيسي الدائر حوله الخبر.

-مقدمة ونص الخبر، ويحتوي على تفاصيل الخبر

[1] حسام عبد الحميد حمدان: مرجع سابق، ص61.

[2] شرين علي موسى: **المواقع الإلكترونية الإخبارية- دراسة في المفاهيم والمصداقية-**، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2015، ص84.

-الأخبار الحديثة المرتبطة بموضوع الخبر.

-الأخبار السابقة المرتبطة بموضوع الخبر.

-أرشيف بالأخبار والأحداث القديمة المرتبطة بالخبر.

كما يتكون الخبر الإلكتروني أو الخبر الموجود على المواقع الإلكترونية الإخبارية من مجموعة من العناصر هي كالآتي[1]:

- **العناوين:** يمثل العنوان في الخبر على الموقع الإلكتروني رابطا ينقل المستخدم عند النقد عليه إلى تفاصيل الخبر.

- **محتوى الخبر (نص الخبر):** حيث نجد فيه تفاصيل الموضوع، ويحتوي نص الخبر عادة على روابط خاصة بأخبار متصلة أو متعلقة بالحدث أو بتفاصيل وتحليلات لها علاقة بنص الخبر، وغالبا ما نجد هذه الروابط إما في نص الخبر ذاته أو بعد انتهاء تفاصيله.

- **الصورة:** هي الصورة الأساسية للخبر، ويمكن في بعض الحالات الضغط عليها لتكبيرها.

- **عناصر مصورة:** وهي عبارة عن شعار أو رسومات توضيحية لتفسير أو شرح الخبر ليتضح بشكل أكبر في ذهن القارئ أو المستخدم.

- **روابط متصلة بالخبر:** وتمثل روابط أخبار وموضوعات متعلقة بالخبر، أو مشابهة له ولموضوعه، وتوجد هذه الروابط أسفل الخبر أو على جانبه.

- **صوت وفيديو:** هي عبارة عن ملفات صوتية أو مرئية تعرض الحدث الذي يتناوله الخبر.

- **شرائح مصورة:** هي مجموعة من الصور المتتابعة التي يكون هدفها توضيح تفاصيل الخبر بشكل أكبر.

[1] Rey G Rosales (2006) ,The elements of oline journalisme.USA,IUnivers.P.J

- **أدوات تفاعلية:** مثل أدوات تفاعل القارئ مع النص كطباعته، أو إرساله أو مشاركته على مواقع التواصل الاجتماعي أو إرسال تعليق للصحفي الذي كتب الخبر أو بريد إلكتروني.

كما أن هناك مجموعة من المبادئ الأساسية يجب على المحرر الذي يكتب الأخبار على المواقع الإخبارية الالتزام بها لتدعيم قدرته الاتصالية، وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

1-**التعلم:** يجب على محرر الأخبار في المواقع الإلكترونية الإخبارية أن يكتسب مهارات متعددة تتعلق بالجانب التقني، إلى جانب مهارات الكتابة والتحرير لهذه المواقع.

2-**التواصل مع الجمهور**: أي أن على المحرر في هذه المواقع الإخبارية الإلكترونية إدراك أهمية التواصل مع الجمهور لتزويده بأحداث الأخبار وكل ما يتعلق بالموقع نفسه[1].

ويراعي التصميم الجيد للخبر تحقيق الأهداف التالية[2]:

- **المعرفة:** يمكن استخدام الوسائط المتعددة لزيادة وتدعيم المعلومة المقدمة من خلال نص الخبر، وذلك عبر مشاهدة فيلمية مصورة للحدث موضوع الخبر، أو مجموعة من الصور المعبرة عنه.

- **البحث:** تساعد طريقة تصميم الخبر الجمهور على البحث عن المعلومات ومشاركتها والدخول في حوارات حول ما جاء فيه مع المستخدمين الآخرين، وذلك من خلال إرسال التعليقات ومنتديات النقاش وصفحات التواصل الاجتماعي.

- **الانفراد:** ويتحقق الانفراد من خلال تقديم معلومات وتفضيلات للخبر ..... الموقع ومحرره بإنتاجها بأنفسهم، إلى جانب تقديم تحليلات وخلفيات مختلفة عما تقدمه المواقع الأخرى.

- **الحداثة:** حيث يساعد التحديث المستمر للموقع وأخباره على إحاطة المستخدم علما بآخر تطورات الحدث بصورة سريعة ومباشرة.

---

[1] Robert Wachburn (2009)-the Futureof journalisme online :York University ,P132.

[2] شيرين علي موسى: مرجع سابق، ص86،87.

- **الارتباط بالمجتمع:** ويتحقق ذلك من خلال ربط أخبار الموقع بصفحات التواصل الاجتماعي، حيث تنشئ المواقع الإخبارية صفحات لها على هذه المواقع، وتنشر لها أحدث الأخبار بصورة فورية، حتى يتمكن المشاركون من التعليق عليها.

- ويمكن تحديد عدد من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد المضمون الإعلامي على المواقع الإخبارية الإلكترونية فيما يلي[1]:

* تأثير الخصائص المادية " Physical "على تحرير الوسيلة، فالقراءة من الشاشة تختلف عن القراءة من الوسائل المطبوعة، فالشاشة صغيرة الحجم لا يمكنها استيعاب كم كبير من المعلومات على نفس الصفحة الإلكترونية ويفرض هذا على مصمم الصفحة الأخذ في الاعتبار بناءها الجيد المنظم وسهولته في نشر الأخبار، كما أن المواد الفيلمية المنشودة على الموقع محدودة المدة الزمنية، فضلا على أن مستخدم الكمبيوتر لا يستطيع متابعة الكتل الكبيرة أو الانتقال السريع بين أكثر من موقع في نفس الوقت.

* في نفس الوقت فإن مستخدم الأنترنيت يستطيع استخدام الروابط على الموقع للحصول على مزيد من المعلومات والقيام بتحديث مستمر للمعلومات التي يحصل عليها وهو ما يعطي عمقا للمعلومات.

* على محرر الأنترنيت الأخذ في الاعتبار عوامل عدة عند إعداده ونشره للقصص الإخبارية على الموقع فالوقت مرن لديه لوضع الخبر ومتابعته لمعلومات أخرى على مدار الساعة، كما أن أمامه متسعا من المساحة لنشر الخبر على روابط إلكترونية لقراءة المزيد من المعلومات حول الخبر أو تفاصيله من خلال إتاحة الصفحات الفرعية أو الربط بالمواقع الأخرى.

*أن هناك مصادر عديدة يتمكن من خلالها مستخدم الأنترنيت من البحث عن الأخبار منها مجموعات يشارك من خلالها عدد من المستخدمين لتبادل الأخبار والمعلومات والآراء، كما

[1] شيرين علي موسى: مرجع سابق، ص87،88.

توجد المدونات والتي تتيح للأفراد نشر معلومات أو صور أو انطباعات عن موضوعات معينة، هذه المصادر وغيرها تتيح للمستخدم البحث عن المعلومات والأخبار عبر مصادر ومواقع متعددة.

2-سمات وخصائص المحرر للمواقع الإلكترونية الإخبارية:

يجب على الصحفي أو المحرر الذي يكتب المواقع الإلكترونية الإخبارية أن تتوافر لديه مجموعة من المهارات والخصائص تمكنه من الكتابة بشكل دقيق لهذه المواقع، وهذه السمات والخصائص نعرضها كالآتي:[1]

أ-**الاعتماد على مصادر متنوعة للحصول على المعلومات:** ليستطيع المحرر أو الكاتب الصحفي الذي يكتب للمواقع الإلكترونية الإخبارية الكتابة بشكل جيد لا بد أن تكون لديه مصادر متنوعة للحصول على المعلومات، لكن هذا يجعله دائم البحث عن المعلومة الصحيحة، وللتأكد من صحة معلوماته لا بد عليه أن يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة لتقييم مصادر معلوماته، هذه الأسئلة هي:

- لماذا يجب أن أصدق هذه المعلومات؟
- من هو الشخص الذي يمدني بالمعلومات؟
- هل مكانة هذا الشخص يمكنه من معرفة هذه المعلومات.....؟
- ما هو هدف هذا الشخص من نشر هذه المعلومات؟

إن الصحفي أو المحرر يعتمد على مصادر متنوعة، فهناك مصادر رسمية منتمية لهيئات أو مؤسسات رسمية مثل المتحدثين الرسميين باسم هذه المؤسسات الذين يمدون المحرر الصحفي بالمعلومات والحقائق عن موضوع الخبر، كما أن هناك مصادر غير رسمية لكنها

[1] Richard Craig (2005), online **journalisme** :**Reporting,Writing,and Editing for New Media,New Media**,Canada,Thomsson,PP,158,159.

لديها نوع من المصداقية أو الموضوعية وفقا لتجارب سابقة مع الإعلام، لذا فهي تمد المحرر أيضا بالمعلومات.

كما يوجد أيضا الخبراء في مجالات مختلفة والذين يعتبرون من أهم المصادر التي يعتمد عليها المحرر الصحفي الذي يكتب للمواقع الإخبارية في الحصول على معلوماته.

ب- **تعدد أدوار المراسل الصحفي:** فالصحفي في المواقع الإلكترونية يجب أن يقوم بأدوار ومهام مختلفة لكي يستطيع الكتابة في هذه المواقع، هذه المهام والأدوار هي[1]:

- أن يكون منتجا للمعلومة فهو يقوم بعدة مهام لنشر الخبر بداية بالتغطية مرورا بالكتابة والتحرير والتصميم والبحث والمتابعة، وهو ما قلل من عدد الإعلاميين المطلوبين للعمل في الموقع الإلكتروني الإخباري.

- أن يكون لديه القدرة على استخدام الوسائط المتعددة لنشر الخبر، فالأنترنيت وسيلة قادرة على تقديم المعلومات عبر وسائط متعددة مما يفرض على الصحفي استخدامها واستغلالها، مثل إمكانية مصاحبة نص الخبر لمواد مسموعة أو مرئية.

- أن يكون قادرا على ربط الخبر بأخبار وأحداث سابقة أو حالية، إلى جانب ربطه بتحليلات ووجهات نظر متعددة، وهذا بالتالي يدعم الخبر ويعطي له عمقا كبيرا.

- يجب على المحرر الصحفي أن يتابع الحدث للتعرف على تطوراته وردود الفعل عليه كما يجب أن يقوم بتحديث الخبر المنشور على الموقع بإضافة هذه التطورات له.

- إمكانية تغيير المحتوى بصورة سريعة وفورية.

- إمكانية عمل أرشيف للمواد المنشورة والأخبار المختلفة على الأنترنيت يمكن الرجوع إليها في أي وقت.

[1]Richard Craig (2005) Op.cit, pp, 158,160.

– لابد أن يراعى المحرر الصحفي على الموقع الإلكتروني اعتبارات التصميم والروابط الموجودة على الموقع، والروابط المتصلة بالموضوعات المرتبطة أو السابقة.

– يجب على المحرر أن يراعي كامل العناصر الموجودة على الموقع وترتيبها مثل: المواد الموجودة على الصفحة الرئيسية والمواد الموجودة على الصفحات الفرعية.

3– طرق التحرير في المواقع الإخبارية:

لقد تطورت عملية إنتاج المضمون الإعلامي على شبكة الأنترنيت بفضل التطور الحاصل في هذه الوسيلة، سواء من حيث انتشارها وتعرض الجمهور لها، وكذلك من حيث أساليب تصميم هذا المضمون والمحتوى الإعلامي. هذا ما انعكس على طريقة عمل الجهاز التحريري لهذه الوسائل الإعلامية خاصة منها القنوات الإخبارية، وأساليب تغطية وتحرير الموضوعات والأحداث وطرق تقديمها، مما أدى إلى تغيير في عملية إنتاج وتقديم المنتج الإعلامي عبر الأنترنيت من حيث سرعة نشر الأخبار وانخفاض تكلفة الإنتاج والتعرض وإمكانية التحديث المستمر والسريع للمواد المنشورة، وإمكانية تأسيس علاقة اتصال مباشر مع المستخدم[1].

يهتم محرر المواقع الإخبارية عند إعداد القصص الإخبارية بثلاثة عناصر هي:

1–الحقائق المرتبطة بالأحداث.

2–الوسائل التي يتم من خلالها نقل الأخبار ونشرها.

3–الجمهور المستقبل لهذه الأخبار.

ويتصف الجمهور هنا بخصائص عامة تتحدد في معرفته التقنية باستخدام الحاسب الآلي والتعامل مع الأنترنيت وكذلك اهتمامه بالتعرض للأخبار عبر الأنترنيت وقراءتها أو مشاهدتها من خلال هذه الوسيلة، ويعمل محرر الموقع الإلكتروني على جذب انتباه القارئ

[1] شيرين علي موسى: مرجع سابق، ص92.

فأمام مستخدم الأنترنيت العديد من الخيارات والمواقع التي يمكن الحصول منها على الأخبار. وهو ما يحتم على محرر الأخبار على الموقع الاهتمام بطريقة تحرير الخبر، وهنا تظهر أهمية المقدمة أو الفقرة الأولى من الخبر وكذلك الفقرة الثانية بحيث تتضمن معلومات مترابطة عن الحدث وحقائق مفيدة للقارئ[1].

ويفضل الكثير من الخبراء المقدمة التلخيصية والتي يتم الإجابة فيها عن التساؤلات (من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟) وبحيث تتضمن المقدمة المعلومات الأهم في الحدث، ثم يتناول الخبر المعلومات الأقل أهمية، أو يوضح تصريحات لمسؤولين أو خبراء أو شهود عيان.

على جانب آخر فإن القصص الإخبارية التي تتناول جوانب توضيحية أو إنسانية أو اجتماعية، وهي المقدمة التي تركز على معلومات غير معتادة أو غريبة في الحدث ثم تتبعها الحقائق، فالمحرر يحدد أهمية الحدث وطريقة كتابة مقدمته بناء على عدد من قيم الأخبار التي تجعل من الخبر مهما وقابلا للنشر.

وتتحدد أهم أساليب جعل الخبر أو القصة الخبرية أكثر عمقا فيما يلي:

* التركيز على جوانب فرعية في الخبر وإلقاء الضوء عليها وكشفها وتفسيرها خاصة الجوانب التي تلقى اهتمام الجمهور.

* متابعة الخبر وتطوره وتحديثه على المواقع وإضافة روابط فعالة بين الخبر الأساسي والقصص الإخبارية المرتبطة به.

* إضافة قصص إخبارية لا ترتبط مباشرة بالخبر وإنما تشارك الخبر نفس مجال الحدث أو تلقى نفس الاهتمام بالجمهور.

* تقديم رؤية حول تداعيات الخبر أو تصور حول مستقبل الأحداث والسيناريوهات المتوقعة.

[1] KristineHalvorson (2010), **content strategy for the web, new Riders**, P125.

* تقديم معلومات عن الشخصيات التي تناولها الخبر سواء معلومات شخصية أو مهنية أو عن توجهاتهم وآرائهم وأعمالهم، وذلك حتى يتمكن الجمهور من التعرف على الشخصيات بصورة أوضح.

في الوقت ذاته هناك مجموعة من العوامل التي تضعف الخبر على الموقع الإلكتروني كاحتواء الخبر على أشياء لا تهم القارئ لذا وجب على محرر الخبر في الموقع الإلكتروني الإخباري تفادي ذلك[1].

4-المعايير المهنية للعاملين في المواقع الإخبارية:

يجب على كل صحفي عامل في المواقع الإلكترونية الإخبارية أن يراعي مجموعة من المعايير هي[2]:

- السعي لتوفير نطاق واسع من المعلومات لتمكين الجمهور من اتخاذ قرارات صحيحة.
- السعي للحصول على الحقيقة وتقديم الأخبار بدقة وعلى أكمل وجه.
- الكشف على مصادر المعلومات بوضوح، والإشارة إلى كافة المواد المأخوذة عن وسائل إعلامية أخرى.
- تقديم الأخبار بصدق وتجنب تضارب المصالح، واحترام رغبات الجمهور وعناصر الأخبار
- السعي إلى فهم تنوع المجتمع ونقله للجمهور دون انحياز أو نمطية.

رابعا: تصميم المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية:

يرتبط تصميم المواقع الإلكترونية بمفهومين أساسيين هما:

- **الأول:** يتعلق بعملية انتاج الموقع وانشائه وكيفية تعامل المستخدم معه ويرتبط بذلك الاستخدام بطريقة فتح الموقع والأوامر الخاصة بتشغيله وكيفية تعامل المستخدم مع أدواته وعناصره، وكذلك طبيعة المواد الصوتية والمرئية المتاحة على الموقع وكيفية تشغيلها.

[1] شيرين علي موسى: مرجع سابق، ص، ص 93،94.

[2] KristineHalvorson (2010), **content strategy for the web, new Riders**, P 126.

- **الثاني:** يتعلق هذا المفهوم بطريقة تنظيم النصوص والصور والرموز الأخرى على الموقع وأماكنها عليه وأحجامها وكذلك الجداول والإطارات وغيرها من أدوات التصميم والشكل. كما يرتبط بالأيقونات الموجودة على الموقع وأماكنها والمضامين التي يحتويها وأشكالها، وبالتالي فإن دور المصمم هنا هو التعامل مع العناوين والنصوص والصور ومواقعها وأحجامها وأشكالها[1].

1- مبادئ تصميم المواقع الإلكترونية الإخبارية:

بأخذ مصمم الموقع الإلكتروني في اعتباره عند التصميم طبيعة الوسيلة التي سيظهر أو يقدم من خلالها مضمونه الإعلامي، وهي هنا الأنترنيت (شاشة الكمبيوتر) والتي تتطلب معايير خاصة في التعامل مع الألوان والأحجام والخطوط والأشكال التي ستظهر من خلالها، فضلا عن الطبيعة الغير الخطية للنصوص المدعمة بروابط فعالة تنقل المستخدم لصفحات أو مواقع أخرى، كما يراعي المصمم التنظيم الجيد لمحتويات وعناصر الصفحة والموقع بما لا يشتت المستخدم، ويحدد له دائما مكان تواجده على الموقع والنقطة التالية التي سينتقل إليها[2].

ويمكننا تحديد أهم مبادئ تصميم المواقع الإلكترونية فيما يلي[3]:

- **الوصول السهل للمعلومات:** ويكون ذلك من خلال التنظيم السهل للمعلومات والمضمون على الموقع، بما يسمح للمستخدم بالبحث والتجوال بمرونة من خلاله، إلى جانب وجود خيارات متنوعة أمامه وروابط مباشرة التي توصله إلى المضامين المهمة.

- **العرض السهل للمعلومات:** يأتي ذلك من خلال التصميم الواضح واستخدام العناصر التيبوغرافية التي تسهل على المستخدم عملية القراءة مثل الألوان، الأحجام وأنواع الخطوط.

[1] شرين علي موسى: مرجع سابق: ص97.

[2] المرجع نفسه، ص98.

[3] Joel skber (2006), **Principles of web Desigb**,3rd edition, canada, Thomson, PP,29,50.

- **التصميم بطريقة أو نمط واحدة:** وذلك من خلال اهتمام مصمم الموقع باستخدام ألوان ورسومات وخطوط تصميم واحدة في كل أجزاء الموقع.

- **مراعاة الانتقال السهل داخل الموقع:** من خلال تمكين المستخدم من الوصول إلى كل أجزاء الموقع بطريقة تسلسلية وواضحة.

- **تقسيم الصفحة إلى أجزاء:** عن طريق استخدام الأعمدة والصفوف وذلك بوضع الأجزاء المهمة والعناصر المطلوب التركيز عليها داخل أعمدة أو صفوف محاطة بإطارات مميزة باستخدام الألوان.

- **الاستخدام الفعال للمساحات البيضاء:** وذلك عبر ترك مساحات بيضاء لإراحة عين المستخدم والتفريق بين نص وآخر.

- **مراعاة اتجاهات تصفح المستخدم للموقع:** حيث يبدأ اتجاه تصفح المستخدم من منتصف الصفحة ثم يتجه إلى الأعلى ثم إلى اليمين وبعدها إلى اليسار وأخيرا إلى الأسفل أي أن الصفحة مقسمة إلى خمسة أجزاء وفقا لاتجاه تصفح المستخدم.

- **الحرص على التتابع السهل للمعلومات:** أي أن يصل المستخدم إلى المعلومات بسرعة دون الدخول إلى فئات ومستويات كثيرة.

- **استخدام الروابط الفعالة:** وهي روابط تتيح للمستخدم الحصول على معلومات وخلفيات عن المضمون الذي يقرأه، وتقدم له كما كبيرا من المعلومات سواء داخل الموقع أو خارجه.

كما ان هناك من يحدد هذه المبادئ فيما يلي:[1]

- **الوضوح:** فالمستخدم يحب أن يتعرف على الغاية من الموقع بمجرد الوصول إليه ولكي يكون الموقع واضحا يجب استخدام صور رموز مفهومة، فالارتباطات التشعبية مثلا يتم

[1] زينا جايسش، ألكسندر هولمز: **أساسيات تصميم مواقع الواب**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم،2004، ص، ص200-203.

تسطيرها ولا تكون بخط مائل أو عريض، والبحث يكون من خلال النقر على كلمة "بحث أو اذهب" بعد كتابة العبارة في حقل البحث.

- **الثبات:** وهو اعتماد أسلوب دائم لتنظيم الموقع يستند إلى مفاهيم منطقية ثابتة وأن يتم تنظيمها بحيث يسهل على المستخدم التجول ضمن الموقع، فالمستخدم يجب أن يصل إلى هدفه بسرعة والثبات على عناصر أساسية في عملية التصميم تضمن له ذلك.

- **الانسجام:** يتحقق الانسجام حين تظهر مختلف الأجزاء على انها تنتمي لبعضها البعض فالتصميم المنسجم هو الذي يظهر كلا واحدا وليس كتجميع لأجزاء مختلفة، وينبغي تطبيق النمط المنسجم على كافة أجزاء التصميم مثل استخدام أسلوب موحد للصور، وأن تكون عناصر مثل الإطارات والنوافذ بنفس الأبعاد والألوان.

- **التباين:** يؤكد التباين على الاختلافات، وهو يحسن من قابلية استخدام الموقع والتباين يكون مثلا بين اللون المستخدم للنص واللون المستخدم للخلفية، إذ تكون قراءة نص أسود اللون على خلفية بيضاء أو فاتحة اللون أسهل من قراءة نص أسود على خلفية داكنة. ويستخدم التباين أيضا للتمييز بين أقسام وعناصر المواقع باستخدام خطوط وأحجام مختلفة.

- **البساطة:** وهي مبدأ مهم من مبادئ التصميم فلا بد أن يحافظ المصمم على مبدأ العرض البسيط وغير المتشابك، فالصفحة التي تحتوي على معلومات كثيرة تفقد المستخدم تركيزه وتجعله يستغرق وقتا طويلا في تحميل الصفحة المكتظة بالصور.

- **البنية:** وهي تحدد كيفية تصميم الموقع بحيث تظهر بشكل واضح بدايته ووسطه ونهايته كما انها تحدد أيضا كيفية انشاء التكوينات الهرمية على الموقع ككل وعلى صفحة وهي تحدد أيضا كيفية تجميع العناصر وكيفية صلة بعضها ببعض ويرتبط بعنصر البنية أربعة عناصر هي:

1- **سرد القصة:** بحيث يكون للموقع بداية في الصفحة الأساسية ووسط يقدم المعلومات ونهاية تقدم معلومات عن الموقع نفسه.

2- **البروز**: ويقصد به تمييز العناصر الأكثر أهمية.

3-**التجميع**: ويقصد به تجميع العناصر ذات العلاقة.

4-**التسكين**: ويقصد به وضع عنصر فرعي مع عنصر أساسي.

-**التأكيد**: حيث يتم التأكيد على مناطق معينة في الصفحة، وبالتالي توجيه حركة العين أثناء تنقلها في أرجاء الصفحة، وبالتالي يساعد التصميم الجيد المستخدم على البحث وإيجاد ما يريد، ويتم التركيز باستخدام الأحجام أو الأماكن أو الألوان وكذلك طريقة تنسيق النص[1].

2-تصميم المواقع للمعلومات الإلكترونية الإخبارية:

يشير تصميم المعلومات إلى الطريقة التي تنظم بها معلومات الموقع الإلكتروني أي تنظيم المحتوى الخبري على الموقع بطريقة غير خطية وفقا لحداثتها أو طبيعة مضمونها لا ويرتبط بهذا المصطلح أيضا تصميم عملية التجول في الموقع وتنظيم الروابط الفائقة المرتبطة بالأخبار، ويرتبط تصميم الموقع الإلكتروني الإخباري بعملية تصميم المعلومات وهذه المعلومات لها ثلاثة نماذج هي:

-**نموذج التفاعلية**: حيث تعد التفاعلية إحدى خصائص الاتصال عبر الأنترنيت وتمتاز بأنها تتيح عددا من أشكال التفاعل وبالتالي يأخذ المصمم في حسبانه الأشكال التفاعلية عند تصميم المحتوى أو المعلومات على الموقع.

-**نموذج الاتصال الفائق**: حيث أتاحت شبكة الأنترنيت إمكانية نشر المعلومات بصورة فورية وحديثة، كما أنها تقوم بتحديثها بصورة مستمرة، كما تقدم مضمونا يتسم بالعمق والتنوع في أساليب تقديمه، كما أتاحت للجمهور حرية الاختيار بين هذه الأشكال بصورة غير خطية.

[1] زينا جايس، ألكسندر هوملز: مرجع سابق، ص204.

-**نموذج تحول الوسيلة:** ويفسر هذا النموذج كيفية تطور الاتصال عبر الأنترنيت فالمعلومات يقوم المصدر بإنتاجها ثم نشرها على الشبكة ليتعرض لها العديد من المستخدمين في أماكن متعددة، كما أن المستخدم يستطيع التعامل مع الوسيلة وتهيئتها بالصورة التي تناسب احتياجاته واهتماماته، كما أنه يستطيع أن يتبادل المعلومات مع المصدر ويقوم بنشر مضامين مختلفة عبر الموقع الخاص بالمصدر[1].

وتوجد عدة وسائل لمعرفة وتحديد بناء المعلومات بالموقع يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- **خريطة الموقع:** وهي البناء الهرمي للموقع وتعكس تكوين المعلومات، ولكنها ليست بالضرورة مؤشرا لبناء التجول.

- **إخراج الصفحات:** وهي توضح التجول على مستوى الصفحة وأنواع المضمون والعناصر الوظيفية.

- **مصفوفات المضمون:** وهي تقدم قوائم بكل صفحة بالنظام وتحدد المضمون الذي سيظهر بتلك الصفحة.

- **قوالب الصفحات:** تستخدم عند تصميم مواقع كبيرة الحجم، وتحدد القوالب إخراج العناصر المشتركة بين الصفحات المختلفة مثل: التجول الشامل، التجول المحلي والقائم على المضمون.

كما توجد خمس خطوات رئيسية لتنظيم المعلومات.

1-تقسيم المعلومات إلى وحدات منطقية

2-تنظيم المعلومات هرميا وفقا لأهميتها.

3-إستخدام البناء الهرمي في تأسيس علاقات بين الوحدات.

4-بناء موقع يتبع بشكل كبير بناء المعلومات.

5-تحليل النجاح الوظيفي لنظام المستخدم.

---

[1] شيرين علي موسى: مرجع سابق، ص ص 108 ،109.

[2] منار فتحي محمد رزق: **تصميم المواقع الإلكترونية للصحف المصرية عبر شبكة الأنترنيت دراسة مقارنة في التقنيات والقائم بالاتصال والجمهور**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة 2009، ص 195.

- **أنواع بناء المعلومات:**

أ/- **البناء المتتابع الخطي:** وهي أبسط طريقة لتنظيم المعلومات بوضعها بشكل متتابع وقد يكون تتابع حسب التخصص (من العام للمتخصص) أو هجائيا أو حسب قائمة. ويعد هذا البناء مفيدا في المواقع التي تعلم مهارات معينة، ويعد الأكثر شيوعا بالوسائل غير المباشرة مثل الكتب والمقالات والمواد الصوتية والفيديو.

ب/- **البناء الهرمي:** ويعد أفضل الأنواع لبناء مواقع ذات معلومات معقدة فغالبا ما ينظم الموقع حول صفحة رئيسية مفردة، وهو بناء سهل الإدراك والفهم ويسمى هذا النوع من البناء أحيانا بالشجرة. وتعد الصفحة الرئيسية هي الصفحة المميزة التي يمكن من خلالها التجول في أعماق الموقع. ويمثل الاتساع عدد الخيارات المتاحة بالمستوى الأعلى، بيما يعكس العمق عدد القوائم الفرعية أو الصفحات الفرعية الموجودة بالمستويات الدنيا.

ويجب عند استخدام أسلوب البناء الهرمي الأخذ في الاعتبار بساطة البناء، وتوفير أداة تمكن المستخدم من معرفة الفئات الرئيسية والفرعية لمعلومات الموقع، مثل خريطة الموقع والفهارس.

ج/-**البناء الشبكي:** والهدف من هذا البناء هو محاكاة التفكير الترابطي، والتدفق الحر للأفكار الذي يسمح للمستخدمين باتباع اهتماماتهم ويستخدم هذا البناء عندما تكون هناك روابط مكثفة سواء للمعلومات الأخرى لمكان آخر داخل الموقع نفسه أو للمعلومات لمواقع أخرى[1].

ويربط تصميم الخبر على الموقع الإلكتروني بأربع فئات أساسية هي[2]:

[1] منار فتحي محمد رزق: مرجع سابق، ص195.

[2] Sherry southard Brent and christime Babes (2006) **Infrastructure and composing Mthe when of new media writing**,technical communication vol 53,N°2PP268,270.

- **الأولى:** شكل تقديم محتوى الخبر على الموقع، ويرتبط بالأدوات المستخدمة في نشر الخبر على الموقع، وهل سيعتمد على النص فقط أو النص والصورة والفيديو وغير ذلك من الوسائط المتاحة.
- **الثانية:** طريقة عرض الخبر على الموقع، وهل ستكون بطريقة خطية أم غير خطية تعتمد على الروابط النصية والشكلية الفائقة.
- **الثالثة:** الاستخدامات المتاحة للجمهور من خلال الخبر وهل ستتاح له فرصة البحث عن المزيد من التفاصيل عبر الموقع الإخباري، وهل ستتاح له فرصة إرسال الخبر ومشاركته.
- **الرابعة:** الهدف من نشر الخبر وما الذي يريد المحرر تحقيقه عبر الخبر من متابعة أحداث معينة أو تقديم خلفيات لأحداث مختلفة أو عرض وجهات نظر متنوعة حول موضوع ما.

3-تصميم العناصر التيبوغرافية للمواقع الإخبارية:

أ-**الخطوط الإرشادية للتصميم:** عند تصميم الموقع الإلكتروني لابد من الالتزام بمجموعة من الخطوط الإرشادية وذلك على النحو التالي[1]:

-**التوازن بين الأبيض والأسود:** ويرتبط هذا بتصميم أشكال الحروف، كما يجب الاهتمام بمساحة هذه الحروف وأن تكون الخلفيات غير مزدحمة لأن ذلك يشوش ذهن المستخدم.

-**استخدام الهوامش:** تعد مهمة للغاية خاصة عندما تحوي نوافذ عديدة على معلومات نصية يمكن وضع بعضها فوق بعض على الشاشة، وفي هذه الحالة يستخدم الهامش كفاصل للمساعدة في عملية القراءة وكوسيلة بنائية وتنظيمية للنص.

-**استخدام اسلوب كتابة مناسب:** إن أحد المضامين الشائعة في معظم الخطوط الإرشادية هي أن الذين يبحثون عن معلومات نادرا ما يقرؤون النص الموجود بالصفحة كلمة كلمة، وبدلا من

[1] شريف درويش اللبان: **الصحافة الإلكترونية-دراسة في التفاعلية وتصميم المواقع**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ط2، 2007، ص، ص 175،178.

ذلك فإنهم يميلون إلى مسح الصفحة ناظرين للعناصر التي سوف توجههم إلى المعلومات المناسبة، وتتضمن هذه العناصر قوائم يوضع فيها معلومات مركزة وكلمات مفتاحية مميزة في تصميمها داخل النص وعناوين دالة وكتل قصيرة من النص.

- **صمم بما يناسب عملية تحميل البيانات:** إن طول الوقت الذي يرغب المستخدم في أن ينتظره لتحميل صفحة ما يدور حول عشر ثوان وعندما نأخذ ذلك في الاعتبار، فإنه من المهم لمصمم الصفحة القيام بالحد من استخدام الصور والأرضيات المعقدة. كما يجب أن يقلل مصمم الصفحة من الطول الإجمالي لها بالنظر لمقدار المعلومات النصية المقدمة.

- **استخدام الجداول الإطارات:** توجد آراء مختلفة تتعلق باستخدام الجداول والإطارات لكن بصفة عامة يعد استخدام الجداول بدلا من الإطارات المدخل الأمثل للإخراج الكتلي لصفحات الويب.

- **الإبحار:** يجب التركيز على عناصر الصفحة التي يمكن أن تساعد المستخدمين على أن يكونوا واعين بالمكان الذي ارتادوه من هيكل الموقع أو بنيته وتتمثل هذه في عناوين الصفحة، الإطارات، تقسيم الصفحة إلى مجموعات منطقية، أي مادة تساعد في فهم الصفحة وعلاقتها بالموقع ككل. كما أن استخدام شرائط الإبحار وخرائط الموقع والفهارس، وقائمة المحتويات يؤدي إلى زيادة الفرصة أمام المستخدمين لكي يتمكنوا من الوصول للمعلومات التي يبحثون عنها.

ب- **سمات التجوال والواجهة:** يقصد بالتجوال كيفية عثور المستخدم على المعلومات، وهناك عدة طرق للتجوال داخل الموقع يصل من خلالها المستخدم إلى المعلومات التي يبحث عنها داخل الصفحة الرئيسية أو خارجها ومن بين تقنيات التجوال[1]:

[1] [1] شريف درويش اللبان، مرجع سابق، ص 178.

-التجوال بواسطة الارتباطات النصية وهي ارتباطات تربط الصفحات وتتيح للمستخدم إمكانية الانتقال إلى أماكن جديدة، ومنها ارتباطات التجوال النبوية مثل الأزرار التي توضع في الصفحة الرئيسية لتوجيه المستخدم لباقي الصفحات.

-التجوال بواسطة الخرائط وربط الصور

-التجوال بواسطة الإطارات.

- **نظام تخطيط الصفحة:** حيث يعتبر تخطيط الصفحة من أهم مزايا الواجهة لأنه ينظم المعلومات على الواجهة المرئية بغض النظر عن حجم الموقع.

- **مخطط الألوان:** حيث تؤثر الألوان بشكل كبير في انطباع المستخدمين عن الموقع.

- **الوسائط المتعددة:** ويقصد بها المزايا المتحركة على الأنترنيت ومنها الصور الرقمية والمتحركة الفيديو الرقمي، البث المباشر.

- **عنصر التفاعل:** حيث تتيح هذه العناصر للمستخدم إمكانية القيام بدور فعال حيث يتفاعل مع الموقع بطرح الأسئلة أو طلب بيانات أو البحث عن معلومات.

- عناوين الأقسام والتي تبين بشكل واضح المواضيع التي تتحدث عنها الصفحة[1].

ج- **قابلية استخدام الواجهة:** وتتحدد في عدة عناصر هي: وضوح الكتابة بسهولة القراءة وسهولة المطالعة، ويحدد وضوح الكتابة مدى إمكانية تبيان وتمييز الكتابة، وسهولة القراءة تحدد مدى إمكانية فهم النصوص والتعرف على معناها بجلاء، أما سهولة المطالعة فتحدد مدى إمكانية مطالعة واستعراض الكتابة بسهولة.

[1] معين صالح يحي التميمي: **تفضيلات مستخدمي الأنترنيت لتصميم المواقع الإخبارية العربية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة 2009، ص 104.

1-قواعد وضوح الكتابة:

***الألوان:** يجب استخدام ألوان عالية التباين للنصوص والخلفية والحالة المثالية التي تحقق وضوح القراءة تقتضي كتابة النصوص بلون أسود على خلفية بيضاء.

***الخلفيات:** يمكن استخدام خلفيات بسيطة الألوان أو ذات نقوش واضحة، فالخلفيات ذات الصور تقلل من قدرة العين على حل خطوط الأحرف وتمييز الكلمات.

***أحجام الخطوط:** يجب أن تخصص الخطوط ذات الأحجام الصغيرة للحواشي السفلية والحقوق القانونية، التي لا يتوقع أن يقرأها عدد كبير من المستخدمين وأن تكون النصوص ساكنة فالأحرف المتحركة والوامضة تجعل قراءة النص أصعب بكثير من الأحرف الساكنة.

***ضبط السطور:** يجب أن تكون محاذاة نصوص الصفحات المكتوبة بلغات تتجه من اليسار إلى اليمين وبغالبيتها إلى اليسار، فحين تكون النقطة التي تبدأ منها.

2- **سهولة القراءة:** تتحسن سهولة القراءة في الكتابات الموجزة والبسيطة، فالنصوص الموجزة تحتاج تقريبا لنصف عدد الكلمات التي يحتاجها النصوص الطويلة، كما أن الكتابة البسيطة تعني استخدام عبارات شائعة الاستخدام وغير معقدة.

كما يجب أن يتناسب أسلوب الكتابة مع طبيعة زوار الموقع، وأن يكون موضوعيا يقدم حقائق مثبتة وصحيحة وغير منحازة.

3- **سهولة المطالعة:** وتعتمد على ابراز الكلمات المفتاحية، واستخدام العناوين الفرعية المعبرة، وفكرة واحدة في كل فقرة، وأن يتم وضع المعلومات المهمة في بداية النص، إلى جانب وجود ارتباطات تشعبية[1].

د-**عناصر الواجهة:** تستخدم على معظم صفحات الويب عناصر قياسية للواجهة منها:

[1] زينا جايس، الكسندر هولمز: مرجع سابق، ص، ص، 255 ،256.

- **التجوال:** ويعني كيفية عثور المستخدم على المعلومات.

- **عناوين الأقسام:** تبين بشكل واضح المواضيع التي تتحدث عنها الصفحة.

-**المحتويات النصية:** أي المعلومات المتقدمة عبر نصوص مكتوبة.

المحتويات الرسومية والصور.

- **نظام تخطيط الصفحة:** هو نظام أو شبكة تخطيط تنظم العناصر على الصفحة وتوزعها على مقاطع محددة.

- **محتويات الوسائط المتعددة والتفاعل:** هي مزايا وتطبيقات مخصصة في واجهة صفحة الويب يمكن أن تتضمن رسوما متحركة، مقاطع صوتية، ومقاطع فيديو لإشراك المستخدم في عمليات تفاعل الموقع.

- **رقعة الألوان:** تحدد مخطط الألوان العام المستخدم على الموقع.

- **أوزان الأنماط:** تشكل معيارا قياسيا لمختلف أنماط الخطوط وأنواع الخطوط وأحجام النصوص والصور[1].

هـ-عناصر التجول[2]:

- **قوائم التجول:** تقدم القوائم مجموعة من الروابط الممكنة في صور قائمة منسدلة أو قائمة قابلة للتحريك، ومن أكثر القوائم استخداما أسلوب القوائم المنسدلة للأسفل، وقد تكون هذه القوائم منسدلة بشكل أفقي أو رأسي، وقد تستخدم في النصوص فقط أو إضافة الرسوم إليها.

[1] شرين علي موسى: مرجع سابق، ص، ص 120 ،121.

[2] منار فتحي، محمد رزق: مرجع سابق، ص،209.

- **شرائط التجول:** ويعد شريط التجول تجميعيا لروابط مجمعة معا في صفحة، ووفقا للتطبيق يوجد نوعان أساسيان لشريط التجول: شريط يعتمد على النص، وشريط يعتمد على العناصر الجرافيكية، كما توجد أشكال أخرى مثل الأزرار والأيقونات.

- **خرائط الصور**: وهي صور كبيرة ذات مناطق قابلة للنقر عليها تسمى نقاط ساخنة وعندما يضغط المستخدم على مناطق معينة، يقوم نظام خريطة الصورة بقراءة إحداثيات المنطقة المشار إليها لينتقل المتصفح إلى الصفحة التي تعد هذه المنطقة رابطا لها.

- **شريط الإعلان:** وهو يعطي الطبيعة التجارية لكثير من المواقع، ويأتي هذا الشريط في أحجام مختلفة وغالبا ما يكون متحركا، وعند الضغط عليه يدخل المستخدم إلى الموقع المعلن، وتقاس فاعلية الإعلان بمعدل النقر عليها.

- **صفحات الفهرس:** وهي قائمة أبجدية للموضوعات برابط للصفحات ذات الصلة وتعد هذه الأداة فعالة جدا في المواقع التي تتعامل مع المضمون بشكل كبير، والذي يغطي نطاقا واسعا من الموضوعات. وهذا يعطي فرصة للمستخدم لإلقاء نظرة سريعة على محتويات الموقع للوصول إلى ما يريده بالضبط، حيث يمكنه الضغط على عنوان ما يأخذه مباشرة إلى ما يريد.

- **خرائط الموقع:** وتوضح بناء الموقع كأداة للتجول، وهي تعطي للمستخدم نظرة شاملة في صفحة واحدة لبناء الموقع الكلي، وغالبا ما تقدم في صورة تخطيط هرمي لبناء الموقع، وتوفر روابط لكل الأقسام بالمستولى الأعلى بأغلب أقسام المستوى الثاني. وتقسم خرائط الموقع إلى: خرائط نصية تقدم فيها جميع الروابط باستخدام لغة "HTML مع تغيير حجم الحروف والألوان وغيرها من عوامل الإبراز[1].

[1] منار فتحي، محمد رزق: مرجع سابق، ص، ص 210 ،215.

و- **عوامل الإبحار السهل:** تتعدد العوامل التي تساعد على الإبحار داخل الموقع فيما يلي:

- مساعدة المستخدم على معرفة اتجاهات تجوله على الموقع:

ذلك من خلال تحديد عنوان الصفحة أو فئة المضمون الذي تحتوي عليه الصفحة وكذلك مسار الصفحة، ويعني الفئة الأساسية التي تنتمي إليها الصفحة أو الفئات الفرعية، إضافة إلى وظيفة البحث من خلال الموقع، سواء داخل الموقع أو خارجه ووجود روابط لمعلومات خارج الصفحة.

- **عدم وضع معلومات كثيرة على نفس الصفحة:**

فالمعلومات الكثيرة تؤدي إلى تشتت المستخدم واحتياجه للتجول داخل الصفحة أو تمريرها حتى يصل إلى كل المعلومات المتاحة. ويتحقق ذلك من خلال عدة طرق:

- تجزئة المعلومات إلى فئات محدودة وربطها ببعض.
- وضع حد معين لطول الصفحة.
- إضافة روابط للمعلومات التفصيلية.

- **الاعتماد على النص في عملية التجول والإبحار:**

فالاعتماد على النص أو الكلمات للإشارة إلى المضامين الموجودة على الصفحة يساعد المستخدم على إيجاد المعلومة بشكل أسهل سواء كانت الكلمة موضوعة في شكل نص أو مقدمة من خلال شكل.

- **الإبحار عبر الروابط:**

ويتحقق ذلك من خلال وضع الروابط الفعالة في صورة جمل أو عناوين أو في صورة أشكال معينة يتمكن المستخدم من خلال النقر عليها من الانتقال إلى المصادر المعلوماتية الأخرى سواء الموجودة على نفس الموقع أو مواقع أخرى[1].

- **الإبحار عبر محركات البحث:**

ويتم ذلك عبر وضع محرك للبحث على الصفحة، ويمكن أن يكون البحث داخل الموقع نفسه، أو أن يكون البحث أيضا خارج الموقع، وغالبا ما تضع المواقع الإعلامية والتسويقية محركات بحث داخلها تسمح للمستخدم أن يبحث عن المعلومات داخل الموقع.

- **استخدام الأيقونات:**

ويتم ذلك أحيانا لتسهيل عملية التجول والبحث داخل الموقع، أو لإعطاء شخصية معينة له. وتستخدم تلك الأيقونات للدلالة مثلا على البريد الإلكتروني، الاتصال مع الموقع، دليل الموقع، وما إلى ذلك من فئات أو مجالات فرعية على الموقع[2].

في الأخير يمكننا القول أن تكنولوجيا الإعلام الجديد لم تلغي وسائل الاتصال القديمة ولكن طورتها وأدت إلى اندماج وسائل الإعلام المختلفة والتي كانت في الماضي وسائل مستقلة لا علاقة لكل منها بالأخرى بشكل ألغيت معه كل الحدود الفاصلة بين تلك الوسائل.

وعند الحديث عن المصطلحات (الإعلام الجديد، الإعلام التفاعلي، الإعلام الرقمي) يرى الباحثون أن جميع هذه المصطلحات تستخدم للتعبير عن مفهوم واحد. فالإعلام الجديد هو إعلام (عصر المعلومات)، فقد كان وليدا لتزاوج ظاهرتين عرف بهما هذا العصر: ظاهرة تفجر

[1] شرين علي موسى: مرجع سابق، ص، ص 123 ،124.

[2] المرجع نفسه، ص124.

المعلومات وظاهرة الاتصالات عن بعد، والإعلام الجديد يعتمد على استخدام الكمبيوتر والاتصالات عن بعد في إنتاج المعلومات وتخزينها واسترجاعها وتوزيعها، وهذه العملية في الواقع خاصية مشتركة بين الإعلام القديم والجديد، الفرق هو أن الإعلام الجديد قادر على إضافة التفاعل.

وتعد المواقع الالكترونية الخاصة بالفضائيات الإخبارية جزءا مهما من الإعلام الجديد، حيث توفر كل مزايا الإعلام القديم إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الإعلام الجديد، لتكتسب بذلك حيزا مهما من الإعلام الجديد أو التفاعلي.

كما أن المواقع الالكترونية الإخبارية تسمح للمستخدم بإضافة تعليق على الإخبار أو المقالات أو الموضوعات وإبداء الرأي والنقاش، كما تقوم بعض المواقع بإنشاء منتديات خاصة بموضوعات معينة لتفعيل النقاش حولها. إلى جانب إضافة أسئلة استطلاعية الرأي حول قضايا معينة.

لذلك فإن الخبر عبر الموقع الإلكتروني له سمات خاصة من حيث التحرير والعرض والتصميم، فهو يعتمد على النص المكتوب إلى جانب أدوات التفاعل والوسائط المتعددة والروابط الفائقة، وهو خبر يمتاز أيضا بسرعة نشره وتداوله وإمكانية تحديثه المستمر، ويتطلب هذا أيضا توافر مهارات لدى محرره، حيث تتعدد أدواره ومهامه الصحفية بين التغطية والكتابة والنشر والمتابعة واستخدام التقنيات الحديثة.

تعد الأخبار أبرز محتويات القنوات الفضائية الإخبارية، وقد استفادت بشكل كبير من التطورات الراهنة في تكنولوجيا الإعلام الجديد، مما أدى إلى زيادة فاعلية الفضائيات الإخبارية الراهنة في تكنولوجيا الإعلام الجديد، مما أدى الى زيادة فاعلية الفضائيات الإخبارية من تكنولوجيا الإعلام الجديد في الجوانب الآتية:

- السرعة في تغطية الأخبار والأحداث.

- توسيع نطاق التغطية الإخبارية جغرافيا.

- توسيع عدد قنوات الأخبار وزيادة سعة كل قناة حتى في البلدان التي تعاني من ضعف في الإمكانيات والتجهيزات التكنولوجية.

- تحسن الأداء المهني للوظيفة الإخبارية وتطويره من خلال إمكانية الاتصال ببنوك المعلومات وشبكاتها والتزود بالمعلومات الخلفية للأخبار.

- استحداث وسائل وقنوات إخبارية جديدة تماما ومختلفة عن الوسائل والقنوات التقليدية مثل (أنظمة النصوص التلفزيونية).

- ارتفاع نسب القيم الإخبارية في الأخبار لاسيما القيم الجادة منها كارتفاع نسبة التوقيت والتشويق والصراع والمنافسة والتوقع والشهرة[1].

[1] شرين علي موسى: مرجع سابق، ص، ص 123 ،124.

الفصل الثالث: ماهية الهجرة غير الشرعية

تمهيد

عرفت ظاهرة الهجرة منذ القدم، ولم تكن تلفت الانتباه أو تثير ردود أفعال إلا بعد تبني نموذج الدولة الحديثة حيث رسمت الحدود وظهر مفهوم القومية والوطنية، فخضعت هذه الظاهرة للتقنين بما يخدم مصالح الدول ولا يؤثر على الحياة العادية والطبيعية لمواطنيها.

لكن بعد تبلور الهوة الاقتصادية والتنموية بين مجموعتين من الدول، دول متقدمة عصرية تتميز بمستوى معيشي مرتفع وذات رفاهية عالية، ودول متخلفة تعاني من الفقر وانخفاض المستوى المعيشي وعدم القدرة على تبني نموذج تنموي ناجح لأسباب تاريخية وجغرافية وعليه تكونت رغبة شديدة لدى شعوب هذه الدول خاصة فئة الشباب للاستفادة من التطور والتقدم والرفاهية المتوفرة لدى الدول المتقدمة، وكذا الهروب من الواقع الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي ببلدانها عن طريق الهجرة بمختلف الطرق الشرعية منها وغير الشرعية الأمر الذي شّكل عبئا اقتصاديا من جهة وأضحى عبئا وأضحى هاجسا أمنيا و اجتماعيا من جهة أخرى على تلك الدّول، وما يهمنا في هذا الفصل هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ماهيتها ومظاهرها، وكيف تتأثر الدولة الأم والدولة المستقبلة اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا، وما هي السياسات والحلول والآليات التي اعتمدتها الدّول الأم والدّول المستقبلة لمواجهتها والحد منها. ذلك أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تتخذ أشكالا وتعتمد أساليب يصعب التحكم فيها أو مراقبتها، خاصة من قبل الدّول التي لا تملك الإمكانات اللازمة لمكافحتها أو التقليل منها ومن مخاطرها[1].

[1] محمد غربي، سفيان فوكة، **مشري مرس: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر واستراتيجية المواجهة–**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014، ص9.

أولا: مفاهيم ومعالم الهجرة غير الشرعية:

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم ينطوي على دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى، وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه والتعاريف ذات الصلة به. والوقوف على الأسباب المؤدية له كظاهرة، كما أن الهجرة تنقسم إلى عدة أنواع ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع فبحسب المكان ينتج لنا هجرة داخلية وأخرى خارجية فالأولى عبارة عن انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، وفي المقابل توجد هجرة خارجية تكون بالانتقال من مجتمع لأخر أو من بلد إلى بلد أخر. وصنف أخر للهجرة حسب إرادة القائمين بها ينتج عنها هجرة إرادية وأخرى قسرية، وتصنيف ثالث حسب الزمان الذي تستغرقه الهجرة، ونجد هنا هجرة دائمة وأخرى مؤقتة، أما الصنف الأخير للهجرة فهو حسب مشروعيتها يعطينا هجرة شرعية وأخرى غير شرعية[1].

ويعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها أخرون انتهاكا للقانون بدون ضحايا، ومن جهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدّولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدّولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة. كما يمكن النظر للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدّولة الأم أو الدّولة المستقبلة فالدّولة الأم ترى أن الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من اقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء من غير المنافذ المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة مثل استخدام وثيقة سفر مزورة أو خروجه متخفيا.

أما الدّولة المهاجر إليها فترى أن الهجرة غير المشروعة هي وصول المهاجر إلى حدود أراضيها البرية أو البحرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضه طالما

[1] أحمد رشاد سلام: **الأخطار الظاهرة والكامنة عن الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، "مكافحة الهجرة غير المشروعة"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص، ص203، 204.

كان ذلك بغير موافقة تلك الدّولة، ويشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدّولة وإقامته بها لمدة مؤقتة بموافقتها، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة[1].

1-تعريف الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى هجرة غير مشروعة، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية[2].

كما أن هناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية أو الهجرة غير القانونية، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدّول في مسألة عبور الحدود، وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين حراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية. فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل الدّولة المقصودة ويعيش فيها متخفيا[3].

ويستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية للتعبير عن المعنى القانوني بالدّرجة الأولى وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدّول. فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقّدت اجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[4].

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يعرف عند الشباب "بالحرقة" والذي يقصد به الركوب السري، الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من

---

[1] حمدي شعبان: **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)**، مركز الإعلام الأمني، القاهرة، ص4.

[2] محمد غربي، سفيان فوكة، مشري موسى: مرجع سابق، ص23.

[3] حمد رشاد سلام: مرجع سابق، ص205.

[4] أحمد عبد العزيز الأصقر: **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص، ص11،10.

البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات القضائية أو الإدارية، أو كحل وحيد للتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها، كما تعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية[1].

ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها: تدابير الدخول غير المشروع من وإلى اقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[2].

وتلقى التعريفات التالية للهجرة غير الشرعية الضوء على صور مهاجريها:

- فهناك من يعرفهم بأنهم اولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة، وذلك بدون الوثائق والتصاريح اللازمة، وهناك من يقول بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية أو يدخلون بوثائق مزورة، أو بتصاريح دخول مؤقتة ولكنهم تجاوزوا مدتها[3].

- كما يرى آخرون بأنهم الأجانب الذين يدخلون ويقيمون أو يعملون على نحو غير قانوني في قطر ما.

- وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك خمس صور من المهاجرين غير الشرعيين.

1- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات أو السيارات أو الشاحنات أو المراكب البحرية.

2-الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة أو لأسباب أخرى والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

---

[1] محمد غربي، سفيان فوكة، مشري موسى: مرجع سابق، ص23.

[2] محمد الأسعد دريز: **تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية**، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب"، تونس، 2003، ص7.

[3] محمد حسن صادق حسن: **الهجرة غير الشرعية وأثارها على البناء الطبقي**، دراسة ميدانية في مدينة "قنا"، رسالة ماجيستير-غير منشورة- قسم علم الاجتماع كلية الآداب -جامعة جنوب الوادي، 1998، ص، ص8، 9.

3-الدخول الذي يبدو شرعيا بوثائق مزورة والتي يتم شرائها في الدّولة الأم.

4-الدخول بصفة باحثين عن اللجوء ثم لا يترك القطر عندما ترفض استمارة طلب اللجوء.

5- الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار والتسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر أخر.

وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدّول[1].

2-المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

أ-الحرقة: تشتهر الهجرة غير الشرعية في أوساط المجتمع الجزائري بمصطلح "الحرقة" والحراقة هم الذين يهاجرون سرا، وتعبير الحرّاقة يعني أولئك الذين يحرقون ماضيهم ويتسللون في ظلام اللّيل باتجاه حلم لا يعرفون حقيقته، ويتجمع الحراقة في أماكن قريبة من البحر بانتظار إشارة من أصحاب القوارب الذين بدورهم ينتظرون سكون وهدوء البحر لينطلقوا بقواربهم خاصة في اللّيالي، وإن تم القبض عليهم من شرطة الحدود للدّولة المهاجر إليها يعاودون الكرة مرة أخرى حتى ينجحوا[2].

ب-النزوح: هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر لذلك لتفادي أثار النزاع المسلح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية ولكنه لم يعبر حدودا دولية معترف بها.

[1] عبد الفتاح وهيبة: **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية، بيروت،1979، ص، ص109، 110.

[2] قدّة حمزة: **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة عنابة،2011، ص92.

والنزوح هو انتقال فرد ما الى مكان أخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري كالألغام أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة...الخ.

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن، فهو يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة، كما أنه يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم. أما الهجرة فأنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أما لا يحمله فليس هناك تهديد لحياته، والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في الدّولة المستقبلة، على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة[1].

ج-اللجوء: هو الاضطرار إلى هجرة المواطن بسبب تغيير لنظام الحكم بفعل ثورة أو انقلاب هربا من الإرهاب أو الاضطهاد ولأسباب دينية أو سياسية أو عقائدية أو عنصرية واختيار دولة أخرى للإقامة بها بصورة دائمة أو مؤقتة لحين زوال سبب اللجوء[2].

كما أن تعريف اللاجئ يختلف باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدّت به إلى اللجوء، حيث تعددت تعريفات اللاجئ في المواثيق والأعراف والدّولية، فهو يشير إلى أنه كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى دولته[3].

---

[1] خديجة بتقة: **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014، ص40.

[2] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت،1983، ص592.

[3] خديجة بتقة: مرجع سابق، ص34.

ثانيا: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة

نظرا لأن ظاهرة الهجرة تدخل في إطار علم اجتماع السكان فكان علينا عند تناول هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة سكانية أن تذكر مختلف الاتجاهات النظرية التي تناولت الظواهر السكانية عموما مع الإشارة إلى البدايات الأولى لهذه الدراسات ثم ننتقل إلى ذكر مختلف التصنيفات التي وردت بخصوص النظريات السكانية وترتكز بعد ذلك على تضيف يعتبر ذو صلة بالتصنيفات النظرية في علم الاجتماع وهو تضيفها إلى نظريات محافظة وما يسمى بالنظريات البنائية الوظيفية والنظريات الراديكالية والنظريات الماركسية.

1- **بدايات النظريات السكانية:** كانت بداياتها على ايدي كتاب ومنظرين أمثال كونفوشيوس الذي كان كل اهتمامه لفكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان واعتقد أن من مسؤولية الحكومة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة بالسكان إلى المناطق الأقل في عدد السكان وأوضح أيضا العوامل العديدة التي تؤثر في نمو السكان وحصرها في عوامل نقص الغذاء والحرب والزواج المبكر والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج.

- **أفلاطون:** وكان الموضوع الأمثل للسكان في الوحدة السياسية اليونانية وتعني المدينة الدولة بالمعنى الذي تقوم فيه الحكومة بالمحافظة على رفاهية وأمن المواطنين من خلال ما تمارسه من لإرادة في هذا الصدد هو المحور الذي دارت حوله كل الأفكار التي تركها لنا أفلاطون في مؤلفاته "الجمهورية" و"القوانين" فيما يتعلق بدراسة السكان وذلك على لسان الدكتور أحمد الخشاب الذي يقول حيث نجد "أفلاطون" يشير في كتابه الجمهورية إلى أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند حد أمثل على أن يعرضوا ما فقد من جراء الأمراض والحروب ويحاولوا ألا يزيد هذا العدد عن الحد الأمثل حتى تبقى الدولة في الحد المتوسط وذلك عن طرق تنظيم عقود الزواج[1] ثم يزيد أفلاطون هذا الأمر تفصيلا

[1] محمد عبيد الزنتاني ابراهيم: **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص، ص 170، 171.

بعد ذلك في كتابه القوانين من حيث مقدار العدد الأمثل للسكان في المدينة ومبرراته ومن حيث الاساليب التي يمكن بها للحكومة أن تضغط من أجل الحفاظ على هذا الحد فذهب إلى أن العدد الأمثل للمواطنين في المدينة يكون 405 مواطن مع ملاحظة أن العبيد لا يحسبون ضمن المواطنين ويوضح أفلاطون مبررات اختياره لهذا العدد على أنه حدا أمثل قائلا إن هذا العدد يقبل القسمة على كل الأعداد من الرقم 1-10 كما أنه يقبل القسمة على الرقم (12) ولإمكانية قبول هذا العدد الامثل القسمة على 12 على وجه الخصوص له اهمية لأنه كان يعتقد أنه من المناسب تقسيم الأرض اليونانية إلى اثني عشر جزءا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يظن أن لهذا العدد الأمثل دلالة ومغزى دينيا وأسطو ريا ادى المواطنين الأمر الذي أدى إلى تقديس هذا العدد وقد نحدث عن الاساليب التي تتخذها الحكومة للحفاظ على الحد المفروض وذلك عن طريق تحديد الزواج والنسل ومنع الهجرة.

- **أرسطو:** اتجه في معالجته إلى الواقعية أكثر من أستاذه أفلاطون وتناول العديد من المسائل السكانية مثل توزيع السكان ونمو السكان والحد الأمثل للسكان فبالنسبة لتوزيع السكان فكان على وحدات المجتمع وبقسمها بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة ثم يعالج موضوع التوزيع على المهن ويقسمهم إلى من يقومون بالمهن الطبيعية (الزراعة والصيد وتربية الحيوانات) ومن يقومون بمهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة، أما فيما يخص نمو السكان فهو يحذر من النمو غير المناسب بين طبقات المدينة وما ترتب على ذلك ثورات فيشبه المدينة بالجسم الإنساني ويرى أنه كما يجب أن ينمو السكان يتناسب مماثل بحيث يطغى عدد السكان في طبقة ما على العدد في طبقة أخرى[1].

وأخيرا تكلم عن الحد الأمثل للسكان فإنه لم يبين على خلاف أفلاطون هذا العدد بالتحديد ولكنه اعتقد في ضرورة وجود حجم ثابت للسكان تتحكم فيه الحكومة ومن هنا كان الاعتقاد في ضرورة تدخل الدولة والحكومة بالأساليب التي يمكن أن تحقق التناسب بين حجم

[1] جريجوري هارتلي، ماريان كارنيتش، **اجعل الناس يفعلوا ما تريد**، مكتبة جرير، الطبعة الأولى، السعودية، 2010، ص 8.

السكان في المدينة وبين مواردهم وخاصة مساحة الأراضي وقدرتها على إشباع حاجات السكان إلى حد الذي نجده يوافق على الإجهاض أو التخلص من أي طفل يولد وبه عيب في التكوين.

- **ابن خلدون:** ذهب ابن خلدون إلى أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطورية محدودة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات بما يؤثر على نمو السكان ويزيد عددهم وعندما ينقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفا ديمغرافية مخالفة تماما حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد ويرتفع عدد الوفيات ويوضح ابن خلدون تأثير كل مرحلة من تكور المجتمع على المواليد والوفيات وذلك باعتقاد في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى من تطور المجتمع ترجع إلى نشاط السكان وثقتهم ومقدراتهم أما في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة والثورات والاضطرابات مما يقلل من نشاط السكان ويقل من نسلهم.

تضف نظرية السكان إلى تضيفين هما:

أ- **النظريات الطبيعية:** وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أن الذي يتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه وأنه إذا كان للإنسان سيطرة على هذا النمو فهي سيطرة محدودة ويوضح لنا هذا الاعتقاد كيف كان أصحاب هذه النظريات يحاولون ايجاد قانون لنمو السكان ويتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل وكانت القوانين التي توصلوا إليها في الغالب تذكر كل تدخل للإنسان وللقيم الانسانية والاتجاهات في هذا النمو وتعتبره أمرا طبيعيا لا يمكن للإنسان أن يعرفه.

ب- **النظريات الاجتماعية:** وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه [1] أن نمو السكان لا يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأعضاء المجتمع وهذه الظروف تضم مجموعة

[1] محمد عبيد الزنتاني ابراهيم: **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 173.

من العوامل المختلفة التي يتحدد عددها وفقا للهيئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الإنساني.

2- **النظرية البنائية الوظيفية:** ظهرت هذه النظرية في أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع واتضحت أكثر في مؤلفات دوركايم وتشارلز كوليو وتوماس مع زنافيكي وباريتو كما تأثرت أيضا بأعمال كبار الأنثربولوجيين مثل رادكليف براون ومالينوفيسكي.

كما ظهرت أيضا فكرة تكامل الأجزاء في الكل وتساند عناصر المجتمع المختلفة لفكرة النسق العام عند أوغست كونت وفكرة التكامل الناتج عن التباين عند هاربرت سبنسر

أما فكرة الدور والإسهام الذي تقدمه البناءات الاجتماعية للكل فيعود في الواقع إلى كل من دوركايم وتوماس.

تنظر هذه النظرية إلى المجتمع كبناء كلي يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة وأن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع وإذا كان المجتمع باعتباره نسقا يسوده اعتماد متبادل بين الأجزاء فإن أي تغير في أحد أجزاء النسق من المحتمل لأن يؤدي إلى تغيرات في الأجزاء الاخرى وعلى هذا الاساس فإن هجرة الأفراد إلى دولة أو مكان ما بصورة غير شرعية يؤدي إلى نتائج مؤثرة على المجال الاجتماعي والاقتصادي أي أن دخول المهاجرون إلى المنطقة يخلق أزمة في سوق العمل مما يؤدي إلى البطالة في المنطقة وهذا من جانبه قد يسبب أزمة سكن وتطهر بعض المشكلات الاجتماعية والأمنية وبالتالي يحدث تحول تدريجي أو تغير للبناء السكاني للمنطقة[1].

[1] كولن ولسون، ترجمة: رفعت السيد علي، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري: سيكولوجية العنف البشري**، جماعة حور الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 14.

فالنظرية البنائية الوظيفية تؤكد على أن المجتمع في ظل الظروف المثالية والاستقرار حيث تنتظم عناصره المختلفة في مفهومها ويسير من أجل تحقيق الاستقرار ولكن في حالة الهجرة غير الشرعية فإنه يدخل أشخاص لا يحتاج إليهم المجتمع ولا يوجد عملا لهم ولا سكن ويصبحون حتما مصدرا للمشكلات الاجتماعية وقد يتسببون في خلل المجتمع.

3- **نظريات الاتجاه المحافظ:** وتدخلها ضمناه النظرية البنائية الوظيفية ونجد أن نظريات المدخل المحافظ هو الذي يرى أن المجتمع يميل دائما نحو التوازن وأنه في مراحل التغيرات يختل هذا التوازن ولكن هناك قوى اجتماعية وبيولوجية تعمل دائما على إعادة التوازن مرة ثانية ويدخل في إطار هذا المدخل النظري مجموعة نظريات منها نظرية سبنسر وكنجزلي ديفز في تفسير الظواهر السكانية.

1- **هاربرت سبنسر:** هو مفكر اجتماعي مشهور عرف باهتمامه بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوى الطبيعية كما عرض سبنسر قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه المعنون "مبادئ البيولوجيا" الذي نشره في عام 1901 حيث اعتقد في صحة ما يلي:

1/- إن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسب لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العام يكون فيه الدفء كبيرا والغذاء متوفر فيسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدي إلى تزايد السكان.

2/- وفي ضوء هذه القضايا تنبأ سبنسر بأن مشكلة تزايد السكان تختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى ما دام الانسان ينشد الرقى ويبذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك لكن تم انتقاده لأنه أعقل عددا آخر من الشواهد التي تخالف هذا الغرض وهي أن الخصوبة المتناقصة لا ترجع إلى تعبيرات فيزيولوجية في بناء الانسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة والاختيار في تحديد حجم الأسرة باستعمال ما وفره العلم الحديث من وسائل حديثة لضبط النسل أو تنظيم النسل أو منعه[1].

[1] كولن ولسون، مرجع سابق، ص 14.

2- كنجزلي ديفز: عالم اجتماعي أمريكي أعار موضوع السكان جانبا كبيرا من اهتماماته ووضع عدة مؤلفات وعرض قضاياه النظرية في مقال له بعنوان "نظرية التغير والاستجابة في التاريخ الديمغرافي الحديث" ويرى ما يلي:

1/- وهو يرى أنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع أن يجب النظر نحو التوازن الاجتماعي وأن هذا التوازن يتعرض دائما لضغوط ومؤثرات قد تنبع من داخل المجتمع أو من خارجه أو تهدد توازنه وتهدم أحيانا هذا التوازن وتوجد في المجتمع قوى اجتماعية تعمل دائما على إعادة التوازن في داخله ويرى أن التوازن الذي يميل إليه المجتمع توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي وهو يقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي الموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي أو لتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية التي يرمي إليها المجتمع[1].

2/- يفترض ديفز أنه إذا اختل هذا التوازن نتيجة لزيادة عدد السكان أو للاثنين معا يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال ما يسميه ديفز بالمتغيرات الوسيطة كتأخير سن الزواج أو تنظيم الأسرة.

كما يرى أن قلة الموارد المتاحة ليست هي السبب الذي أدى إلى هبوط معدل المواليد في الدول المتقدمة وإنما السبب الحقيقي الذي أدى إلى هبوط عدد المواليد على حد تقدير ديفز فهو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة بالتالي تزايد تكاليف التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى إعداد الطفل للاستفادة من هذه الفرص الجديدة.

إذ أدى إلى ظهور استجابات متنوعة كتأجيل سن الزواج وانتشار وسائل منع الحمل ثم إلى التعقيم والهجرة الخارجية وقبل ذلك هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن كمحاولة لتحقيق الموازنة بين الأرض المتاحة وعدد العاملين في الزراعة.

[1] محمد عبيد الزنتاني إبراهيم: **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص175.

ولقد انتقدت نظرية كنجزلي ديفز بما أنها تعد من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصا على التمسك بفكرة التوازن في بناء نظريته كما اجتهد في توفير الشواهد من واقع المجتمعات الغربية التي يعيشها للبرهنة على صدق هذه الافتراضات محاولا الوصول إلى قضايا عامة تساعد على التنبؤ بهذا النمو في المستقبل.

4- نظريات الاتجاه الراديكالي:

ويمثل المدخل الثاني مجموعة النظريات التي عرفت باسم المدخل الراديكالي الذي يرى أنه إذا كانت العوامل المادية العب دورا رئيسيا في تحديد معدلات الخصوبة فإن الإطار الثقافي السائد في المجتمع والذي غالبا ما يكون انعكاسا لهذه الظروف يؤثر بدوره في معدلات الخصوبة هذه ومن هنا ترى مجموعة هذه النظريات أن رفض هذه العوامل والإطار المرتبط بها ومحاولة تغييره إلى صورة أخرى هو الطريق المؤدي إلى تقليل معدلات الخصوبة والإنجاب ويدخل في إطار نظريات المدخل الراديكالي كارل ماركس(الماركسية) وكوزلوف وغيرهما.

أ- كارل ماركس: هو مفكر اجتماعي ألماني اشتهر بوضع دعائم الاشتراكية العلمية كما أعار موضوع السكان في مؤلفه المعنون "رأس المال" الذي نشر في سنة 1929 وفيما يلي أهم آرائه يسلم ماركس بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره استنادا إلى تغير الانتاج النظام الاقتصادي[1].

يفترض أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي.

يراد عدم وجود فائض في السكان مع وجود نظام الانتاج الاشتراكي نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال.

[1] – محمد عبيد الزنتاني إبراهيم: **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص177.

تتلاشى مشكلة زيادة السكان مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الانتاج الاشتراكي وهذا معناه أن الفقر والبؤس باعتبارهما مرتبطان بمشكلة تزايد السكان

انتقدت هذه النظرية على أساس أن ماركس على الرغم من أنه قد عاب على سابقيه بتحيزهم لإحدى الطبقات الحاكمة في المجتمع إلا أنه قد وقع في نفس الخطأ وتحيز لإحدى الطبقات المحكومة مما أثر في قضاياه النظرية ونتائج تحليلاته بالإضافة إلى تصور ماركس أن النظام الاشتراكي يقل فيه ضغط السكان على لا لموارد وتحل فيه مشاكل تزايد للسكان ولكن نمو السكان من ناحية أخرى محكوم بعوامل أخرى منها الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج وهي عوامل لا يمكن انكار أثرها في تجاوز الحدود والضغوط على موارد المجتمع[1].

ب- **كوزولزف:** باحث سوفييتي أعار الظواهر السكانية كثيرا من اهتمامه ويمكن ايجاز أفكاره على النحو التالي:

* تحليل للظواهر السكانية في الدول النامية انطلاقا من نفس المسلمات الماركسية حول تغير المجتمع وظواهره.

* يرى أن نمو السكان في الدول النامية يتوقف على عوامل مادية تتمثل في معدل الوفيات ونوعية النشاط الاقتصادي.

وإن الدليل على ذلك كما يرى كوزولوف أن الرغبة في تكوين أسرة كبيرة وهي رغبة منتشرة في معظم الدول النامية ترجع في أصلها التاريخي إلى صعوبة الظروف المادية التي كانت تواجه هذه المجتمعات في الماضي وإن اعتماد الدول النامية على الزراعة دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فيرجع إلى سياسة الاستعمارية التي كانت ترغب دائما في الحصول على المواد الخام فكانت تشجع الزراعة وتعمل على تأخير الصناعة.

[1] فتيحة كركوش، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات نفسية تربوية، العدد الرابع، جوان 2010، ص 51.

وتم انتقاد هذه النظرية أو هذا الباحث من حيث أنه يتضح التماثل بين أراء ماركس وأراء كوزولوف إذ كان الأول يرى أن الرأسماليين هم الذين يشجعون الطبقة العاملة على كثرة الإنجاب لكي يجدوا دائما فائضا في العمالة يمكنهم من خفض الأجور باستمرار وأشار الثاني إلى أن الدول الاستعمارية هي السبب في الزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية لأنها كانت تريد الحصول على المواد الخام ومن هنا يبدو أن موزولوف قائم بمحاولة لتطوير الماركسية في السكان بحيث يتلاءم مع الأوضاع السائدة في الدول النامية.

5- النظرية المفسرة للهجرة الدولية:

ربما كانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي كريجر عام 1764 عن الاسباب الهجرة الدولية وكان يركز فيها على عوامل الطرد حيث كانت السويد في ذلك الوقت بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين الاجتماعي وبعد أقل من قرن قام عدد من الباحثين مثل ريفانشتين بطرح نظريات حول الهجرة الدولية وحدد العوامل الأساسية للهجرة الدولية في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمتقبلة للمهاجرين ومنها نظرية عوامل الطرد البسيطة مثل الفقر واضطهاد والعزلة الاجتماعية وعوامل الطرد الصعبة والمجاعات والحرب والكوارث البيئية.

ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع وأثره على الغذاء والمواد الأخرى والنمو السكاني أكثر وضوحا في البلدان الفقيرة والتي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات الغذاء.

ويمثل السبب البنائي الآخر في تلك الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها وكذلك غياب العدالة الاقتصادية وبما تحدث تدفق تيارات الهجرة هربا من الحروب[1].

[1] جريجوري هارتلي، ماريان كارنيتش، **اجعل الناس يفعلوا ما تريد**، مكتبة جرير، الطبعة الأولى، السعودية، 2010، ص 8.

وبعد هذا العرض لمختلف النظريات السكانية والمتعلقة بموضوع الهجرة فإن الدراسات من هذا النوع والمقصود بها الهجرة وبالخصوص موضوع الهجرة غير الشرعية تعتمد كثيرا على تفسير النظرية البنائية الوظيفية دون سابقاتها في تفسيرها لظاهرة الهجرة فكما ذكرنا سابقا هي تنضم إلى الاتجاه المحافظ المذكور سالفا خصوصا ما جاء به كنجزلي ديفز في تفسيره للظواهر السكانية من مواليد ووفيات وهجرة بحيث ذكر إن حدوث هذه الظواهر لا يرجع إلى سبب واحد كما ذكر معظم من سبقه وإنما يرجعها إلى عدة عوامل مرتبطة بمتطلبات البناء الاجتماعي ولهذا فتفسير الظاهرة الهجرة من حيث الأسباب والنتائج لن يقتصر على عامل واحد دون الآخر.

ثالثا: أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها.

إن الهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة بل تعاظمت مع تعاظم آثارها وتعددها، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من أجل ردعها والسيطرة عليها من خلال استئصال الأسباب الدّافعة إليها، وعليه فإن البحث عن أسباب الهجرة ينال أهمية بالغة في الدّراسة.

وتتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية، وذلك نتيجة تعدد البواحث المحركة لها- فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي، أما علماء السياسة فلهم آرائهم السياسية، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة ومتداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة[1].

[1] جريجوري هارتلي، ماريان كارنيتش، مرجع سابق، ص 9.

1-العوامل السياسية:

تعتبر الأسباب السياسية الأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش. حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدّولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر بالعوامل السياسية، وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدّول المصدرة فقط، بل تتجاوزها إلى سياسات الدّول المستقلة أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها. حيث أنه من الملاحظ ان الهجرة غير الشرعية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر بالعوامل السياسية، فهذه العوامل تتمثل في أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملة ومازالت تعمل من اجل المساعدة عند حدوث مثل هذه التحركات[1].

كما ان الصراعات السياسية ونظم الحكم الجائرة تؤدي إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدّول الأكثر ديمقراطية، وتعد الحروب الدّولية والأهلية على رأس قائمة الدّوافع السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد آخر حيث الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحرب بطريقة مشروعة، فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير الشرعية مهما كانت العواقب[2].

ومن الأسباب السياسية القسرية أيضا التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء أي أن التدخل العسكري الخارجي من أي دولة من الدّول يؤدي إلى هجرة خارجية

[1] رياض عواد: **هجرة العقول**، دار الملتقى للطباعة والنشر، سوريا،1995، ص70.

[2] حمدي شعبان: مرجع سابق، ص7.

إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدّول النامية أين تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الديكتاتورية يؤدي ذلك أيضا للهجرة خارج الوطن[1].

كما أن التدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية الذي تسبب في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة، وتسبب أيضا في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الدّاخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدّول الإفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي[2].

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدّول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي، وغياب مبادئ حقوق الإنسان بحيث يشعر الفرد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية[3].

وفيما يتعلق بالسياسات الأوروبية التي كانت عاملا في تشجيع الهجرة غير الشرعية، فتتمثل في إجرائيين أساسيين هما:

– سياسة غلق الحدود التي طبقتها ابتداء من عام 1974 والتي جعلت الهجرة إليها تنحصر في ثلاثة أشكال هي: التجمع الأسري، اللجوء والهجرة السرية، والهجرة بدون وثائق.

[1] محمد رشيد الفيل: **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية**، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص، ص41، 42.

[2] هاشم فياض: **افريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ليبيا، 1992، ص31.

[3] مفيد الزيدي: أزمة إنساف أم أزمة أمة: **هجرة العرب نحو الغرب**، مجلة العرب الأسبوعي، عدد6، 2010، ص2.

-أما الإجراء الثاني الذي ساهم في تشجيع الهجرة غير الشرعية فهو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهو الإجراء الذي لجأت إليه الدّول استثنائيا لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية وأيضا لإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم.

وقد لجأت لهذه العملية عدة دّول كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية بعد غلق حدودها، غير أنه كان لهذا الإجراء أثر سلبي كبير حيث أدى إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بعد الدّخول سرا مادامت وضعيتهم ستسوى يوما ما مما جعل نشاط شبكات التهريب يتضاعف[1].

2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة.

ويلعب الاقتصاد دورا مؤثرا ومهما في الوقت الحاضر في مختلف دول العالم. حيث ترسم سياسات الدّول واستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيسي يتبلور في اتجاهها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة موارد الدّول المالية ويمكنها خلق فرص عمل لمواطنيها.

وبهذا يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، ويتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والبلدان المستقبلة لهم[2].

---

[1] ساعد رشيد: **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجيستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2012، ص64.

[2] محمد الخشافي: **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا:** تاريخ التصفح: 2015/10/03. سا: 16:07. على: http:www.aljazeera.net/special files/ pages/40d65cc9

وقد ذهب العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى اعتبار العامل الاقتصادي من أهم العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة، فمن أهم الأسباب التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة وتدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على أفضل وظيفة، واستهداف زيادة الدخل وتحسين الرخاء الاجتماعي.

علاوة على ذلك فإن البيانات الخاصة بالحوافز الاقتصادية كشفت على أنه في كثير من الأحوال تكون هذه الحوافز هي السبب الرئيسي للهجرة حيث أن التباين في المعيشة للسكان في الدّول المرسلة من جانب، والدّول المستقبلة من جانب آخر تكون هي العامل المشجع على الهجرة[1].

ولعل الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة أو أوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي، لذا فإن تدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة دفعت الإنسان إلى الهجرة[2].

وتأتي البطالة في صدارة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدّول المصدرة للمهاجرين، كما أنها المحرك الأساسي لتوجه العاطلين عن العمل إلى مغادرة الإقليم بصفة غير مشروعة بعد فشل معظمهم في إيجاد فرص للعمل[3].

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، كما يشكل التباين في الأجور عاملا محفزا على الهجرة.

[1] هاشم فياض: مرجع سابق، ص31.

[2] سامية بيبرس: **الكونغو ما بعد كابيلا– الأوضاع الراهنة واحتمالات المستقبل**، مجلة أفاق إفريقية، عدد4. 2000، ص104.

[3] خديجة بتقة: مرجع سابق، ص38.

أما الدوافع الاجتماعية فهي ترتبط بالدّوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع الذي تنشأ فيه.

فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع تحقيق حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة معينة يتم خلالها جمع أكبر قدر من الإمكانيات المادية اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال الحياة. وهكذا تصبح الدّوافع الاجتماعية إحدى الدّوافع الشديدة التي تدفع الشباب إلى الهجرة مما يؤدي إلى انتشار الهجرة غير الشرعية[1].

ولا يمكن أيضا تجاهل العلاقة بين النمو الديموغرافي والهجرة، وتتضح هذه العلاقة أكثر من خلال سوق الشغل فمع ارتفاع نسبة الفئة القادرة على العمل هناك نقص كبير في مناصب الشغل في الدّول النامية والتي ترتفع فيها نسبة البطالة بشكل كبير مع انخفاض في الأجور، بينما في أوروبا هناك ندرة في اليد العاملة وفرص عمل كثيرة والبطالة نسبتها ضعيفة مما يشجع الأفراد في الدّول النامية إلى الهجرة إلى الدّول الأوروبية حتى بطريقة غير مشروعة.

3-الأسباب النفسية:

قد يكون عالم الاجتماع ابن خلدون صادقا فيما ذكره من أن "المغلوب مولع دائما بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"[2]. إنها بالفعل ضريبة جديدة من ضرائب التبعية التي تغرق فيها بلدان الجنوب ومن ضمنها الجزائر فالانبهار بالطرف الآخر (الغرب) وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة

[1] حمدي شعبان: مرجع سابق، ص07.

[2] عبد الرحمان بن محمد بن خلدون: **المقدمة**، دار الجيل، بيروت، ج1، ص162.

والهوية المجزأة التي ترفض البلد الأصلي، وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي، هذا ما يجعل الشباب يغامرون بأنفسهم وأرواحهم بين أمواج البحر والذين تكتب لهم النجاة يهرعون إلى التخلص من أوراق هوياتهم واكتساب هويات جديدة[1].

وقد جاء في دراسة الدّكتور سليمان مظهر أنه لا يمكن فهم أسباب إقبال الشباب الجزائري على الهجرة غير الشرعية إلا باجتماع عدة عوامل صنفها إلى ما يلي[2]:

1-ظروف نفسية بحتة تخص الشباب الحراق بصفة شخصية أو على مستوى المحيط العائلي، والتي تولد لديه شعورا بالإحباط واليأس.

2-الإغراء الذي يتلقاه الشباب من البلدان الأوروبية.

3-الصعوبات والعراقيل الكبيرة للهجرة الشرعية

4-الإنجذاب نحو النمط الأوروبي للعيش بالإضافة إلى غياب الأفق في الدّول الأم.

كما يعد اليأس دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية فاليأس هو الدرجة الأخيرة من الاكتئاب، هذا الذي يعد سمة من سمات المنتحرين وبالتالي حالة اليأس التي تنشأ لدى الحرّاق يمكن أن تؤدي به إلى المغامرة والهجرة[3].

[1] رابح طيبي: **الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009، ص48.

[2] Slmane Medher : **l'implication de jeunes algériens dans l'immigration clandestine**, revue –pensée et sociétés, N :01 janvier 2008. P47.

[3] رابح طيبي: مرجع سابق، ص49.

هذا فضلا عن تأثر الشباب خاصة الجزائري بنجاح المهاجرين الأوائل الذين تظهر عليهم بوادر الثروة والغنى عند عودتهم، وهذا ما ينمي روح الهجرة عند الشباب الذين يعيش البطالة والفقر ويطمح إلى التقليد.[1]

ومثلما تعمل عوامل الطرد أو الدفع السابقة الذكر على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية، كذلك هناك عوامل جذب في دول الاستقبال تعمل على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، وتشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثا عن فرص عمل أفضل ومعيشة أرقى هذه العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-التقدم الحضاري والثقافي للدّول المستقبلة، حيث تكون فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين متوفرة، مما يجذب العناصر والفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

2-توفر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، حيث يزدهر الوضع الاقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على نشوء المصانع وتطورها.

3-صور نجاح المغتربين: فصورهم وهم عائدون صيفا من أوروبا وأثار النعمة البادية عليهم يعتبر إغراء ماديا للشباب الذي يسعى لتحسين مستوى معيشته.

[1] مهدي بن شريف: **تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**، مجلة الشرطة، العدد 88، سبتمبر 2008، ص50.

رابعا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآثارها على المجتمع

شهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، وقد أصبح تطور هذه الظاهرة يؤرق الدّول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين، خاصة أن تدفقهم عليها في ازدياد مستمر مما يجعلها تواجه مخاطر كبيرة وانعكاسات سلبية على جميع الأصعدة خاصة الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية.

كما أن للهجرة السرية مخاطر ونتائج متنوعة سلبية وخطيرة تمس مختلف الجوانب وتؤثر على سيرورة المجتمع الديناميكية، كما أثرت الهجرة غير الشرعية سلبا على مختلف المجالات التي تنشط حركة المجتمع.

وتعد القارة الأوروبية هي الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين إضافة إلى أمريكا وكندا.

إن زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في أي بلد تعد ظاهرة لها انعكاساتها وتأثيراتها في الجوانب المختلفة للحياة، حيث تؤثر هذه الظاهرة في قاطرة التنمية التي تتبناها أي دولة مما ينعكس بالسلب على كافة جوانب الحياة اقتصادية، اجتماعية، صحية وأمنية.

1-الأثر الاقتصادي[1]:

بداية لابد أن نشير إلى أن الناحية الاقتصادية تتأثر بها كل من بلد المهاجر الأصلية والبلد المستقبلة له حيث تتأثر موازين المدفوعات في كلا البلدين نتيجة تلك الهجرة ويتثمل هذا الأثر السلبي الذي يمس الجانب الاقتصادي لكلا البلدين فيما يلي:

[1] أحمد رشاد سلام: مرجع سابق، ص 242.

– يزاحم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين الأيدي العاملة في الدّول المستقبلة لهم خاصة في شركات القطاع الخاص، حيث يلجأ إليهم أصحاب الأعمال لتدني أجورهم فينعكس ذلك بدوره على العمالة في الدّولة المضيفة، مما ينتج عنه انتشار للبطالة بشكل مرتفع.

– زيادة الطلب على المواد الغذائية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويقابلها في الجانب الأخر انخفاض في مستوى معيشة الفرد وثبات في الدّخل.

– التأثير السلبي الشديد على الدّولة المهاجر منها ذلك الفرد– خاصة إذا كان من ذوي المهارة والخبرة أو كان أحد العقول المفكرة– مما ينتج عنه خسارة في اقتصاد تلك الدّولة لعدم الاستفادة منه نظير ما أنفقته تلك الدّولة عليه.

– زيادة معدّلات التضخم في الدّولة الأم حيث يتم إنفاق معظم التحويلات منه على الاستهلاك التفاخري الذي لا يعود بالنفع على التنمية، والجدير بالذكر أن76٪ من تحويلات المهاجرين في العالم تذهب إلى الدّول النامية.

– كما أن جماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بمساعدة المهاجرين غير الشرعيين في الوصول إلى الدّول المستقبلة تساهم بشكل كبير في تهديد الاقتصاد الإقليمي من خلال القيام بغسل أموالها المتحصل عليها من تجارتها غير المشروعة، إذ لا يتم دفع ضرائب على تلك الأموال مما يؤدي إلى حرمان تلك الدّولة من موارد مالية إضافية كان من الممكن توظيفها في مشروعات استثمارية[1].

–إضافة إلى تأثير ضخ الأموال الخاصة بهذه الجماعات على الأنظمة المالية والمصرفية تأثيرا سلبيا من خلال استقرار أسعار الصرف.

[1] شريف سيّد كامل: **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، دار النهضة، القاهرة، 2008، ص6.

2-الأثر الاجتماعي:

-تؤدي الهجرة عموما إلى تغيير التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري، حيث يترتب على هذه الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع المهاجر منه وإليه.

-تساعد الهجرة إلى حد كبير في تغيير الخريطة السكانية للمنطقة وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين حيث يظهر ذلك جليا في البلاد النفطية[1].

-من الطبيعي أن يتم التعامل في الدّول المستقبلة للمهاجرين بنظام مختلف عما يتم التعامل به مع المواطن الأصلي، مما ينتج عنه الشعور بالضيق والاضطهاد نتيجة تلك التفرقة في المعاملة بغض النظر عن خبرة ومؤهل وكفاءة ذلك المهاجر.

-تزايد معدّلات الأمية نتيجة عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطي احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين، مما ينتج عنه تدهور للمستوى السلوكي للأفراد وانتشار العديد من الجرائم غير الأخلاقية (تسول، دعارة...الخ).

-ارتفاع مستوى الأسعار في الوحدات السكنية في أماكن التجمعات، مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن في غرفة واحدة وما يترتب على ذلك من جرائم خلقية وسلوكية مما يؤثر بالسلب على بناء المجتمع[2].

-ضعف الكيان الاجتماعي للسكان نتيجة زيادة معدّلات الزواج وارتفاع معدّلات الطلاق.

[1] يحي الصرابي: **الفرق بين العجرة والخصوبة**، دار النهضة، القاهرة، 2009، ص35.

[2] منير خوري: **الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة الإقليمية**، بيروت، 1981، ص37.

-تؤثر الهجرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع ومن ثم تكوينه حيث ينتج عن ذلك تفشي ثقافة اللاشرعية والخروج على القانون، حيث لا يشعر المجرم بأنه شخص فاسد، كما يعمل على نشر ثقافة أن كل شيء قابل للبيع من خلال عرضه للرشوة.

-كما تتأثر الناحية الاجتماعية بالجريمة المنظمة لما تمارسه تلك الجماعات من تحكم في المنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية عن طريق التدخل بطريقة غير شرعية بغرض إرساء أفكارها داخل تلك المنظمات[1].

3-الأثر الأمني:

نظرا لكون العامل الأمني لأي دولة هو محور عملية التنمية فسنقوم من خلال ما يأتي بعرض الآثار السلبية التي تخلفها الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني للدّولة المستقلة.

-يعد المهاجر غير الشرعي فريسة سهلة للاستغلال سواء كان في عمل مشروع أو غير مشروع، حيث يقع فريسة للاستغلال والابتزاز ويكون من السهولة الزج به في أعمال إجرامية سواء كانت في دولة العبور أو دولة المهجر نتيجة إقامته غير المشروعة.

-يترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتشار مكاتب الوهم والمقصود بها مكاتب إلحاق العمالة بالخارج التي تغرر بضحاياها الراغبين في السفر حيث يتم إنشاء مكاتب مؤقتة لغرض جمع مبالغ مالية من الضحايا.

-يثير هؤلاء الوافدون والمهاجرون الكثير من المشاكل من خلال المظاهرات والاعتصامات مما يؤثر على الأمن والممتلكات العامة إذا لم يتم التجاوب مع مطالبهم، كما يعمد هؤلاء المهاجرون إلى إثارة المشاكل بغرض تعديل أوضاع معينة خاصة بمعيشتهم أو بنظام عملهم أو بأجورهم.

[1] أحمد رشاد سلام: مرجع سابق، ص248.

-قد يساعد هؤلاء المهاجرين الدّول المعادية للدّول المستقبلة لهم لإفشاء لأسرار تلك الدّولة نتيجة انعدام انتمائهم لها ورغبتهم في الانتقام نتيجة استغلالهم في العمل.

-صعوبة اكتشاف رجال الأمن لنوعية معينة من الجرائم التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون لانخراطهم في عصابات إجرامية تستخدم الأساليب الحديثة في القيام بعملياتها مما يحتم على الجهات الأمنية للدّول المستقبلة التحديث المستمر لأجهزتها وبرامجها وأفرادها لمواجهة ذلك النوع من الجرائم[1].

-ينعكس الأثر الأمني على حق الإنسان في أبسط صوره وهو حريته الشخصية فتعمد تلك الجماعات المنظمة التي تقوم بتهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية إلى استخدام الطبقات الفقيرة المعدمة في تنفيذ برامجها الإجرامية التي تهدد الأمن العام للدّول المستقبلة[2].

كما أن للهجرة غير الشرعية آثار سلبية على المجتمع الأم والمجتمع المستقبل فلا يمكن أن ننكر أن لها أثارها الإيجابية خاصة على الدّول المهاجر إليها وفي ما يلي سنذكر أهم ايجابيات الهجرة غير الشرعية على الدّول المستقبلة لهم:

1-تساعد الهجرة غير الشرعية الاقتصاد في الدّول المستقبلة عن طريق سد فراغ الوظائف ذات الراتب المنخفض.

2-تخلق الهجرة غير الشرعية مستويات عدة للتسوق، حيث توجد خيارات متعددة للمتسوق مما يساعد على ازدهار العملية الاقتصادية.

3-يقوم المهاجر غير الشرعي بدفع ضرائب المبيعات والعقارات في حالة تملكهم لها في الدّولة المستقبلة لهم.

[1] أحمد رشاد سلام: مرجع سابق، ص، ص251، 252.

[2] مهند صلاح أحمد: **الحماية الجنائية للجسم البشري**، دار الجامعة الجديدة للنشر، عمان، 2002، ص3.

4-يقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بتأجير وحدات منزلية بأماكن يصعب توطين المواطنين الأصليين بها مما يساعد على إعمارها على الرغم من تكوينهم لمجموعات قد يكون من الصعب السيطرة عليها مستقبلا.

5-يفتح العديد من المهاجرين غير الشرعيين حسابات في بنوك تلك الدّولة مما يعود بالنفع على اقتصادها، كذلك يدفع هؤلاء المهاجرون العمولات وما شابه أثناء شرائهم لاحتياجاتهم من الوكلاء والوسطاء.

6-يعمل المهاجر غير الشرعي ويكلف بمهام لا يقبلها المواطن الأصلي مما يساعد على دفع عجلة التنمية بالبلد المستقبل، حيث تمكنت العديد من الدّول بفضل العمّالة الماهرة الوافدة إليها من تحقيق قدر كبير من الاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة لديها مما انعكس على مستوى الحياة والرفاهية بها[1].

7-تستفيد الدّولة الأم للمهاجر غير الشرعي منه من خلال قيامه بتحويل مدخراته إلى أسرته مما يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لكثير من الأسر في تلك الدّولة وهذا ما أعلن عنه البنك الدّولي سنة2004.

8-يقوم المهاجر غير الشرعي عقب عودته لبلده الأصلي باستثمار جزء من مدخراته بهدف تحسين مستوى حياته وحياة أسرته.

[1] أحمد رشاد سلام: مرجع سابق، ص254.

خامسا: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية

يمكن القول أن الدّول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين، ودّول العبور ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان قد أكدت أن الإجراءات وحدها لا يمكن أن توقف تيارات الهجرة غير المشروعة، ما يتطلب التركيز على مشروعات التعاون الدّولي بين الدّول الغنية والدّول الفقيرة لدعم مشروعات التنمية التي تساعد على الحد من البطالة ومن ازدياد معدّلات الفقر، ومن ثم القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

فقد طرحت فرنسا وألمانيا في أواخر عام2006 في اللقاء الذي عقد في مدينة سترات فورد البريطانية إعادة إحياء صيغة "العامل الضيف" التي تتلخص في إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محددة ومن الدّول التي ينزح منها طالبوا الهجرة نسبا عالية من فرص العمل المتاحة، فيما لو أبدت تلك الدّول استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين[1].

مما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من الإجراءات والآليات التي يجب تفعيلها والعمل بها للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية نلخصها فيما يلي:

1-الإستراتيجية الأمنية لوقف الهجرة غير الشرعية:

تندرج هذه الاستراتيجية التي تعتمدها الدّول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ضمن منطق شمولي يجمع بين الأوجه القانونية والهيكلية والأمنية، ويكون ذلك من خلال توحيد القوانين وضمان الانسجام بين المقتضيات الملحة لحماية المهاجرين وضمان سلامتهم من جهة ومراعاة القواعد المعمول بها

[1] عثمان حسن وياسر عوض: **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص87.

لدى الدّول والتي ترمي إلى تنظيم شؤون الهجرة وترشيد معايير إقامة الأجانب فيه، وفي السياق ذاته القيام بسن ما هو واجب من القوانين لتجريم تهريب المهاجرين[1].

وقد اتخذت آلية 5+5 لدول غرب البحر الأبيض المتوسط (دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي) في اجتماعها بتونس عام2002 بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، التي تلخصت في الآتي:

-تبادل المعلومات وتقاسم الخبرة التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من أجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

-تدعيم وإضفاء فاعلية أكبر على التعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة ودول العبور وبلدان الاستقبال من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال وخاصة من خلال وضع الإجراءات المناسبة مثل تطوير آلية مقاومة شبكات تهريب البشر وتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.

-تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.

-تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدّولية في هذا المجال وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة البرتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والهادفة إلى منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.

-تطوير تعاون أكثر فعّالية بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية والأمنية لدول الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط في مجال الوقاية والمقاومة المشتركة ضد شبكات المنظمات الإجرامية التي تدعم الهجرة غير القانونية وتجارة الأسلحة والمخدرات وتبيض الأموال[2]

[1] صايش عبد المالك: **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، رسالة ماجيستير، جامعة عنابة لكلية الحقوق، 2007، ص78.

[2] عثمان حسن وياسر عوض: مرجع سابق، ص، ص88، 89.

2-مراقبة الحدود

تشكل عملية مراقبة الحدود أحد أهم الوسائل الكلاسيكية في ردع الهجرة غير الشرعية وهي تعبير عن حق الدّول في تنظيم الهجرة الوافدة إليها وفي نفس الوقت هي حماية لإقليمها ضد التوافد الغير شرعي لأراضيها، لكن هذا الأسلوب لم يعد الوحيد في ظل تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين[1].

ولإحكام الرقابة بشكل جيد يجب:

-دعوة الجهات المختصة في الدّول الأعضاء إلى تشديد الرقابة على الحدود بتكثيف الحراسات والدّوريات واستخدام أسرع وأحدث وسائل الاتصال لمواجهة محاولات تسلل الأشخاص.

-التأكيد على المسؤولين على أمن الحدود والموانئ بتشديد الرقابة.

-دعوة الدّول الأعضاء التي تتعدد فيها الأجهزة والجهات المعنية بأمن المنافذ البرية والبحرية والجوية، وكذلك الأجهزة والمؤسسات المدنية والخدمية إلى إيجاد الآليات الكفيلة بإجراء التنسيق اللازم والمستمر بين هذه الأجهزة والمؤسسات بما يسهم في تعزيز وسلامة تلك المنافذ[2].

وفي سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا، قررت الدّول الأوروبية تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود لدّول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تعرف باسم **فرونتكس** (الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدّود)، وقد تم تأسيس هذه الوكالة في 26 أكتوبر 2004 بهدف دعم التعاون من الناحية العملية بين الدّول الأعضاء فيما يتعلق بالحدود الخارجية وذلك في ضوء تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين. وبدأت هذه الوكالة العمل الفعلي في أكتوبر 2005 وكان مقرها في وارسو، وتمثلت مهمتها الأساسية في حراسة الحدود لاسيما ساحل البحر

[1] guilbilaro Donatella: **l'immigration en provenance du Maghreb et la pression migratoire**: situation actuelle et prévision, Genève 1997, p4.

[2] عثمان حسن وياسر عوض: مرجع سابق، ص90.

الأبيض المتوسط، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة بين هذه الدّول[1].

3-تأمين جوازات السفر ومستندات الإقامة: وذلك عن طريق:

-تكثيف الجهود لتطوير جوازات ووثائق السفر التي تقوم بإصدارها الدّول على النحو الذي يجعلها محمية من التزوير، سواء فيما يخص الورق أو الطبع أو الإنجاز أو مراقبة الاستعمال.

-يجب على الدّول الأعضاء طبقا لظروفها وإمكاناتها، العمل على اتخاذ الإجراءات والخطوات التي تساعد على تطبيق التقنيات الحديثة في التعرف على هوية المسافرين بما يساعد على ملاحقة المطلوبين ومكافحة عمليات التسلل وتزوير وثائق السفر.

-استيفاء شروط منح تأشيرة الدخول ورخصة الإقامة والالتزام بجميع الضوابط للحفاظ على أمن وسلامة الدّولة.

-تأكيد تبادل المعلومات بشأن تزوير الجوازات ووثائق السفر وسمات وتأشيرات الدخول والخروج، وتزويد المكتب العربي لمكافحة الجريمة بهذه المعلومات[2].

4-تبادل الخبرات والمعلومات

يشمل تبادل الخبرات والمعلومات كل النقاط المتعلقة بالهجرة غير الشرعية خاصة الطرق التي يستعملها المهاجرون للتسلل عبر الأقاليم والمناطق التي تستعمل كمنافذ للوصول للدّول الأوروبية خاصة، وكذلك مختلف الوسائل التي تستخدم للاتصال والتنقل الخاصة بشبكات التهريب والوسطاء.

[1] -Leonard: **EU Broder Security and migration into the Euuropean Union**, frontex and Securitization through Bractices. Pp. 232. 238.

[2] عثمان حسن وياسر عوض: مرجع سابق، ص91.

ويجب كذلك تبادل المعلومات في مجال معاملة المهاجرين الذين يتم ضبطهم حيث يلقي البرتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين على عاتق الدّولة ضرورة السهر على مراعاة حقوق المهاجرين وعدم معاملتهم كمجرمين.

وقد أشار إعلان برشلونة إلى ضرورة تبادل المعلومات بين الأطراف في مجال الهجرة غير الشرعية في القسم المتعلق بالحوار الاجتماعي والثقافي والإنساني[1].

ويجب الإشارة بالطرح الذي جاء به برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين الذي سرد مجموعة من الأطر المهمة التي يتم فيها تبادل المعلومات، حيث حث الدّول الأطراف فيه على ذلك وبيّن أهميتها في مكافحة شبكات تهريب المهاجرين، كما استعرض أهم الجوانب التي يجب أن يتم فيها تبادل المعلومات وذلك ي المادة 10 فقرة 1 حيث تقرر على أنه "يتعين على الدّول الأطراف وخاصة تلك التي لها حدود مشتركة أو التي تقع على الدروب التي تهرب عبرها المهاجرون، أن تتبادل فيما بينها، وفقا لنظمها القانونية والإدارية الدّاخلية أي معلومات ذات صلة بأمور مثل:

1-نطاق الانطلاق والمقصد وكذلك الدّروب والناقلين ووسائل النقل المعروف أو المشتبه بأنها تستخدم من جانب جماعة إجرامية منظمة في السلوك المبين في المادة 6 من هذا البرتوكول.

2-هوية وأساليب عمل التنظيمات أو الجماعات الإجرامية المنظمة المعروف أو المشتبه بأنها ضالعة في السلوك المبين في المادة 6 من هذا البرتوكول.

3-أصالة وثائق السفر الصادرة عن الدّولة الطرف وصحتها من حيث الشكل وكذلك سرقة نماذج وثائق السفر أو هوية أو ما يتصل بذلك من إساءة استعمالها.

[1] نص إعلان برشلونة المتضمن الشراكة الأورو متوسطية المنبثق عن قمة برشلونة في 27-1995/11/28.
www.anhri.net/25/06/2016 /16 :53.

4-وسائل وأساليب إخفاء الأشخاص ونقلهم وتحوير وثائق السفر أو الهوية المستعملة في السلوك أو استنساخها أو حيازتها بصورة غير مشروعة[1].

5-تأهيل الموظفين: وذلك من خلال:

-إحاطتهم بالظواهر الإجرامية التي يمتد نشاطها عبر الحدود وبمناطق النشاط الإجرامي ومصادره والوسائل المتبعة في إجتياز الحدود بالخفاء أو الحيلة أو التزوير، وكذلك تزويدهم بكل ما يستجد من الوسائل العلمية والأجهزة التقنية التي تساعدهم في أداء مهامهم.

-دعوة الدّول الأعضاء إلى التعاون المستمر فيما بينها في مجال صقل مؤهلات وقدرات العنصر البشري لرفع مستوى الأداء وكفاءته في الوقاية من جرائم التسلل والتهريب.

6-عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مرتبطة بالهجرة غير الشرعية

-وذلك من أجل التعاون في إنجاز الإجراءات اللازمة لمنع تسلل الأشخاص.

-دعوة الدّول الأعضاء لعقد اتفاقيات تضمن توفير الحد الأقصى من التعاون فيما بينها لمواجهة عمليات التسلل والتهريب وتفادي أخطارها.[2]

---

[1] برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمد من طرف الجمعية العامة في2000/11/15.

www.hrlibrary .nmn. edu/arab/P2 org Crime. HTUL. 25/06/2016. /17/03.

[2] عثمان حسن وياسر عوض: مرجع سابق، ص، ص، 95-96.

الفصل الرابع: عرض وتحليل النتائج

تمهيد:

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة التحليلية للمواد الخبرية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية في المواقع الإخبارية عينة الدراسة لعام 2016، ويحتوي هذا الفصل على تحليل هذه المواد الإخبارية وفقا لفئات تحليل المضمون المصممة في الاستمارة التي قمنا بإعدادها من خلال الرجوع للدراسات السابقة حول الموضوع.

وقد قمنا باختبار عينة عشوائية للمواد الخبرية التي قمنا بتحليلها، وذلك على مدار عام 2016، من خلال اختيار يوم في كل أسبوع أي بمجموع 48 يوم لكل موقع، حيث تم تحليل مضمون (209) مادة خبرية في كلا الموقعين على النحو التالي: 115 مادة خبرية منشورة على موقع فرانس 24، و94 مادة خبرية منشورة على موقع العربية نت، تم تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

- أولا: التحليل الكمي والكيفي للمواد الخبرية لعينة الدراسة:

1-تحليل فئات الشكل

2-تحليل فئات الموضوع

3-نتائج الدراسة / خاتمة.

جدول رقم 01: يبين موقع المادة الخبرية في المواقع الإلكترونية عينة الدّراسة

المواقع الإخبارية / موقع المادة الخبرية	فرانس24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
الصفحة الرئيسية للموقع	42	%36.52	36	%38.30	78	%37.32
الصفحات الأخرى للموقع	73	%63.47	58	%61.70	131	%62.68
المجموع	115	%100	94	%100	209	%100

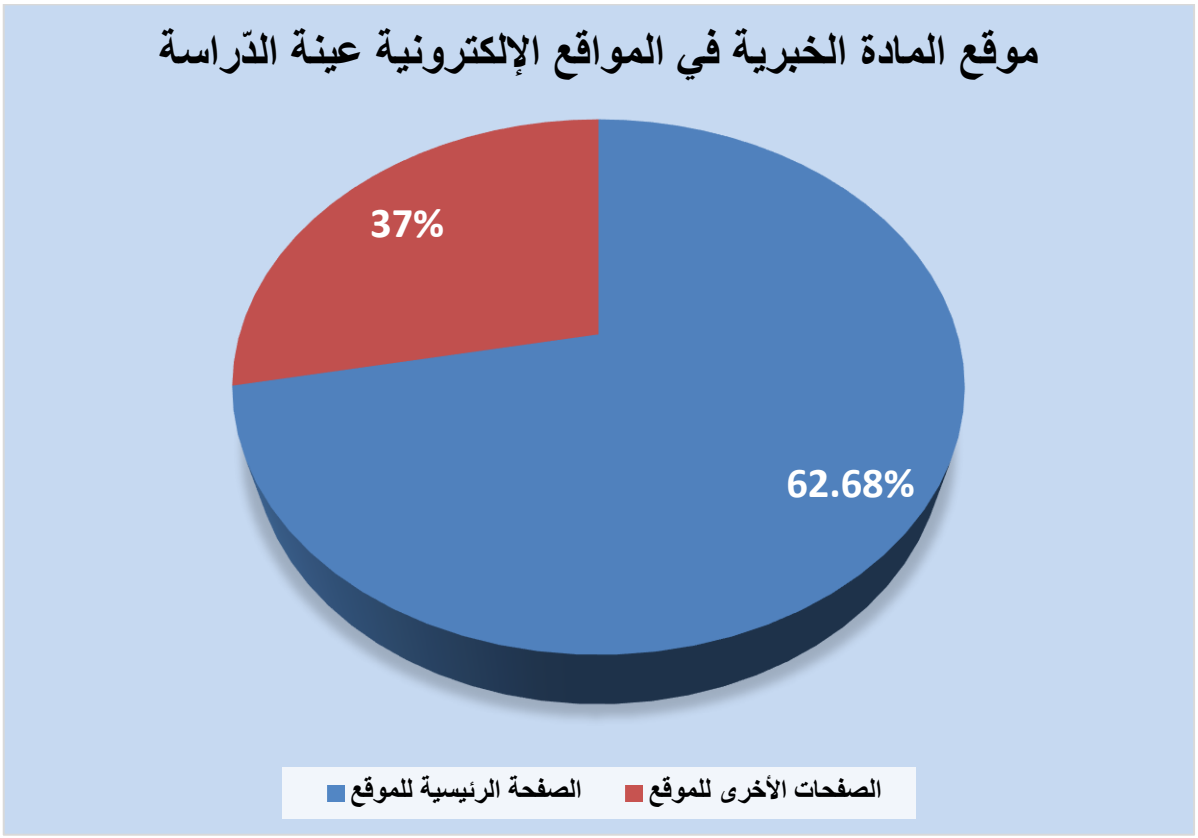

شكل رقم 01: يبين موقع المادة الخبرية في المواقع الإلكترونية عينة الدّراسة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المواد الإخبارية في الصفحة الرئيسية لكلا الموقعين تقدر بـ 78 مادة خبرية منوعة بين خبر وتقرير ومقال وربورتاج وحتى مادة فيلمية أو برامج تلفزيونية يتم نقلها أو وضعها على الصفحات الرئيسية للموقع، أما باقي المواد الخبرية فقد يتم توزيعها على باقي صفحات الموقع كل حسب الأبواب والصفحات المعتمدة فيه، وقد جاء عدد هذه المواد الخبرية المنشورة في مختلف الصفحات في الموقعين عينة الدّراسة مقدرة بـ 131 مادة إعلامية.

وتعبر تكرارات المواد الخبرية المذكورة أعلاه على نسب توزيع المواد الإعلامية التي تطرقت لظاهرة الهجرة غير الشرعية في كلا الموقعين ""فرانس 24، العربية نت""، فنجد أن المواد الإخبارية التي تحدثت عن الظاهرة في الصفحة الرئيسية لكلا الموقعين قدرت بنسبة37.32٪ أما باقي المنشورات الإعلامية فتوزعت على صفحات الموقعين المختلفة كل حسب اختصاصه وتبويبه للموقع وقدرت نسبة المادة المنشورة في هذه الصفحات ب62.68٪.

وبالرجوع لكل موقع على حدا فقد أظهرت بيانات الجدول أن فرانس 24 جاءت معالجته لظاهرة الهجرة غير الشرعية على صفحته الرئيسية مقدرة بـ 42 موضوعا مختلفا بين أخبار ومقالات وتقارير وذلك مانسبته36.52٪ أما باقي المواضيع والمقدرة بـ 73 موضوعا ومادة إعلامية فقد نشرت على مختلف الصفحات الأخرى بالموقع وقدرت نسبتها بـ 63.47٪.

وبالحديث عن موقع "العربية نت" فإننا لا نجد اختلافا كبيرا من حيث مكان نشر المواد الإخبارية التي عالجت الهجرة غير الشرعية فنجد أن ما تم نشره في الصفحة الرئيسة للموقع قدر بـ 36 مادة خبرية ما نسبته 38.30٪ أما باقي المادة الإعلامية والمقدرة بـ 58 موضوعا والممثلة بنسبة 61.70٪ فقد تم نشرها على باقي صفحات الموقع المختلفة.

مما لاشك فيه أن موقع المواد الخبرية المنشورة في كلا الموقعين لديه دلالات عدة خاصة إذا ما تعلق ذلك بأهمية الموضوع ، وحتى درجة اهتمام الوسيلة الإعلامية بظاهرة

الهجرة غير الشرعية، ولو كنا سنقوم بتحليل الوسائل الإعلامية التقليدية كالجرائد مثلا لقلنا أن الجريدة إذا نشرت الخبر في صفحتها الأولى فإن ذلك يدل بالتأكيد على اهتمام كبير من قبل الجريدة بموضوع الهجرة غير الشرعية، هذا لا يعني أن الأمر لا ينطبق على المواقع الإلكترونية الإخبارية لكن اختلاف نوعية كل وسيلة عن الأخرى يجعلنا نقول أن درجة الاهتمام أكيد يعكسها نشر الأخبار الخاصة بالهجرة غير الشرعية في الصفحة الرئيسية للموقع، كما أن نشرها في باقي صفحات الموقع لا يعني بالضرورة عدم اهتمام الموقع بالظاهرة، لكن كما ذكرنا سابقا فإن طبيعة الموقع تحتم عليه التحديث الدائم للأخبار المنشورة على الصفحة الرئيسية ونشر الأخبار الآتية عليها.

لذا فإن انتشار باقي الأخبار والمواد الإعلامية على باقي صفحات الموقعين خلال الفترة الزمنية للتحليل يدل أيضا على اهتمام كل من فرانس24 والعربية نت بظاهرة الهجرة غير الشرعية لكن مع اختلاف طبيعة المواضيع المنشورة، وذلك كما ذكرناه سابقا راجع لطبيعة الوسيلة ومكان تواجدها، فمثلا وليس على سبيل الحصر نجد أن موقع "فرانس24 " يوم 2016/07/10 نشر على الصفحة الخاصة بالأخبار الأوروبية خبرا مفاده أن اللاجئين على الحدود الصربية المجرية يعانون ظروفا إنسانية صعبة، هنا يمكننا القول أن نشر مثل هذا الخبر في الصفحة الأوروبية دليل على اهتمام الموقع بالهجرة غير الشرعية لأن الموقع يبث من دولة أوروبية تعاني من الهجرة بشكل كبير هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا الأخير يهتم بشكل ملحوظ بالأخبار الخاصة بالقارة الأوروبية مقارنة بباقي الدّول الأخرى وهذا ما لمسناه من خلال تحليلنا لنوعية الأخبار المنشورة على الموقع.

في حين نجد أن موقع "العربية نت" نشر يوم 2017/03/22 خبرا مفاده أن المحكمة في طرابلس قررت وقف تنفيذ اتفاقية الهجرة غير الشرعية وذلك في الصفحة الخاصة بأخبار المغرب العربي، هذا أيضا يدل على اهتمام الموقع بالظاهرة نظرا لأن المغرب العربي يصدر بشكل كبير المهاجرين غير الشرعيين وهذا ما أثبته تقرير للأمم المتحدة عام2015 الذي قال

أن أكثر من 35000 مهاجر وصلوا إلى أوروبا معظمهم من ليبيا منهم 23000 وصلوا إلى إيطاليا و12000 ذهبوا إلى اليونان.

في الأخير يمكن القول أن موقع نشر المواد الإخبارية في موقع فرانس24 أو "العربية نت" جاء بنسب متقاربة سواء في الأخبار المنشورة على الصفحة الرئيسية أو في الأخبار المنشورة في باقي الصفحات الأخرى مع اختلاف نوعية الصفحات نظرا لطبيعة الموقع وطبيعة تقسيمه للصفحات الخاصة به.

جدول رقم 02: يبين الفنون الصحفية المستخدمة في تقديم المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة

المواقع الإلكترونية / الأنواع الصحفية	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	59	%51.30	41	%43.61	100	%47.85
تقرير	19	%16.52	13	%13.83	32	%15.30
ربورتاج	11	%09.57	03	%03.19	14	%06.70
تحقيق	04	%03.48	15	%15.96	19	%09.10
مقال	09	%07.82	20	%21.28	29	%13.88
مقابلة	13	%11.31	02	%02.13	15	%07.17
المجموع	115	%100	94	%100	209	%100

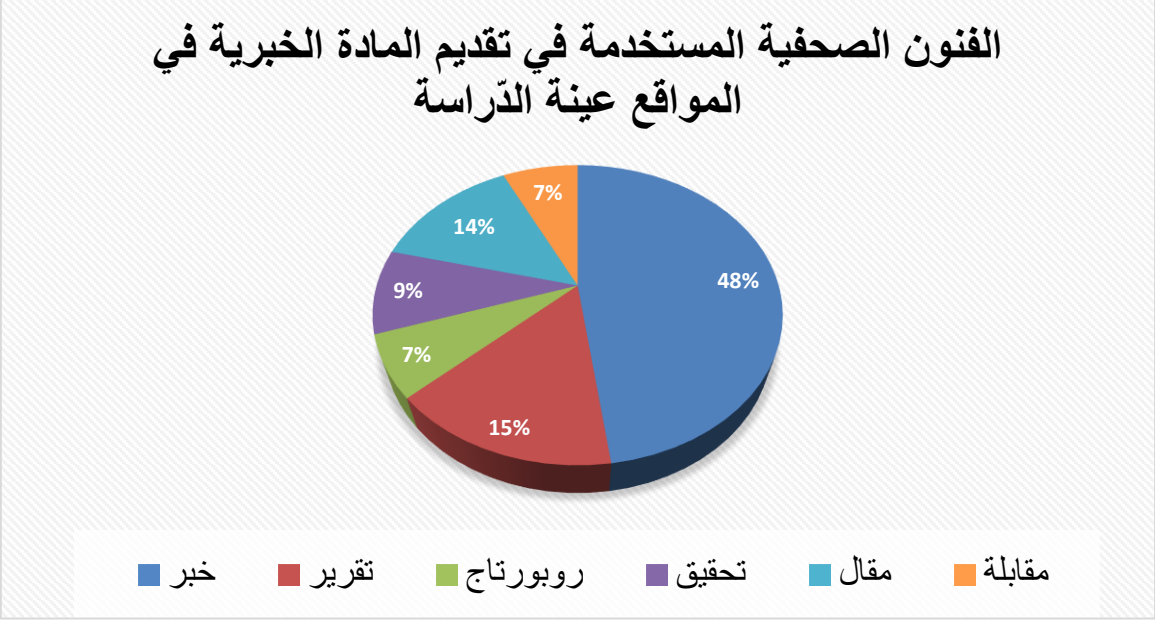

شكل رقم 02: يبين الفنون الصحفية المستخدمة في تقديم المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن القول أن كلا الموقعين 'فرانس24" والعربية نت استخداما الخبر، بنوعيه البسيط والمركب بنسبة أكبر مقارنة بباقي الأنواع الصحفية الأخرى فقد استخداما كلا الموقعين 100 خبر لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفترة الزمنية للتحليل، وذلك ما نسبته 47.85٪ ليحتل المرتبة الأولى في عدد الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة الظاهرة، ليليه في المرتبة الثانية التقرير الصحفي بتكرار مقدر بـ 32 معبرا عن نسبة 15.30٪، أما المرتبة الثالثة فقد احتلها المقال الصحفي بـ 29 مقالا ما نسبته 13.88٪، لتأتي المراتب الثلاث الأخيرة متقاربة، فبعد المقال جاء التحقيق مقدرا بـ 19 تكرار ما نسبته 09.10٪ وبعده جاءت بالمقابلة بـ 15 تكرار معبرة عن نسبة 07.17٪ من نسبة الأنواع الصحفية المستخدمة، أما الربورتاج فقد احتل المرتبة الأخيرة بـ 14 تكرار وبنسبة 06.70٪

وبقراءة الجدول من خلال ما جاء في كل موقع على حدى نجد أن هناك اختلافا من ناحية المراتب التي احتلها كل فن من الفنون الصحفية المستخدمة، سنجد أن المرتبة الأولى جاءت للخبر في كلا الموقعين، فموقع "فرانس24" عالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمعدل 59 خبرا وبنسبة 51.30٪، أما موقع العربية نت فقد عالج الظاهرة من خلال استخدامه 41 خبرا وبنسبة 43.61٪، أما المرتبة الثانية فقد كانت للتقرير الصحفي بالنسبة لموقع "فرانس24" وذلك بـ 19 تقريرا بنسبة 16.52٪، ليكن في موقع العربية احتل المقال المرتبة الثانية بـ 20 تكرار وبنسبة 21.28٪، أما المرتبة الأخيرة فقد اختلفت أيضا بالنسبة لكلا للموقعين فقد احتل التحقيق في موقع فرانس24 المرتبة الأخيرة بـ 4 تكرارات وبنسبة 03.48، أما العربية نت فقد استخدم المقابلة في معالجة الهجرة غير الشرعية بنسبة أقل من باقي الأنواع الصحفية الأخرى لتحتل المرتبة الأخيرة بمقابلتين فقط ونسبة 02.13٪.

من خلال القراءة السابقة للجدول نلاحظ أن كلا الموقعين استخدما الخبر بنسبة كبيرة في معالجة الهجرة غير الشرعية وهذا نظرا لأهمية هذا النوع الصحفي في إيصال الأفكار بطريقة دقيقة، واضحة وسهلة للقارئ هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن طبيعة الوسيلة الإعلامية

الإلكترونية، تفرض هذا النوع الصحفي في معالجة الأخبار لأن المواقع الإلكترونية تعتمد مبدأ التحديث الّدائم لصفحتها خاصة الرئيسية مما يحتم عليها استخدام الأخبار لأنها في الأساس لا تأخذ المساحة الكبيرة وهذا ما يناسب المواقع الإلكترونية، ونجد أيضا أن الدّراسات المعتمد عليها في بحثنا هذا جاءت هي أيضا بنتائج توافق بحثنا في هذه النقطة بالذات الخاصة بالأنواع الصحفية الموافقة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لأن الخبر جاء في المرتبة الأولى بنسبة 46٪ في دراسة الباحث (قدة حمزة) –المعنون بمعالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر– تحليل محتوى العينة من الصحف– ونفس الشيء بالنسبة لدّراسة (فادي سليمان محمد أبو صبحة) المعنون " بمعالجة القنوات الفضائية الفلسطينية للهجرة غير الشرعية للشباب الفلسطيني وتأثيرها على اتجاهاتهم نحوها، حيث جاءت نسبة الأخبار التي عالجت الظاهرة مقدرة بنسبة 39.5٪ متفوقة على باقي الأنواع الصحفية الأخرى.

وفي المقابل نجد أن أقل الأنواع استخداما في معالجة الهجرة غير الشرعية بالنسبة للموقعين جاء مختلفا فموقع فرانس24 استخدم أو نشر4 تحقيقات بنسبة 03.48٪ للحديث عن الظاهرة في الفترة الزمنية لعملية التحليل أما موقع العربية فقد جاء المقابلة الصحفية في ذيل الترتيب من حيث الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية بنسبة ٪02.13 وهذا كما قلنا سابقا راجع لطبيعة الموقع وسياسته التحريرية ونوعية الأخبار التي يوليها اهتماما أكثر من الأخرى فالمقابلة تكون سهلة بالنسبة لموقع فرانس24 بحكم أنه متواجد في دولة تعاني من الهجرة بشكل كبير وذلك ما يسهل عليه اختيار الضيوف لإجراء مقابلة معهم، سواء شخصيات حكومية أو سياسية أو أشخاص كانت لهم تجربة في الهجرة، مما يساعدهم على إبراز القضية أكثر بينما نجد موقع العربية يستخدم المقابلة الصحفية بنسبة أقل مما هي عليه مقارنة بفرانس24 لأنه بحكم كواحدة في دولة لا تعاني من الهجرة غير الشرعية مما يصعب عليها إجراء مقابلات مع المعنيين بالأمر سواء مهاجرين غير شرعيين أو شخصيات سياسية لها علاقة بالظاهرة.

جدول رقم 03: يبين أنواع العناوين المستخدمة في المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة.

المواقع الإخبارية / العناوين الصحفية	فرانس24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
عناوين رئيسية	95	%82.60	90	%95.75	185	%88.52
عناوين تمهيدية	20	%17.40	04	%04.25	24	%11.48
فقرات	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	115	%100	94	%100	209	%100

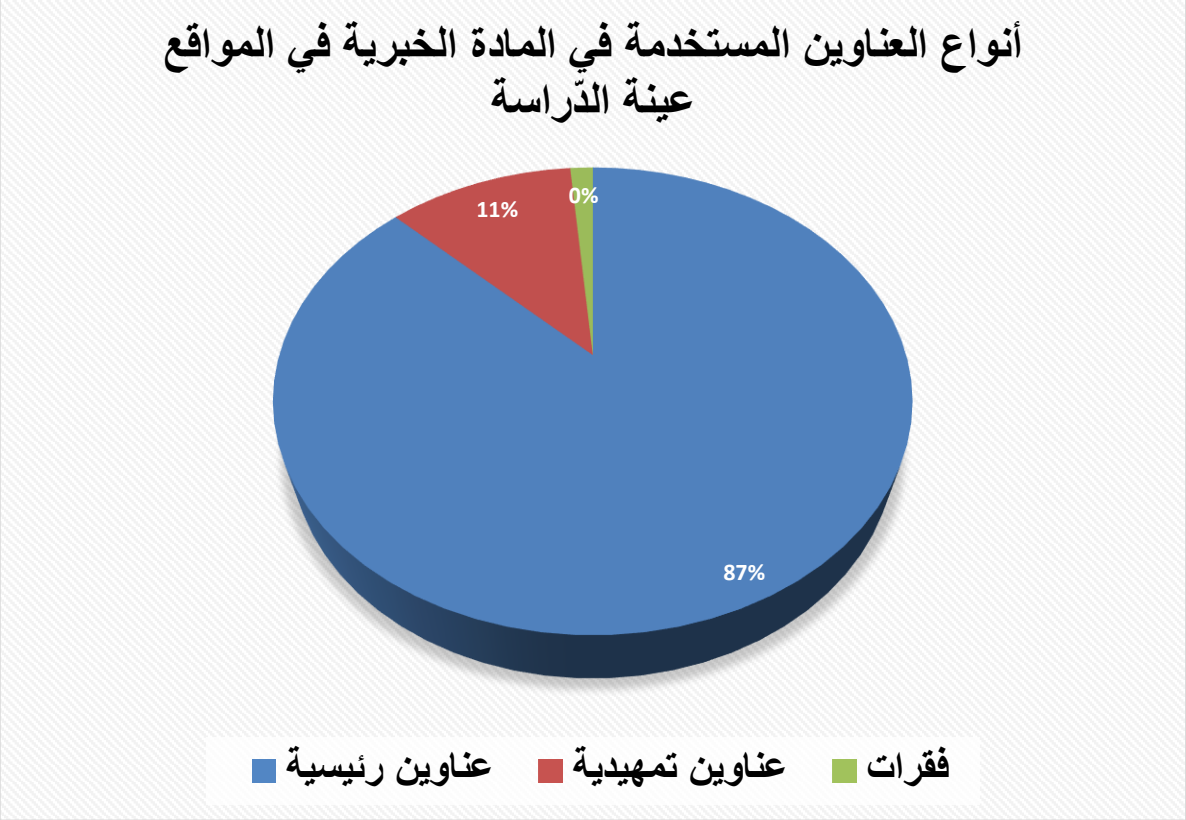

شكل رقم 03: يبين أنواع العناوين المستخدمة في المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن موقع فرانس24 والعربية نت استخدما العناوين الرئيسية المباشرة في أعلى المواضيع والأخبار التي تناولوا فيها موضوع الهجرة غير الشرعية، فقد جاءت أغلب المادة الإعلامية الخبرية التي تطرقت للظاهرة في شكل عناوين رئيسية وهذا ما وضحه الجدول أعلاه من خلال نتيجة 185 عنوان رئيسي لكلا الموقعين ما نسبته 88.52٪، أما العناوين التمهيدية والتي عادة تكون جزءا من العنوان الرئيسي فقدرت ب24 عنوان تمهيديا في كل من موقع فرانس24 والعربية نت وذلك ما نسبته 11.48٪، أما العناوين التي تكون في شكل فقرات فلم يتم استخدامها في كلا الموقعين.

وبالرجوع لنتيجة كل موقع فإن الأرقام أيضا جاءت متفقة مع نتائج الموقعين معا، فنرى أن موقع فرانس24 إستخدم95 عنوان رئيسيا في مادته الإعلامية التي عالجت الموضوع من أصل 115، أي أن أغلب العناوين المستخدمة في المواضيع الخاصة بالهجرة غير الشرعية هي عناوين رئيسية، وذلك بنسبة 82.60٪، لتليها في المرتبة الثانية العناوين التمهيدية بـ 20 عنوان ما نسبته 17.40٪، أما العناوين التي تكون على شكل فقرات فلم يتم استخدامها مطلقا في الموقع.

وبالانتقال "لموقع العربية نت" فإن النتائج لم تختلف عن فرانس24 لأن العناوين الرئيسية هي التي احتلت المرتبة الأولى في المادة الإعلامية التي عالجت الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال 90 تكرارا ما نسبته 95.75%، أما العناوين التمهيدية فقد استخدمت 4 مواضيع فقط خاصة لمعالجة الظاهرة بنسبة 04.25%، ولم يستخدم الموقع أيضا العناوين التي تكون على شكل فقرات في الحديث عن الهجرة غير الشرعية.

نلاحظ من خلال ما جاء في الجدول من نتائج أن كلا الموقعين الخبريين استخدما العناوين الرئيسية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بنسبة عالية وبشكل كبير مقارنة بأنواع العناوين الأخرى، وهذا نظرا لكون العنوان الرئيسي عادة هو الأنسب للأخبار وحتى المقالات وباقي الأنواع الصحفية الأخرى لما يتميز به من خصائص أهمها الدقة والوضوح والإيجاز والاختصار، كل هذه الخصائص جعلته الأنسب بالنسبة للموقعين عينة الدّراسة في أن يكون

المدخل الرئيسي للمواضيع والمواد الخبرية التي عالجت موضوع الهجرة غير الشرعية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن طبيعة الوسيلة الإعلامية الإلكترونية تحتم ذلك لأنها دائمة الآنية والتحديث مما يفرض عليها استخدام العناوين الرئيسية الموجزة الدقيقة.

كما أن تحرير العنوان بشكل جيد أمر في غاية الأهمية عموما وفي الصحافة أو الإعلام الإلكتروني خصوصا، وذلك لكون القارئ أو المتصفح للموقع يتميز بالانتقائية، ويمثل عادة العنوان الصحفي الإلكتروني للقواعد الخاصة بتصميمه والتي لا تختلف عن قواعد تصميم العنوان الصحفي في الجريدة أو التلفزيون مثل الدقة والوضوح والإيجاز. الخ. لكنه يجب أيضا أن ينسجم مع المحتوى العام للموقع الإلكتروني، الذي يرتبط بالآنية والنص الفائق والتفاعلية وتعدد الوسائط، وذلك بتضمينه كلمات مفتاحية تسهل الوصول لخبره.

وبالنظر لنتائج الجدول في الاتجاه المعاكس نرى أن كلا الموقعين لم يتضمنها مطلقا العناوين التي تكون على شكل فقرات، وهذا من وجهة نظري راجع لطبيعة الوسيلة الإعلامية الإلكترونية التي تحتاج دائما للتجديد في مواضعها من جهة ومن جهة أخرى فإن المواقع الإلكترونية تعرض مجموعة كبيرة من المواضيع في صفحتها الرئيسية وحتى في الصفحات الأخرى، مما يجعلها تبني تصميمها على الإيجار الذي لا يمكن توفره العناوين الإخبارية التي تكون في شكل فقرات.

وبالرجوع للدّراسات السابقة المستخدمة في بحثنا هذا نجد أن دراسة "قدة حمزة" المعنونة. كمعالجة للصحافة الوطنية كظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر" نرى أيضا ان نتائجه جاءت مماثلة لنتائج بحثنا مع اختلاف بسيط في كون دراسته توصلت إلا أن الصحف تستخدم أيضا العناوين الإخبارية التي تكون في شكل فقرات، إلا ان نسبة المساحة الخاصة بالعناوين الرئيسية في دراسته قدرت بـ 20٪ من مساحة النص الإجمالي أما العناوين الأخرى فقد جاءت نسبتها مقدرة بـ 2٪ ما يدل على أن الصحف أيضا تستخدم العناوين الرئيسية بشكل كبير في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم 04: يبين نوع الصورة الخبرية والوسائط المتعددة المدعمة للمادة الإخبارية في المواقع عينة الدّراسة

المواقع الإخبارية / الصورة المدعمة	فرانس24		العربية نت		الإتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
صورة خبرية	49	%35	37	%38.95	86	%36.60
صورة شخصية	19	%13.57	11	%11.58	30	%12.77
صورة موضوعة	55	%39.29	33	%34.74	88	%37.45
خرائط	00	%00	00	%00	00	%00
رسوم	00	%00	00	%00	00	%00
فيديو	10	%07.14	08	%08.42	18	%07.65
ملف صوتي	07	%05	06	%06.31	13	%05.53
المجموع	140	%100	95	%100	235	%100

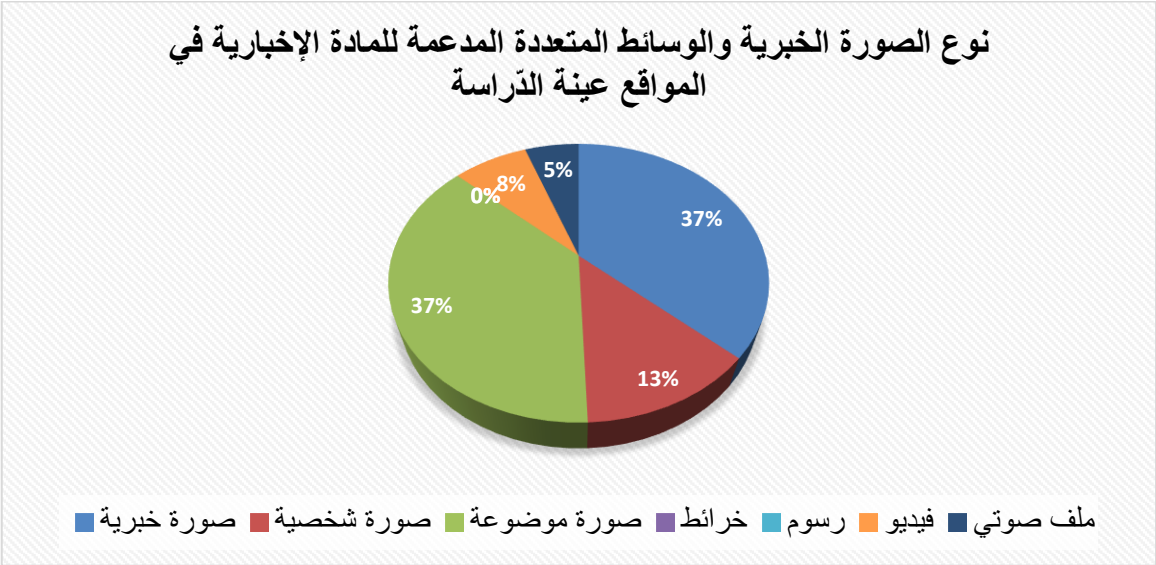

شكل رقم 04: يبين نوع الصورة الخبرية والوسائط المتعددة المدعمة للمادة الإخبارية في المواقع عينة الدّراسة.

في قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه الخاص بطبيعة الصور المستخدمة في تدعيم المادة الخبرية في المواقع الإخبارية عينة الدّراسة يتضح لنا أن كلا الموقعين استخدم بنسبة كبيرة الصور الموضوعية والخبرية، حيث جاءت المرتبة الأولى للصور الموضوعية بتكرار 88 صورة ما نسبته 37.45٪ من النسبة الإجمالية للصور المدعمة للخبر لتأتي في المرتبة الثانية الصور الخبرية بـ 86 تكرار وبنسبة 36.60٪، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت للخرائط والرسوم التي لم تستخدم مطلقا في تدعيم المادة الخبرية لكلا الموقعين أثناء الفترة الزمنية للدّراسة.

ونجد أيضا أن طبيعة الوسيلة الإعلامية فرضت استخدام الفيديوهات والملفات الصوتية في تدعيم المادة الخبرية التي عالجت موضوع الهجرة غير الشرعية ولكن بنسبة ضعيفة مقارنة بالصور الخبرية والموضوعية فكلا الموقعين استخدما 18 فيديو و13ملف صوتي في تدعيمه لمواضيع الهجرة غير الشرعية.

من خلال النتائج السابقة نلاحظ اختلافا بسيطا بين الموقعين من حيث نوعية الصورة المدعمة للمادة الخبرية التي استخدمت بنسبة كبيرة، فنجد أن موقع فرانس24 استخدم الصور الموضوعية بتكرار مقدر بـ 55 وبنسبة 39.29٪، في المرتبة الأولى لتليها الصورة الخبرية بـ 49 تكرار وبنسبة 35٪، أما موقع العربية نت فقد استخدم 37 صورة خبرية بنسبة 38.95٪ من إجمالي الصور المدعمة للمادة الخبرية، ثم تليها الصورة الموضوعية بتكرار 33صورة وبنسبة 34.74٪ من إجمالي الصور المستخدمة في تدعيم المواضيع الخاصة بالهجرة غير الشرعية.

لكن فيما يخص أدنى نسبة في نوعية الصورة المستخدمة فنجد أن كلا الموقعين استخدما الملف الصوتي بشكل قليل فموقع فرانس24 دعم مادته الخبرية بـ 7 ملفات صوتية أما العربية نت فدعمته بـ 6 ملفات.

نحن نعلم أن الصورة الموضوعية هي التي تجسد موضوعا يعبر عنه وقت حدوثه أو بعده، وتبرز أهمية الصورة الموضوعية خاصة عندما يتعلق الأمر بحوادث طبيعية مثل الفيضانات أو غرق أشخاص حاولوا الهجرة بطريقة غير شرعية، فمتصفح الموقع في هذه الحالة ينتظر من هذه الوسيلة أن تطلعه على الموضوع بشكل مفصل من خلال إعطائه الصورة المصاحبة لغرق المهاجرين، أو إلقاء القبض عليهم، فهذه النوعية من الصور تعطي قيمة أكبر للخبر أحسن من الصور الخبرية التي عادة ما تكون من الارشيف، لكنها معبرة عن الموضوع بطريقة غير مباشرة.

هذا ما يبرر الاختلاف الموجود بين الموقعين، ففرانس 24 بحكم تواجده في فرنسا كما ذكرنا سابقا تجعله في قلب الحدث، ففرنسا توجد في نطاق جغرافي يعاني من الهجرة غير الشرعية بشكل مباشر مما يسهل عليه الحصول على صور خاصة بالحدث، عكس " العربية نت" الذي لا يمكنه الحصول عليها لأنه غير متواجد في مكان الحدث، بل يحاول الحصول عليها عادة من خلال شرائها من وسائل إعلامية أخرى مثل وكالات الأنباء العالمية مما يجعله يلجأ في كثير من الأحيان للصور الخبرية التي تدعم الخبر ولو بشكل أقل من الصور الموضوعية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن طبيعة الوسيلة الإعلامية تفرض الآنية في معالجة الموضوع مما يفرض على القائمين على الموقع –نقصد العربية نت– الاهتمام بمعالجة الموضوع في حد ذاته على الاهتمام بالحصول على صورة خاصة به لأن ذلك قد يجعل من الخبر قديما خاصة في الوسائل الإعلامية الإلكترونية.

من هنا يمكن القول إن موقع ""فرانس24"" لديه أسبقية في هذه النقطة تجعله يمتلك قوة أكبر في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل دقيق وموضوعي مقارنة بموقع ""العربية نت"".

جدول رقم 05: يبين العناصر التفاعلية المتاحة للمستخدم حول المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة.

المواقع الإخبارية / العناصر التفاعلية	فرانس24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
تعليق	68	%59.30	60	%63.83	128	%61.24
تصويت	35	%30.43	24	%25.53	59	%28.23
تقديم رأي	12	%10.44	10	%10.64	22	%10.53
حوار	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	115	%100	94	%100	209	%100

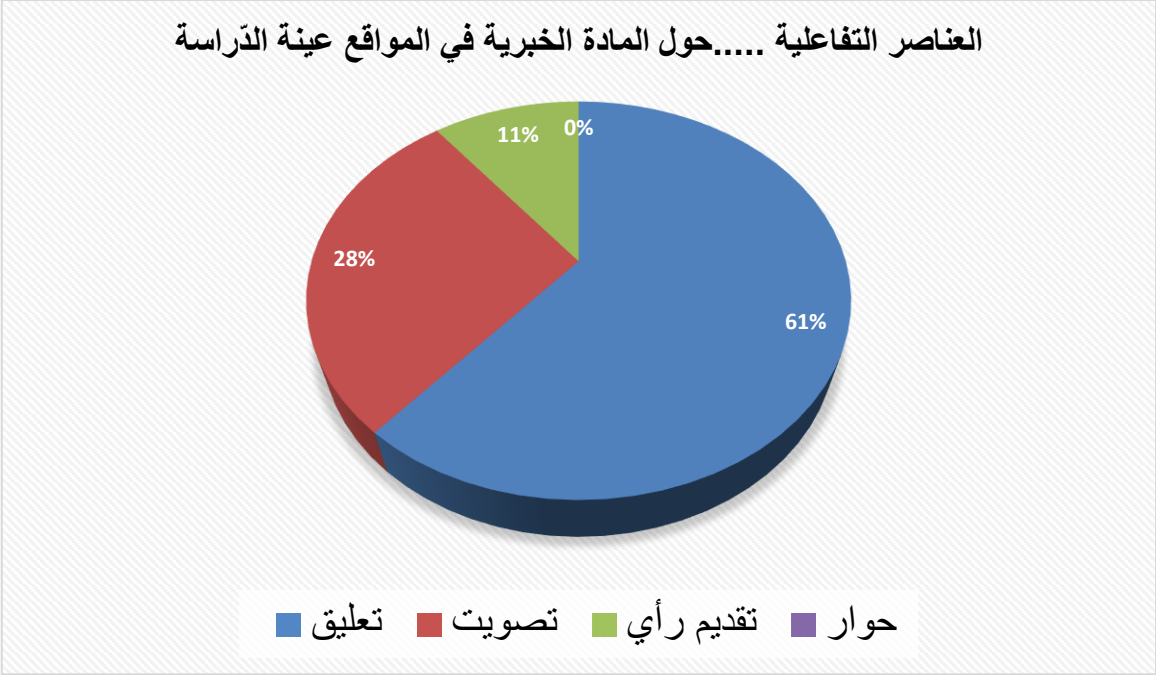

شكل رقم 05: يبين العناصر التفاعلية المتاحة للمستخدم حول المادة الخبرية في المواقع عينة الدّراسة

يتضح أن الموقعان عينة الدّراسة من خلال نتائج الجدول استخدما في كل المواضيع الخاصة بالهجرة غير الشرعية في الفترة الزمنية لعملية التحليل العناصر التفاعلية التي تمكن المستخدم من التفاعل مع الموضوع المطروح.

فظهر أن كلا الموقعين استخدما التعليق على المواضيع الإعلامية الخاصة بالهجرة غير الشرعية من خلال 128 تكرار ما نسبته 61.24٪ من إجمالي العناصر التفاعلية المستخدمة، ثم التصويت بـ 59 تكرار و28.23٪ليأتي في المرتبة الأخيرة الحوار الذي لم يستخدم مطلقا.

وبالرجوع لكل موقع نرى أن هناك اتفاقا من حيث نوع العناصر التفاعلية المستخدمة، فموقع فرانس24 أتاح للمستخدم في 68 مرة التعليق على المواضيع المطروحة حول الهجرة غير الشرعية ما نسبته 59.13٪ من إجمالي العناصر التفاعلية، كما أضاف للمستخدم الحرية في التصويت على هذه المواضيع في 35 مرة ما نسبته30.13٪من كل العناصر التفاعلية المتاحة.

كذلك هو الأمر بالنسبة لموقع "العربية نت" فقد أتاح لمتصفحه لمواضيع الهجرة غير الشرعية في الفترة الزمنية لعملية التحليل 60 فرصة للتعليق على المواد الإعلامية المنشورة ما نسبته 63.83٪ من إجمالي العناصر التفاعلية الأخرى، كما أنه أتاح له فرصة التصويت على هذه المواضيع 24 مرة بنسبة قدرت بـ 25.53٪ من إجمالي العناصر التفاعلية.

كما لاحظنا أيضا أن الموقعين اتفقا من حيث عدم استخدام الحوار أو إتاحة الفرصة للمتصفحين أن يتحاوروا مباشرة مع صاحب الموضوع أو كاتبه.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن الموقعان استخدما التعليق كعملية تفاعلية بينهما وبين المستخدم نظرا لسهولة استخدامه من جهة ومن جهة ثانية تسهل على كاتب الموضوع أو المكلف بالموقع معرفة ردود الأفعال المتعلقة بالموضوع المنشور بشكل سلس وواضح، هذا لا يعني أن التصويت وتقديم الرأي لا يؤديان نفس الغرض ولكن ما هو معروف أن التعليق فيه حرية أكثر من التصويت وتقديم الرأي، لأن هذا الأخير قد يكون حول نقطة معينة جد بسيطة

ودقيقة، كما هو الأمر بالنسبة للتصويت فهو عادة يكون نقطة واحدة ويكون غالبا إجابة على سؤال مغلق يحتمل إجابات محددة تمكن صاحب المادة الخبرية المنشورة أو المكلف بالموقع معرفة اتجاه المستخدمين.

أما التعليق فهو يعطي حرية أكبر للمتصفح لإبداء رأيه حول ما كتب على صفحات هذا الموقع.

وبالحديث عن هذه العناصر التفاعلية أو الروابط الإلكترونية يظهر جليا في الدّراسات السابقة أن كل المواقع الإلكترونية تتيح مجموعة من الروابط لمستخدميها إما للتفاعل مع ما نشر أو لإحالته على نوافذ أخرى تساعده على فهم الموضوع بشكل دقيق وواضح، فنجد مثلا في دراسة تم تقديمها في ملتقى او منتدى الإعلام والاقتصاد للباحثة نوال يوسف بو مشطة تحت عنوان "المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية –الجزيرة نت والعربية نت أنموذجا– أن الوسائط المستخدمة كانت متاحة للمستخدم للاطلاع على الموضوع لكن جاءت نسبتها ضعيفة نوعا ما في هذه الدّراسة مقارنة بدراستنا.

أما دراسة الباحث (أحمد عبد الله عبد الرحمان عوض الله) المعنونة بـ "الأطر الخبرية للعدوان على غزة عام2012 في مواقع الفضائيات الأجنبية الإلكترونية باللغة العربية –دراسة تحليلية مقارنة." فقد جاءت نتائجها فيما يخص توفر الوسائط المتعددة مخالفة لدراستنا حيث ذكر أن ما نسبته 59.6٪ من المواضيع التي تناولت العدوان على غزة لا توفر وسائط متعددة، أما توفر الروابط الإلكترونية التي تثري الموضوع فقد كانت نسبتها عالية حيث بلغت 81.30٪ وهذا ما يتوافق ودراستنا.

جدول رقم 06: نوع المضمون الإعلامي المقدم في المواقع الإخبارية حول الهجرة غير الشرعية

المواقع الإخبارية / نوع المضمون الإعلامي	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	47	%40.87	33	%35.11	80	%38.28
أمني	23	%20	31	%32.98	54	%25.84
قانوني	19	%16.53	11	%11.70	30	%14.35
اجتماعي	13	%11.30	14	%14.89	27	%12.92
اقتصادي	13	%11.30	05	%05.32	18	%08.61
ثقافي	00	%00	00	%00	00	%00
المجمـــــوع	115	%100	94	%100	209	%100

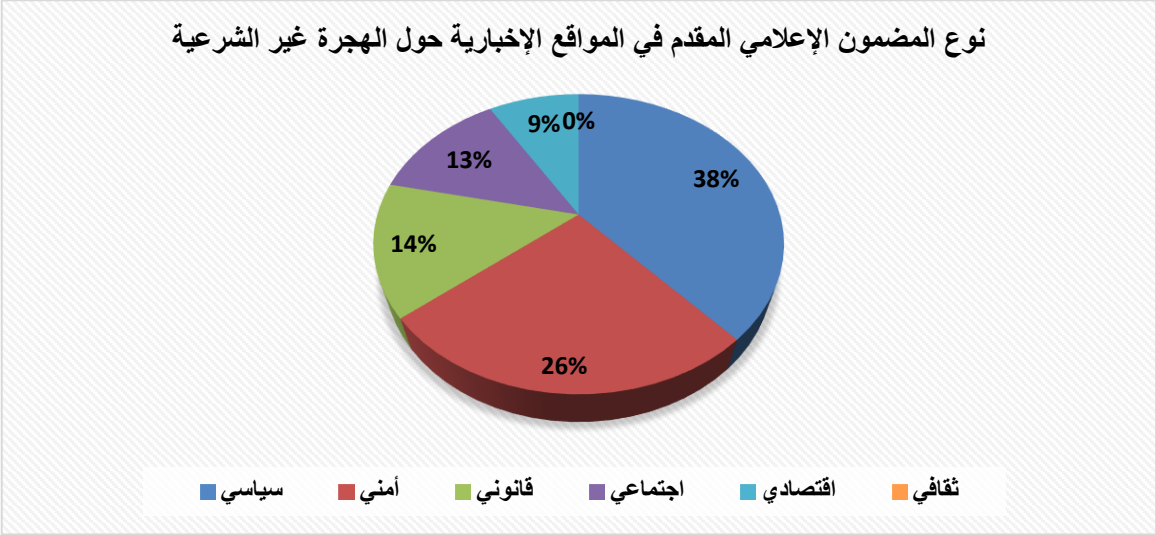

شكل رقم 06: نوع المضمون الإعلامي المقدم في المواقع الإخبارية حول الهجرة غير الشرعية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الهجرة غير الشرعية تتم معالجتها من خلال المواضيع السياسية أكثر شيء، فنجد مجموع المواضيع السياسية التي عالجت الظاهرة قد وصلت إلى 80 موضوعا ما نسبته 38.28% من إجمالي المواضيع، ثم جاءت المواضيع الأمنية في المرتبة الثانية بـ 58 موضوع في كلا الموقعين بنسبة قدرت بـ 25.84%، أما المرتبة الأخيرة للمواضيع الثقافية، فالموقعين لم يبرزا مواضيع تتحدث عن الهجرة غير الشرعية من الجانب الثقافي مطلقا.

وبالحديث عن كل موقع على حدا لا نجد اختلافا كبيرا حاصلا في نوعية المواضيع التي عالجت الظاهرة، ونبدأ بموقع فرانس 24 الذي عالج الهجرة غير الشرعية من خلال 47 موضوع سياسي بنسبة قدرت بـ 40.87%، ثم جاءت المواضيع الأمنية في المرتبة الثانية بـ 23 موضوعا ما نسبته 20% من إجمالي المواضيع التي عالجت الظاهرة، ولم تكن هناك مواضيع ثقافية لإبراز الهجرة غير الشرعية من هذه الناحية في الموقع.

أما موقع العربية نت فلم يختلف بشكل كبير عن فرانس 24 من ناحية المراتب الخاصة بالمواضيع التي حاولت إبراز ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فنجد المواضيع السياسية في المرتبة الأولى بـ 33 موضوعا أي بنسبة قدرت بـ 35.11%، ولم تأتي المرتبة الثانية بعيدة عن الأولى فقد كان هناك 31 موضوعا أمنيا عالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية بنسبة بلغت 32.98%، وكموقع فرانس 24، لم يعالج موقع العربية نت الظاهرة بموضوعات ثقافية.

بالمقارنة بين الموقعين فإننا نجد اختلافا في ترتيب المواضيع التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولكن الاختلاف الواضح هو أن موقع فرانس 24 كانت النسب متفاوتة بين المرتبة الأولى والثانية أو بالأحرى بين المواضيع السياسية والأمنية حيث أن الفرق بينهما بلغ 20%، أما العربية نت فقد كانت النسب متقاربة لدرجة كبيرة حيث وصل الفرق بينهما ما يقارب 03% فقط.

بالنظر لهذه النتائج نجد أن فرانس 24 حاول إبراز الهجرة غير الشرعية من خلال المواضيع السياسية أكثر وما تسمى الأطر السياسية وفقا لنظرية الأطر الخبرية، أما العربية نت فقد كان التقارب واضحا كما قلنا بين الأطر السياسية والأمنية مما يوضح أن العربية نت حاول إبراز الأطر الأمنية أيضا إلى جانب الأطر السياسية، وهذا حسب "نموذج شيوفل" الخاص بنظرية الأطر الخبرية الذي يعتبر أن المدخلات التي هي عبارة عن العديد من المتغيرات كالضغوطات التنظيمية والأيديولوجية والاتجاهات هي من تساهم من خلال تفاعلها في إبراز المخرجات التي تسمى الأطر الإعلامية للوسيلة أو الصحفي، والذي يظهر جليا في موقع العربية نت، حيث أن النظام السياسي الذي تعمل فيه هذه الوسيلة الإعلامية هو من ساهم بشكل كبير في إبرازها للمواضيع الأمنية التي تتكلم عن الهجرة غير الشرعية، فالموقع تابع للنظام السعودي الذي يتكلم ويحاول في كل مرة إظهار سلبيات الحرب السورية والتي من ضمنها الهجرة غير الشرعية، والتي هي من وجهة نظره راجعة بشكل كبير وخاصة في سوريا إلى انعدام الأمل بسبب الحرب الموجودة على الأراضي السورية.

جدول رقم 07: يبين أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول المنشأ

المواقع الإخبارية / أسباب الهجرة غير الشرعية لبلد المنشأ	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
البطالة ونقص فرص العمل	43	%15.64	35	%22.73	121	%28.21
مشاكل اجتماعية وعائلية	28	%10.18	12	%07.79	40	%09.32
الفقر وانخفاض مستوى المعيشة	91	%33.09	29	%18.83	120	%27.97
مشاكل سياسية وأمنية	113	%41.09	78	%50.65	148	%34.50
المجمـــــوع	275	%100	154	%100	429	%100

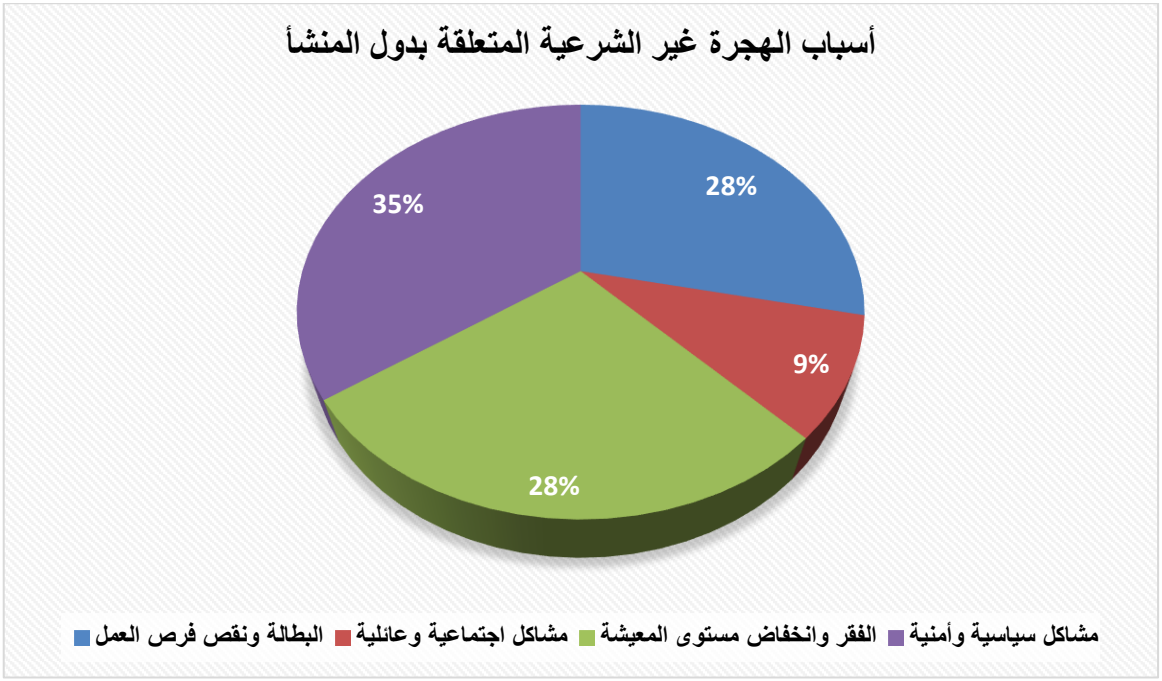

شكل رقم 07: يبين أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول المنشأ

إن القراءة الظاهرة لبيانات الجدول أعلاه تبين أن السياسة التحريرية للموقعين تختلف من حيث نوعية الأطر الخاصة بالأسباب التي يحاول كل موقع إبرازها في المواضيع التي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

فنجد أن موقع فرانس 24 أظهر في معالجته الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية أن أهم سبب متعلق بالدول المصدرة للمهاجرين هو المشاكل السياسية والأمنية، وقد ظهرت هذه الأسباب في 113 مرة من خلال المعالجة الإعلامية وبنسبة قدرت بـ 41.09%، ونفس الأمر بالنسبة لموقع العربية نت فقد حاول إبراز أن المشاكل السياسية والأمنية هي التي تساهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال ظهورها في 78 موضوع أثناء المعالجة الإعلامية بنسبة قدرت بـ 50.65%.

وقد جاءت السياسة التحريرية مختلفة في المرتبة الثانية الخاصة بأطر الأسباب، فقد جاء إطار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة كثاني أهم سبب حاول موقع فرانس 24 إبرازه من خلال المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكان ظهور هذا السبب في الموقع لـ 91 مرة في المواضيع المطروحة بنسبة قدرت بـ 33.09%.

وبالانتقال إلى موقع "العربية نت" نجد أن المرتبة الثانية لأطر السباب المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، والتي تساهم فيها الدول الأم هو البطالة ونقص فرص العمل الذي تم تكراره في المادة الخبرية لـ 35 مرة ما نسبته 22.73%.

هذا الاختلاف كان في المرتبة الثانية فقط، فقد عاد الموقعان للاتفاق حول آخر مرتبة بالنسبة لأطر الأسباب الخاصة بالهجرة غير الشرعية التي عادت لإطار المشاكل الاجتماعية والعائلية، وذلك بتكرار إجمالي قدر بـ 40 مرة وبنسبة 09.32%.

من خلال تحليل النتائج أعلاه يتضح أن كلا الموقعين له سياسته التحريرية الخاصة بإبراز سبب دون الآخر، وهذا ما أكدته نظرية الأطر الخبرية من خلال وضعها لمجموعة من

الآليات والأدوات الخاصة بوضع إبراز أطر دون سواها، لذا يمكننا القول أن الموقعين استخدما ما يسمى بـ "آلية الإبراز" التي تعكس حسب النظرية قيام وسائل الإعلام بنوع من الاختيارات، حيث يتم انتقاء بعض الجوانب والتركيز عليها بحيث تظل باقية في الأذهان من خلال التكرار والربط بينها وبين رموز أخرى مما يطرح في النهاية قراءة معينة للحدث.

وقد اتفق الموقعان على إبراز المشاكل السياسية والأمنية كأهم سبب يساهم في ازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نظرا لكون عدم الاستقرار السياسي والأمني يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في انتشار آفات معينة مثل: الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للأفراد داخل البلد المصدر للمهاجرين غير الشرعيين، أي أن هذا السبب ووفقا لموقع "فرانس 24" و"العربية نت" هو من يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى كالتي ذكرناها سابقا والتي تساهم في ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية.

جدول 08: يبين أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول الاستقبال

المواقع الإخبارية / أسباب الهجرة غير الشرعية الخاصة بدول الاستقبال	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
توفر فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة	122	%65.24	39	%29.10	161	%50.16
التقدم الحضاري	17	%09.09	07	%05.22	24	%07.48
توفر الاستقرار الأمني والاجتماعي	48	%25.67	88	%65.68	136	%42.36
المجمـــــوع	187	100	134	100	321	100

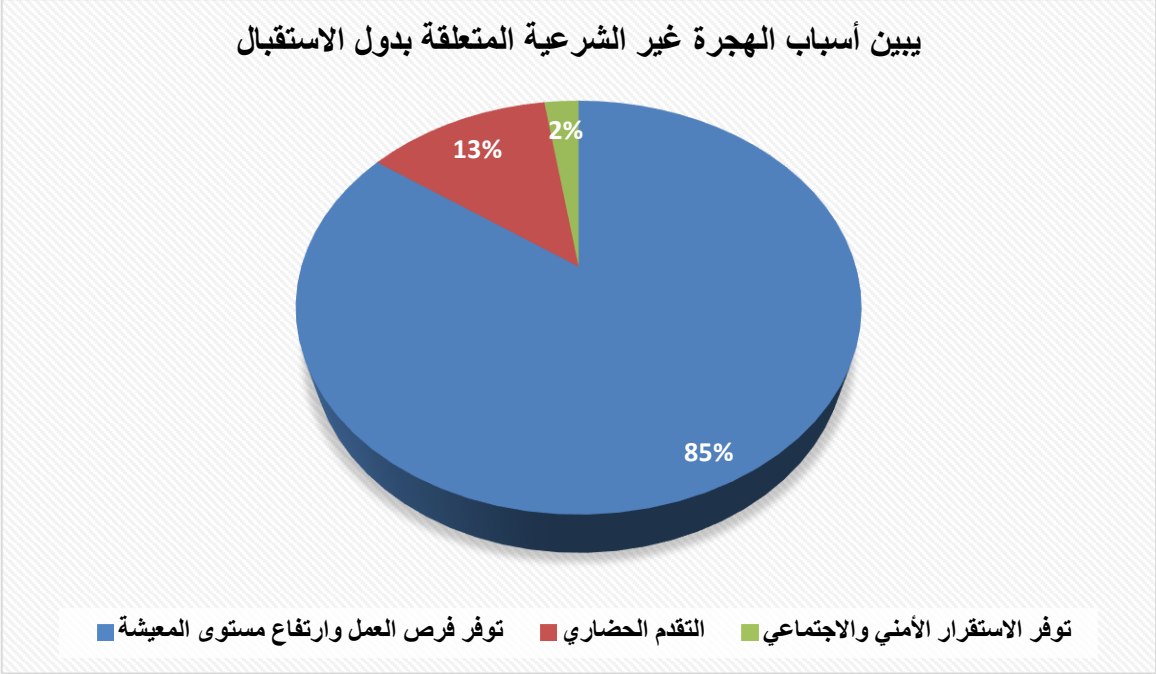

شكل رقم 08: يبين أسباب الهجرة غير الشرعية المتعلقة بدول الاستقبال

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الموقعان عينة الدراسة ذكرا من خلال معالجتهما لظاهرة الهجرة غير الشرعية أن أهم سبب يستقطب المهاجرين للذهاب إلى الدول المتقدمة هو توفر فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة، وكان الاتجاه العام للموقعين هو 161 تكرار ما نسبته 50.16%، مما جعله يحتل المرتبة الأولى، أما الثانية فعادت لتوفر الاستقرار الأمني والاجتماعي في الدول المتقدمة، وجاء ذلك من خلال 136 تكرار وبنسبة 42.36%، أما المرتبة الأخيرة فقد عادت لسبب التقدم الحضاري بنسبة 07.48%.

هذه النتائج تعبر عن الاتجاه العام لكلا الموقعين، أما نتائج كل موقع فنجد فيها اختلافا من ناحية ترتيب الأسباب الخاصة بالدول المستقطبة للمهاجرين، فيظهر أن توفر الاستقرار الأمني والسياسي هو السبب الأول بالنسبة "للعربية نت" من خلال 88 تكرار وبنسبة 65.68%، أما موقع فرانس 24 فقد أظهر من خلال معالجته لظاهرة الهجرة غير الشرعية أن أهم سبب يستقطب الأشخاص في الدول النامية للهرجة هو توفر فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة بتكرار مقدر بـ 122 ونسبة 65.24% من إجمالي الأسباب المذكورة.

هذا من جهة، من جهة أخرى يبقى الاتفاق موجودا فيما يخص المرتبة الأخيرة، فكل من "فرانس 24" و"العربية نت" أظهر من خلال معالجتهما الإعلامية للهجرة غير الشرعية أن التقدم الحضاري لا يمثل سببا مهما في ارتفاع نسبة الهجرة، وذلك ما عبر عنه الموقع الأول من خلال نسبة 09.09% و05.22% بالنسبة "للعربية نت".

من خلال النتائج المذكورة سابقا يتضح أن السياسة التحريرية لكل موقع تختلف عن بعضها البعض، فموقع "فرانس 24" حاول إبراز إطار الأسباب المتعلقة بالدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين من خلال نسب توفر فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة، وهذا الغرض معين راجع للسياسة الإعلامية للموقع التابع في الأصل لدولة أوروبية تعاني بشكل كبير من الهجرة غير الشرعية، أما موقع "العربية من" فقد حاول إبراز إطار الاستقرار الأمني

والسياسي أكثر من غيره في محاولة منه لإعطاء قيمة أكبر للجانب السياسي الذي يعد أهم الأمور والأسباب التي تساعد على تقدم هذه الدول.

كما نرى أن كلا الموقعين عالج الظاهرة ضمن إطار مجرد يتسم بالعمومية في طرح الأسباب، وهذا ما يتوافق ونموذج Lyengaret Simon الخاص بنظرية الأطر الخبرية الذي يرى أن هناك نوعان من الأطر تستخدمها وسائل الإعلام في معالجتها للقضايا المطروحة هما: "الإطار الملموس" و "الإطار المجرد"، هذا الأخير الذي يحاول تقديم براهين ودلالات عامة ويقدم وصفا أوسع للظاهرة.

جدول رقم 09: يبين آثار الهجرة غير الشرعية في المادة الخبرية في الموقعين عينة الدراسة

المواقع الإخبارية / آثار الهجـرة غيـر الشرعية	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
الموت	71	%48.63	41	%39.81	112	%44.98
النقل إلى المستشفى	23	%15.75	19	%18.44	42	%16.87
الاعتقال والسجن	41	%28.08	27	%26.21	68	%27.32
الوصول بأمان	07	%04.79	02	%01.95	09	%03.61
الندم والعودة	00	%00	09	%08.74	09	%03.61
محاولة الهجرة مرة أخرى	04	%02.75	05	%04.85	09	%03.61
المجمـــــوع	146	%100	103	%100	249	%100

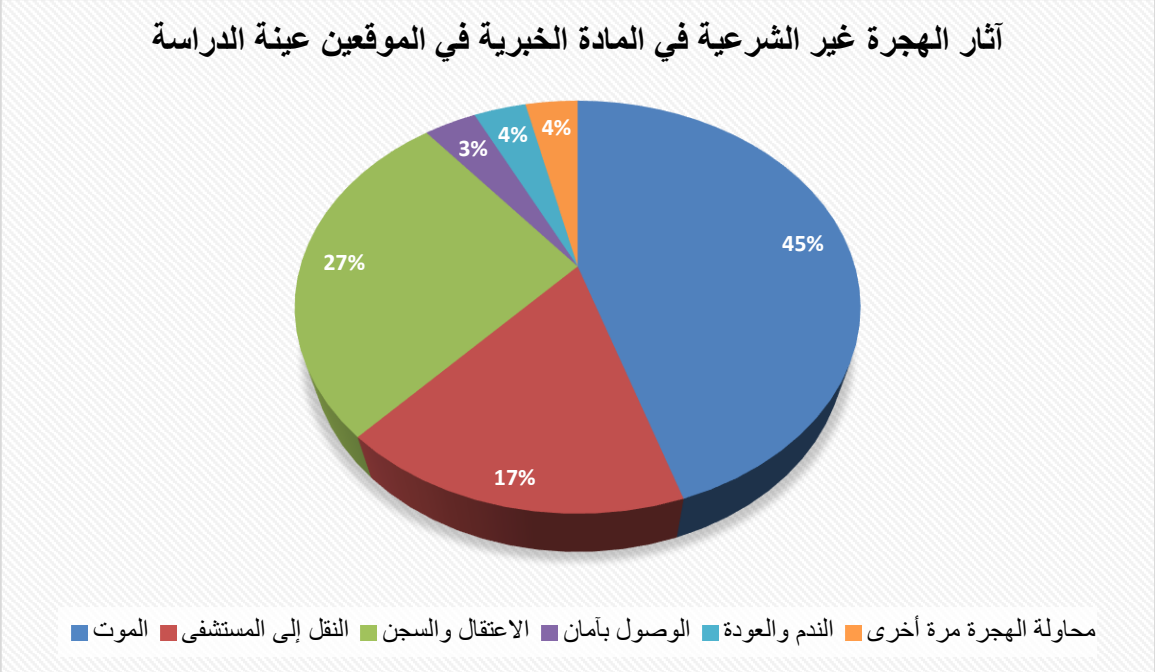

شكل رقم 09: يبين آثار الهجرة غير الشرعية في المادة الخبرية في الموقعين عينة الدراسة

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه أظهرت بياناته أن المواد الخبرية التي خضعت للدراسة فيها يخص الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أن الاتجاه العام للمواقع الإخبارية عينة الدراسة ذكر أن أغلب الذين يحاولون الهجرة غير الشرعية يغرقون في عرض البحر ويموتون، وكانت النتيجة المعبرة عن الموت في المواقع أثناء عملية التحليل قد بلغت 112 تكرار وبنسبة قدرت ب 44.98% من إجمالي الآثار الموجودة في المادة الإعلامية لتحتل المرتبة الأولى، بعدها جاء في المرتبة الثانية الاعتقال والسجن بـ 42 تكرار وبنسبة 16.87%، أما المرتبة الأخيرة بالنسبة للاتجاه العام للموقعين، فكانت معبرة عن ثلاثة عناصر الوصول بأمان والندم والعودة ومحاولة الهجرة مرة أخرى بنسب متساوية قدرت بـ 03.61% لكل منهم.

وبقراءة نتائج كل موقع لوحده، فإننا لا نجد اختلافا كبيرا في نوع الأطر الخاصة بالآثار التي حاول كل موقع إبرازها للجمهور، فموقع "فرانس 24" ذكر في المواد الإخبارية التي عالج بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية 71 مرة أن الأشخاص الذيم حاولوا الهجرة بطريقة غير شرعية قد ماتوا، وعبر هذا التكرار عن نسبة تقدر بـ 48.63%، ثم جاء في المرتبة الثانية الاعتقال والسجن للمهاجرين غير الشرعيين بتكرار مقدر بـ 41 مرة وبنسبة 28.08%، أما المرتبة الأخيرة فكانت لعنصر الندم والعودة الذي لم يظهر مطلقا في المادة الإعلامية التي عالجت الهجرة غير الشرعية في موقع فرانس 24.

أما "العربية نت" فكانت نتائجه متوافقة لحد كبير مع "فرانس 24" من المرتبة الأولى والثانية، فالموقع تكرر فيه الحديث عن موت المهاجرين 41 مرة وبنسبة قدرت بـ 39.81% من إجمالي الآثار المعروضة، كما أن الاعتقال والسجن تم تداوله في المواد الخبرية للموقع 27 مرة بنسبة 26.21%، أما المرتبة الأخيرة فقد اختلفت عن "فرانس 24" حيت كانت أدنى نسبة لعنصر الوصول بأمان، وذلك بتكرار مرتين وبنسبة 01.95%.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن كلا الموقعين حاولا من خلال معالجتهما لظاهرة الهجرة غير الشرعية إبراز مجموعة من الأطر الخاصة بالآثار أو النتائج التي تحدث

للمهاجرين بطريقة غير شرعية، فالاتجاه العام أظهر أن الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أغلبها تصل إلى الموت، لأنها تكون بطرق صعبة وخطيرة مثل: القوارب الصغيرة التي تحمل أعدادا هائلة من البشر والتي غالبها لا تصل إلى البر الآخر بل تغرق.

هذه المعالجة تحاول بالضرورة القيام بوظيفة معينة وهي محاولة الحدث من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إظهارها للنتائج السلبية لها، كما أنها تحاول تقييم الظاهرة من خلال ما وصلت إليه، وهذا نفس الأمر الذي ذكره "روبرت إنتمان" في نموذجه الخاص بنظرية تحليل الأطر الخبرية، حيث قال أن هناك أربع وظائف للأطر الإعلامية أهمها: تقديم تقييمات للقضية أو الحدث المعروض على وسائل الإعلام، وذلك بالتأكيد لإيصال رسالة معينة للجمهور والمستخدمين مفادها أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة سلبية يجب العدول عنها.

جدول رقم 10: يوضح الحلول المقترحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المادة الخبرية المقدمين في المواقع عينة الدراسة

المواقع الإخبارية / الاتجاه نحو الهجرة الشرعية	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
سن قوانين وإجراءات أمنية صارمة	81	%60.00	44	%40.00	125	%51.02
ضرورة تضاعف الجهود بين الدول والمجتمع المدني	38	%28.15	32	%29.09	70	%28.58
تنمية الدول المصدرة للهجرة	00	%00	05	%04.55	05	%02.01
تشجيع الهجرة الشرعية	00	%00	00	%00	00	%00
تنظيم ملتقيات حول الهجرة	16	%11.85	29	%26.36	45	%18.39
المجمـــــوع	135	%100	110	%100	245	%100

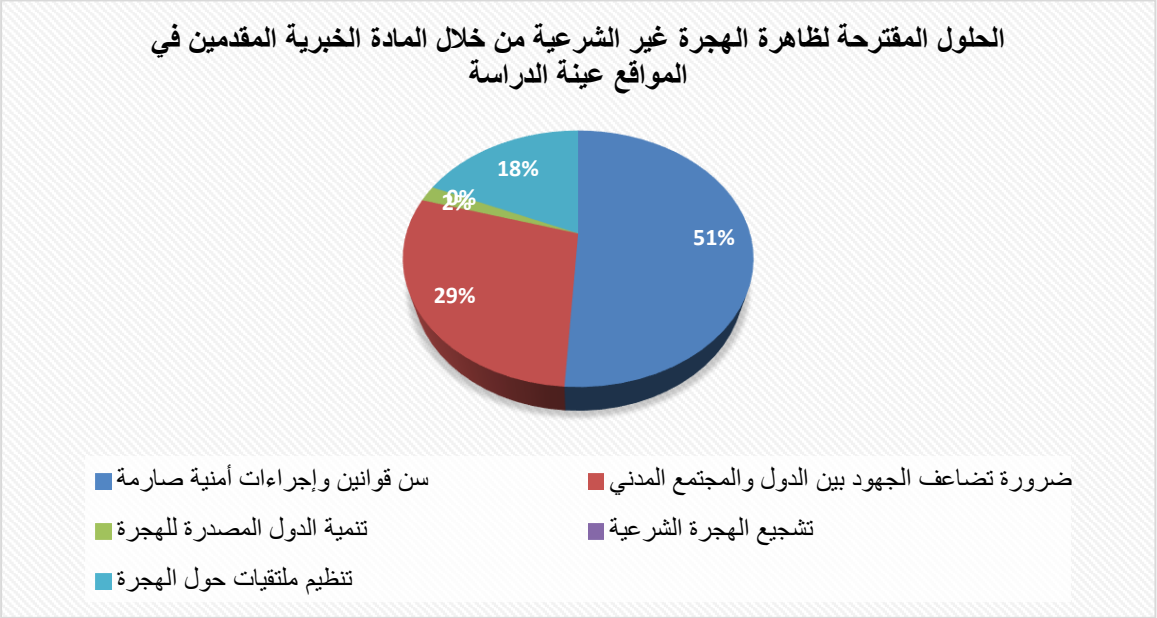

شكل رقم 10: يوضح الحلول المقترحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المادة الخبرية المقدمين في المواقع عينة الدراسة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن التجاه العام للمواقع عينة الدراسة يظهر من خلال معالجته لظاهرة الهجرة غير الشرعية أن سن القوانين الرادعة والإجراءات الأمنية الصارمة، من شأنه أن يردع ظاهرة الهجرة غير الشرعية حسب ما اقترحه كلا الموقعين من خلال المادة الإخبارية المقدمة، وذلك ما وضحته نسبة 51.02% كأعلى نسبة من بين جملة النسب الأخرى الموزعة على المقترحات الأخرى الواردة في شأن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وبتكرار قدر بـ 125 لكلا الموقعين.

أما باقي النسب المئوية الأخرى لمقترحات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المادة الخبرية الخاصة بكل من موقع "فرانس 24" و "العربية نت"، فتوزعت بنسب غير متكافئة لصالح كل من: مقترح ضرورة تضافر الجمهور بين الدول والمجتمع المدني بنسبة 28.58% وبتكرار قدر بـ 70، مقترح تنمية الدول المصدرة للهجرة بنسبة 02.01% كأدنى نسبة وتكرار ضعيف قدره 05، مقترح تنظيم ملتقيات حول الهجرة لرفع مستوى الوعي لدى المتلقي وذلك بنسبة تقدر بـ 18.39% وبتكرار أعلى من تكرار المقترح السابق والذي قدر بـ 45.

أما عن مقترح تشجيع الهجرة الشرعية كبديل مناسب للهجرة غير الشرعية، فلم تحقق أدنى نسبة يمكن ذكرها، إذا لم تتناوله المادة الإخبارية المقدمة في المواقع –عينة الدراسة– بعين الاعتبار، كل مقترح من شأنه أن يحدث تغييرا في مسار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كانت تلك كقراءة في الاتجاه العام للحلول المقترحة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال المادة الإخبارية المقدمة في المواقع –عينة الدراسة–، أما بالرجوع لنتائج هذه المقترحات لكل موقع على حدا، فقد أظهرت النسب أن مقترح سن القوانين والإجراءات الأمنية الصارمة قد تصدر باقي المقترحات لدى كل من الموقعين، وذلك بنسبة 60% وبتكرار قدر بـ 81 لموقع "فرانس 24" مقارنة بموقع "العربية نت" الذي حقق نسبة مئوية قدرت بـ 40% وتكرار قدر بـ 44.

بينما حظي اقتراح ضرورة تضافر الجهود بين الدول والمجتمع المدني بالمرتبة الثانية لكلا الموقعين، وبنسبة قدرت بـ 28.15% وبتكرار قدر بـ 38 بالنسبة لموقع "فرانس 24"، وبنسبة 29.09% وتكرار قدر بـ 32 بالنسبة لموقع "العربية نت"، في حين تصدر مقترح تنظيم ملتقيات حول الهجرة المرتبة الثالثة لدى كلا الموقعين وبنسبة مئوية قدرت بـ 11.85% وتكرار قدر بـ 16 بالنسبة لموقع "فرانس 24" مقارنة بالنسبة المئوية الأعلى نسبيا بالنسبة لموقع "العربية نت" المقدرة بـ 26.36%والتكرار المقدر بـ 29.

أما عن رابع مقترح فقد حاز عليه تنمية الدول المصدرة للهجرة كل ستصدي للظاهرة وذلك بنسبة قدرت بـ 04.55% وبتكرار قدر بـ 05 بالنسبة لموقع "العربية نت"، أما عن مواقع "فرانس 24" فلن يرد اقتراح هذا الحل في مضامين المادة الإخبارية المقدمة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

في آخر هذه القراءة لنتائج هذا الجدول تجدر الإشارة إلى أن تشجيع الهجرة الشرعية كحل مقترح للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لم يحظى بالاهتمام لدى الموقعين، إذ لم يرد تناوله من قبل محتويات المواد الإخبارية مطلقا في المواقع –عينة الدراسة–.

جدول رقم 11: يبين اتجاه المواقع الإخبارية في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المواقع الإخبارية / الحلول المقترحـــــة	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	08	%06.95	10	%10.64	18	%08.61
سلبي	95	%82.61	75	%79.78	170	%81.34
محايد	12	%10.44	09	%09.58	21	%10.05
المجمـــــوع	115	%100	94	%100	209	%100

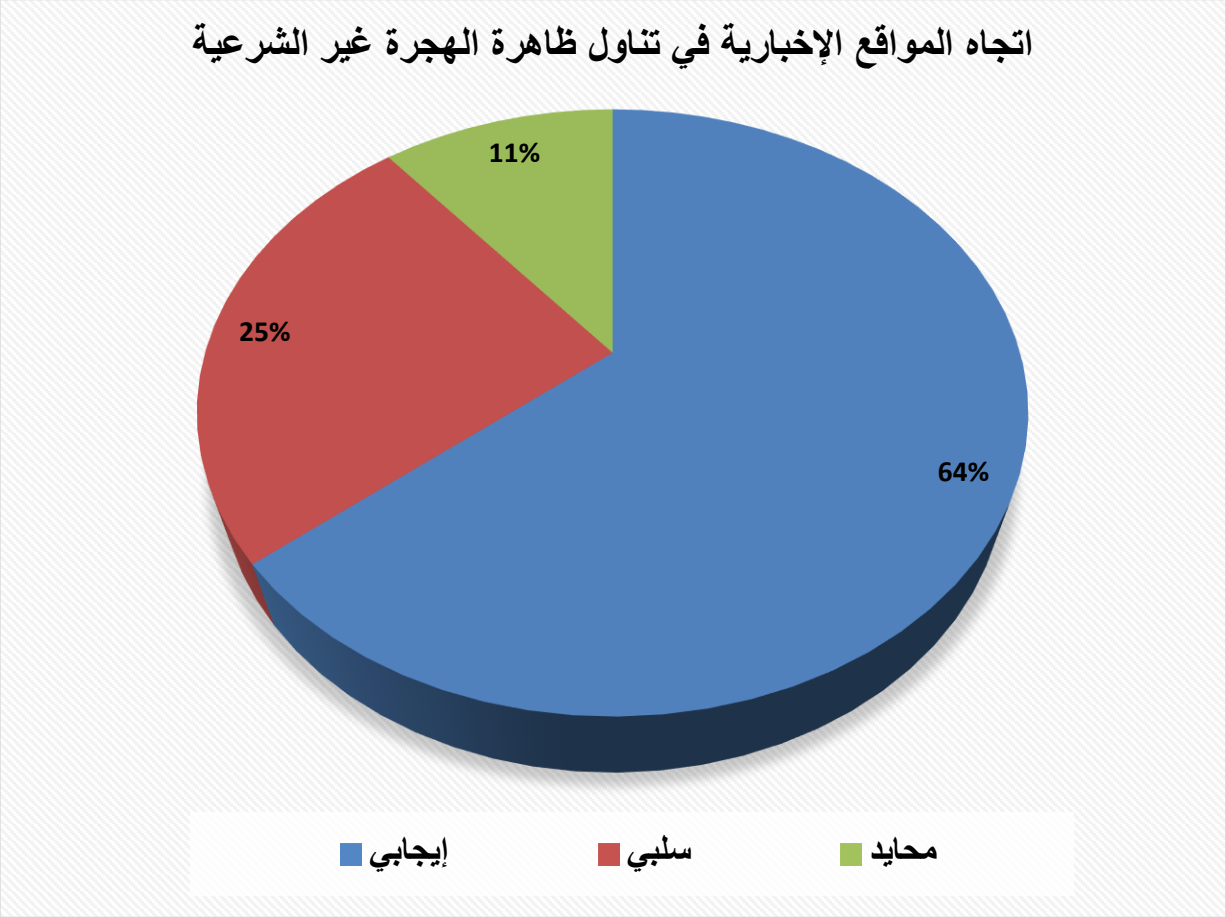

شكل رقم 11: يبين اتجاه المواقع الإخبارية في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يتضح من خلال نتائج الجدول المتعلق باتجاه المواقع الإخبارية في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية أن كلا الموقعين يبينان موقفا سلبيا إزاء هذه الظاهرة، وذلك من خلال ما وضحته النسبة المئوية المقدرة بـ 81.34%. في حين حقق الموقف والاتجاه المحايد للموقعين ما نسبته 10.05%، أما أقل نسبة والمقدرة بـ 08.61% وبأدنى تكرار قدر بـ 18 مثله الاتجاه الإيجابي للموقعين.

وبقراءة أكثر تفعيلا لنتائج اتجاه الموقعين في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية فقد احتلت نسبة الاتجاه السلبي باقي النسب الأخرى، حيث قدرت بـ 82.61% بالنسبة لموقع "فرانس 24" وبتكرار قدر بـ 95، أما بالنسبة لموقع "العربية نت" فقد قدرت نسبة الاتجاه السلبي بـ 79.78% وبتكرار قدر بـ 75.

أما بالنسبة للاتجاه الإيجابي تناول الظاهرة، فقد حقق نسبة قدرت بـ 06.95% بالنسبة لموقع "فرانس 24"، ونسبة مئوية أعلى نوعا ما قدرت بـ 10.64% بالنسبة لموقع "العربية نت" كأدنى النسب في الاتجاهات الثلاث.

بينما مثلت نسب الاتجاه المحايد النسب الوسطى في ترتيب نسب الاتجاهات الثلاث، حيث بلغت بالنسبة لموقع "فرانس 24" 10.44% وبتكرار قدر بـ 12، بينما بلغت النسبة لدى موقع "العربية نت" 09.58% وبتكرار قدر بـ 09 كتكرار لا يختلف كثيرا عما هو عليه موقع "فرانس 24".

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول نلاحظ أن هناك اتفاق بين الموقعين من حيث الاتجاه في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فموقع فرانس 24 حاول إبراز الظاهرة بشكل سلبي وبنسبة عالية طبعت على أغلب المواضيع، ونفس الشيء بالنسبة لموقع العربية نت، ويمكن القول أن هذا الاتجاه السلبي السائد في المواقع عينة الدراسة راجع للآثار السلبية التي تخلفها الظاهرة مثل الغرق والموت والاعتقال، فأغلب الأشخاص الذين يحاولون الهجرة بطريقة غير

شرعية يلقون مصير الموت أو الاعتقال أو حتى الذين يصلون إلى الطرف الآخر من البحر يعيشون أوضاع مزرية، كل هذه المعطيات السلبية تم إبرازها بشكل كبير في الموقع عينة الدراسة.

وقد جاءت نتائج دراستنا متفقة بشكل كلي مع دراسة قرة حمزة التي قامت بتحليل الصحف الجزائرية التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث كانت معالجة الصحف عينة الدراسة للموضوع بشكل غلب عليه الاتجاه السلبي أكثر من الإيجابي.

جدول رقم 12: يبين اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة حول الهجرة غير الشرعية

المواقع الإخبارية / الحلول المقترحة	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	74	%64.35	26	%27.66	100	%17.84
سلبي	17	%14.78	53	%56.38	70	%33.50
محايد	24	%20.87	15	%15.96	39	%18.66
المجمـــــوع	115	%100	94	%100	209	%100

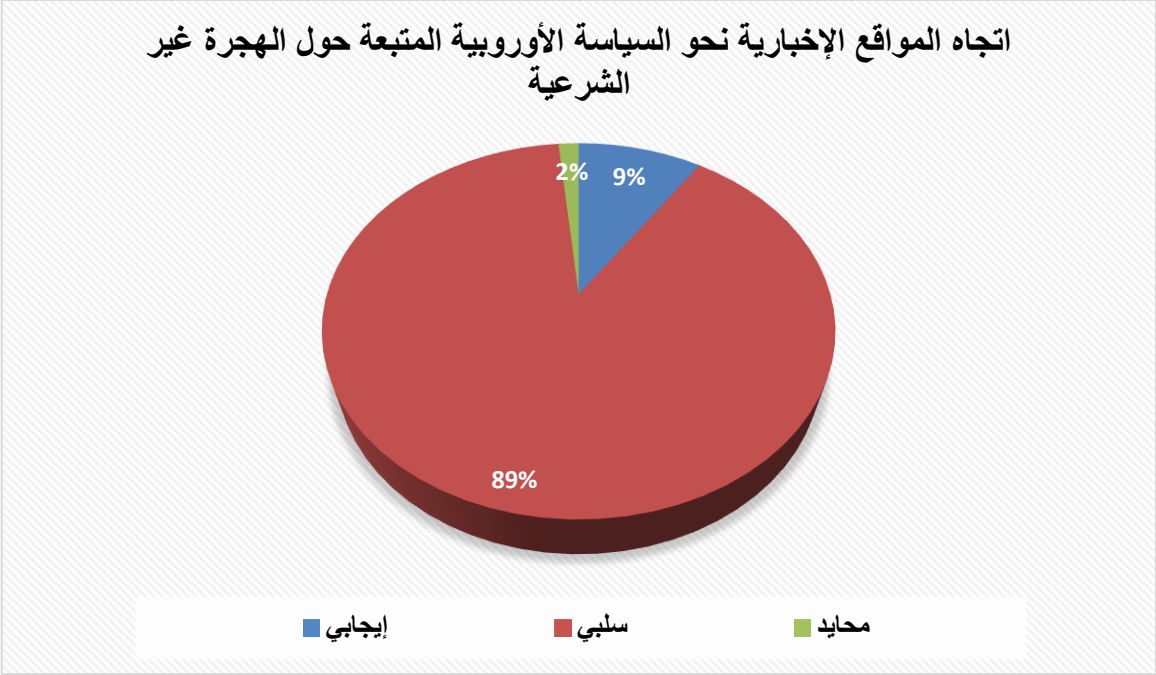

شكل رقم 12: يبين اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة حول الهجرة غير الشرعية

وفقا لما أشارت إليه نتائج الجدول أعلاه، والمتعلق اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة فيما يخص الهجرة غير الشرعية يتضح عموما أنها تتخذ موقفا إيجابيا وفق ما وضحته النسبة المئوية المقدرة بـ 17.84% مقارنة بالمواقف الأخرى (السلبية والمحايدة)، حيث حظيت نسبة الاتجاه السلبي بـ 33.50% بينما حظيت نسبة الاتجاه المحايد بالنسبة الأقل والمقدرة بـ 18.66%.

أما عن موقف واتجاه موقفي الدراسة نحو السياسة الأوروبية المتبعة إزاء ظاهرة الهجرة غير الشرعية كل على حدا.

فنكتشف من خلال قراءة الجدول ونتائجه أن الموقف متباين لدى كل من الموقعين، حيث يتخذ موقع "فرانس 24" اتجاها وموقفا إيجابيا، ذلك ما وضحه التكرار المقدر بـ 74 والنسبة المئوية المقدرة بـ 64.35%.

بينما موقع "العربية نت" فقد سجل ما نسبته 27.66% فقط كنسبة معبرة عن الموقف الإيجابي نحو السياسة الأوروبية، بينما ترتفع النسبة إلى 56.38% بالنسبة للموقف السلبي نحو هذه السياسة من قبل موقع "العربية نت".

في حين أن موقع "فرانس 24" قد وضع نسبة مئوية ضئيلة قدرت بـ 14.78% فقط كنسبة معبرة عن موقفه السلبي إزاء السياسة الأوروبية المتبعة فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أما عن الموقف المحايد من هذه السياسة فلم تظهر نسبه تباينا كبيرا لدى الموقعين، وذلك بنسبة مئوية قدرت بـ 20.77% بالنسبة لموقع "فرانس 24" ونسبة قدرت بـ 15.96% بالنسبة لموقع "العربية نت".

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول نلاحظ أن هناك تباين بين الموقعين في الحديث عن السياسية الأوروبية المتبعة اتجاه الهجرة غير الشرعية لموقع فرانس 24 حاول إبراز الشق الإيجابي أكثر من السلبي في محاولة منه لتلميع الصورة الأوروبية من خلال الحديث عن أهم المنشآت والقوانين التي تصب في صالح المهاجرين غير الشرعيين، مثل ما جاء في موضوع تناوله موقع فرانس 24 حول المخيمات التي يتم تخصيصها لهؤلاء الفئة، وهذا راجع لأن الموقع كما ذكرناه مرارا وتكرارا يبث أخباره من دولة تعتبر قبلة للمهاجرين، لذا يحاول دائما إبراز الوجه المشرق لفرنسا في طريقة تعاملها مع هذه الفئة.

أما موقع العربية نت فقد كان حديثه عن السياسة الأوروبية المتبعة في التعامل مع الظاهرة سلبيا من خلال حديثه عن الاعتقالات التي تتم في حق المهاجرين غير الشرعيين وحتى عمليات التعذيب التي يتعرضون لها، وهذا لأن الموقع بطريقة وبأخرى متعاطف مع المهاجرين الذين هم في الغالب من دول عربية مسلمة.

جدول رقم 13: نوع المصادر الداخلية المستخدمة في المواقع الإخبارية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المواقع الإخبارية / المصادر الداخلية	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
المراسل	43	%32.58	31	%26.72	74	%29.84
المندوب	00	%00	00	%00	00	%00
المبعوث	18	%13.64	23	%19.83	41	%16.53
المحرر الصحفي	71	%53.78	62	%53.45	133	%53.63
المجمـــــوع	132	%100	116	%100	248	%100

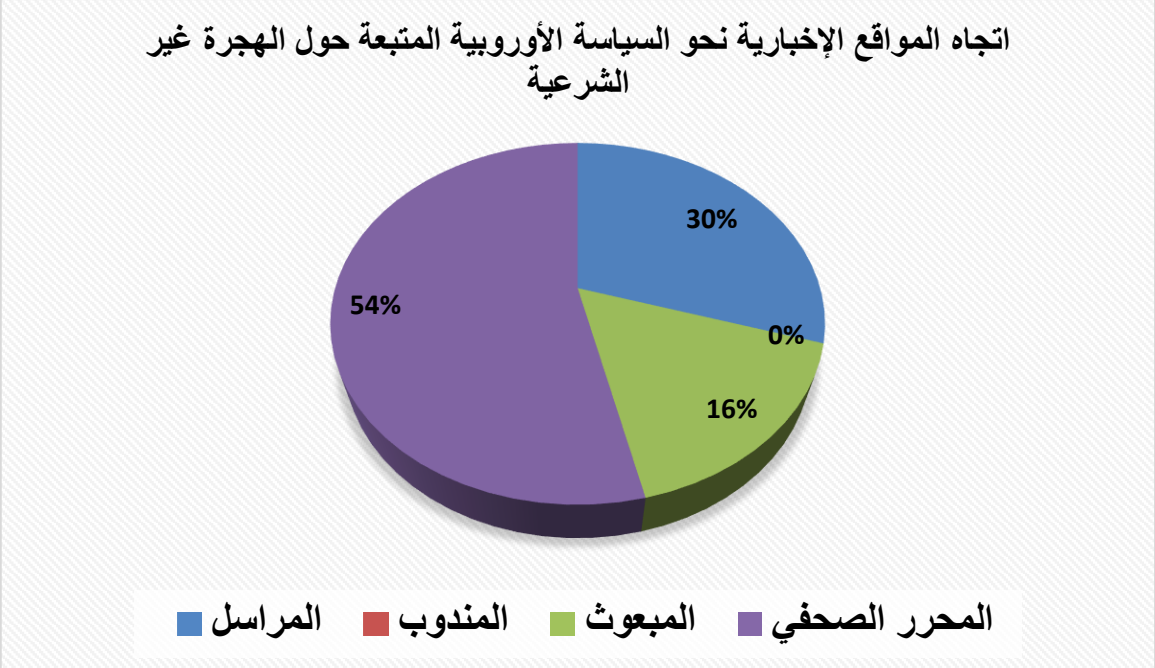

شكل رقم 13: نوع المصادر الداخلية المستخدمة في المواقع الإخبارية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

من خلال القراءة الأولية لبيانات الجدول أعلاه والمتعلق بنوع المصادر الداخلية المستخدمة في المواقع الإخبارية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يتضح أن كلا الموقعين يعتمدان على المحرر الصحفي كمصدر لمعالجة الظاهرة بنسبة أكبر من باقي المصادر الأخرى، وذلك ما وضحته 53.63% كنسبة مئوية تلتها نسبة 29.84% كنسبة مئوية معبرة عن استخدام المواقع الإخبارية للمراسل الصحفي كمصدر لمعالجة الهجرة غير الشرعية كظاهرة بتكرار 14، لتليها نسبة 16.53% من نسبة المبعوث كمصدر وبتكرار بلغ 41.

وبالرجوع لكل موقع على حدا، فقد بينت نتائج الجدول أن المحرر الصحفي قد حاز على أعلى نسبة كمصدر تعتمده المواقع الإخبارية "فرانس 24" وكذا "العربية نت" مقدرة بـ 53.78% بالنسبة للموقع الأول، ومقدرة بـ 53.45% بالنسبة للموقع الثاني، وبتكرار بلغ 71 وتكرار 62 للموقعين على التوالي.

يليه المراسل بنسبة مئوية بلغت 32.58% بالنسبة لموقع "فرانس 24" وبنسبة مئوية بلغت 26.72% بالنسبة لموقع "العربية نت".

أما المبعوث فقد حاز على نسب أقل عند كلا الموقعين، فالنسبة لموقع "فرانس 24" فقد حاز على نسبة قدرت بـ 13.64% وبنسبة بلغت 19.83% بالنسبة "للعربية نت"، غير أن المندوب فلم تبين النتائج أدنى نسبة تذكر بالنسبة لاعتماده كمصدر لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم 14: يوضح نزع المصادر الخارجية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع الإخبارية

المواقع الإخبارية / المصادر الخارجية	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
وكالات الأنباء (محلية وعالمية)	16	%21.91	39	%59.09	55	%39.57
متعدد المصادر	57	%78.09	27	%40.91	84	%60.43
بدون مصادر	00	%00	00	%00	00	%00
المجمـــــوع	73	%100	66	%100	139	%100

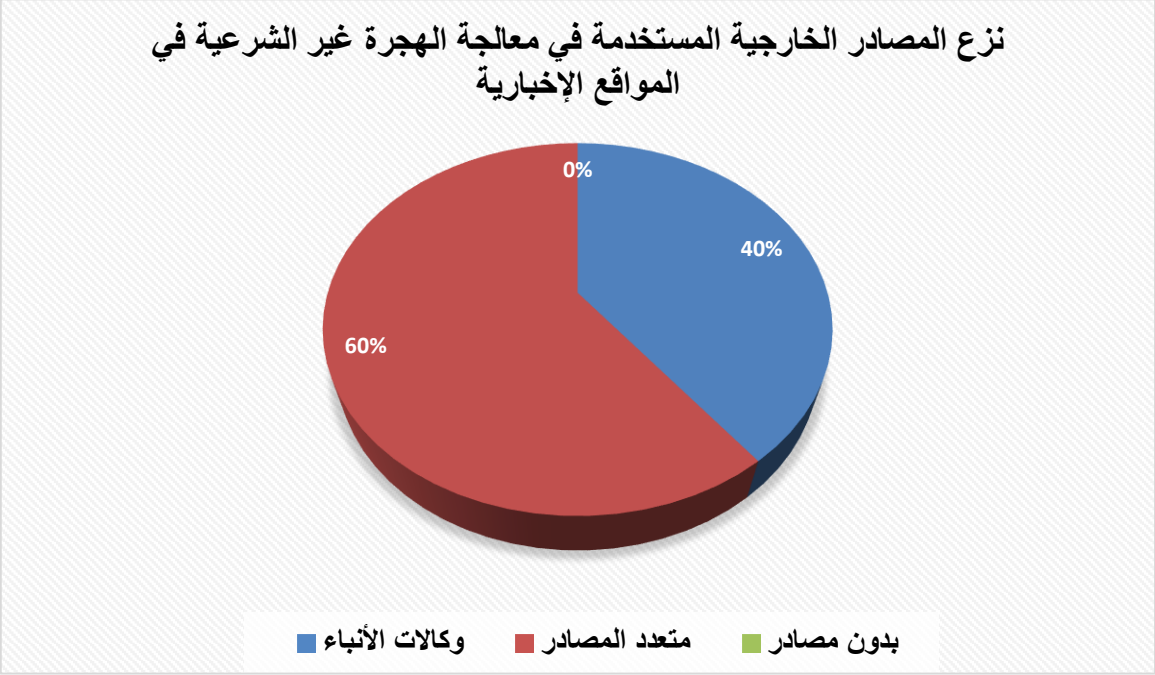

شكل رقم 14: يوضح نزع المصادر الخارجية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع الإخبارية

وفقا لما أشارت إليه نتائج الجدول أعلاه، المتعلق بنوع المصادر الخارجية المستخدمة من قبل المواقع الإخبارية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يتضح أن المواقع الإخبارية تعتمد عدة مصادر في معالجة الظاهرة، هذا ما وضحته النسبة المئوية المقدرة بـ 60.43% وبتكرار بلغ 84، وبنسبة أقل بلغت 39.57% لصالح وكالات الأنباء المحلية والعالمية كمصدر، وذلك بتكرار بلغ 55.

كما وضحت نتائج الجدول أن المواقع الإخبارية لا تعالج موضوع الهجرة غير الشرعية دون الاعتماد على مصادر محددة تمكنها من الإحاطة بالظاهرة.

وبقراءة أكثر تفعيلا لنتائج الجدول، يتضح كذلك أن موقع "العربية نت" يعتمد على وكالات الانباء بالدرجة الأولى في معالجة الظاهرة، وذلك ما وضحته نسبة 59.09% وتكرار قدر بـ 39، بينما تتعدد مصادر موقع "فرانس 24" وذلك بنسبة قدرت بـ 78.09% وبتكرار قدر بـ 57.

كما وضحت النسب أيضا أن موقع "العربية نت" لا يعتمد على المصادر المتعددة إلا بنسبة محتشمة قدرت بـ 40.91% وبتكرار بلغ 27، كما أن موقع "فرانس 24"هو الآخر بدوره لا يعتمد على وكالات الأنباء كمصدر إلا بنسبة قدرت بـ 21.91% وبتكرار ضعيف بلغ 16.

أما عن عدم الاعتماد على المصادر الخارجية فقد انعدمت نسبته لدى كلا لموقعين الأمر الذي مدى أهمية المصادر في الإحاطة بجوانب الظاهرة المدروسة.

جدول رقم 15: يوضح القيم المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة

المواقع الإخبارية / القيم المستخدمة	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
الدعوة إلى احترام القوانين	63	%45.32	47	%36.72	110	%41.30
الدعوة إلى احترام الحياة البشرية	59	%42.45	30	%23.44	89	%33.33
احترام حقوق الانسان	17	%12.23	20	%15.62	37	%13.86
الدعوة إلى مبدأ المواطنة	00	%00	04	%03.13	04	%01.50
الانتماء العربي الإسلامي والوطني	00	%00	12	%09.37	12	%04.49
الدعوة إلى المحافظة على صورة الوطن وسمعته	00	%00	15	%11.72	15	%05.62
المجمـــــوع	139	%100	128	%100	267	%100

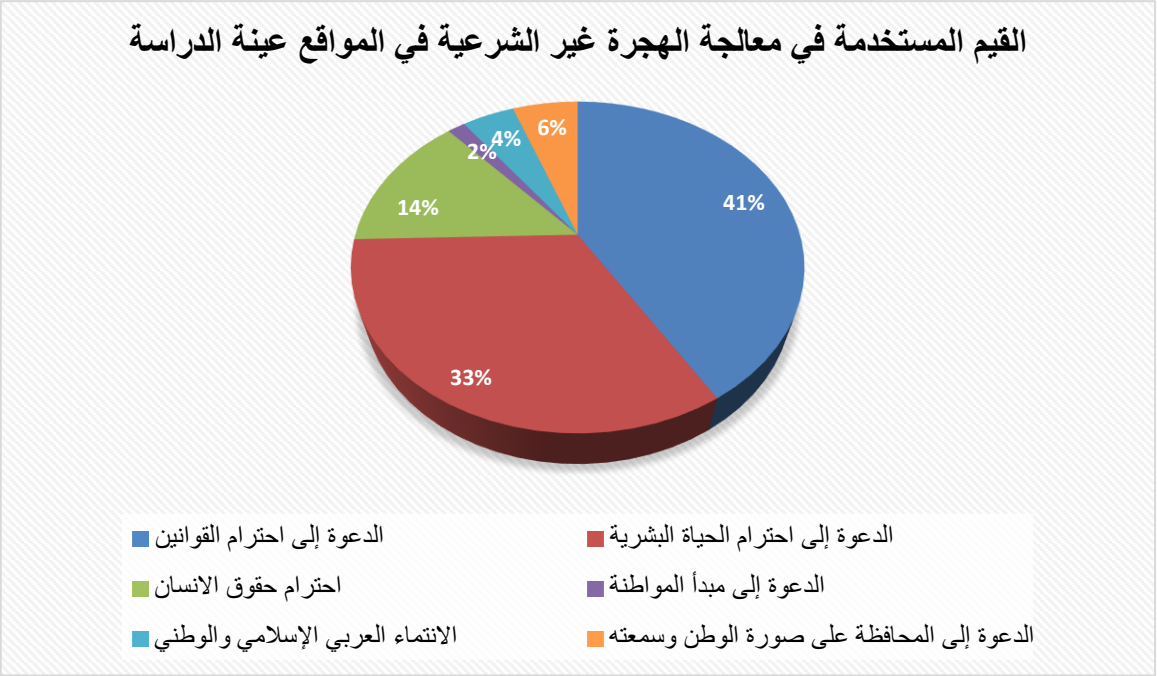

شكل رقم 15: يوضح القيم المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة

وضحت النتائج المتعلقة بالجدول أعلاه المتعلق بالقيم المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة أن قيمة الدعوة إلى احترام القوانين هي القيمة الأكثر استخداما في معالجة الظاهرة، هذا ما أوضحته النسبة المئوية العليا التي حققتها من إجمالي النسب المئوية الأخرى لباقي القيم والمقدرة بـ 41.20% وبتكرار بلغ 110.

تلتها قيمة الدعوة إلى احترام الحياة البشرية بنسبة قدرت بـ 33.33% وبتكرار بلغ 89.

في مرتبة رابعة نجد قيمة الدعوة إلى المحافظة على صورة الوطن وسمعته بنسبة مئوية بلغت 05.62% وبتكرار بلغ 15.

ولتليها في مرتبة خامسة قيمة الانتماء العربي، الإسلامي، والوطني بنسبة مئوية لا تختلف كثيرا أو لا تكاد تختلف إن صح القول، وذلك بنسبة 04.49% وبتكرار بلغ 12.

في مرتبة سادسة وبأدنى النسب المئوية المقدرة بـ 01.50% نجد قيمة الدعوة إلى مبدأ المواطنة وبأدنى تكرار بلغ 04.

أما عن ترتيب هذه القيم بالنسبة لكل موقع على حدا نجد ترتيبها على النحو التالي:

- بالنسبة لموقع "فرانس 24" نجد: قيمة الدعوة إلى احترام القوانين، الدعوة إلى احترام الحياة البشرية، احترام حقوق الإنسان وذلك وفقا للنسب التالية على التوالي: 45.32%، ونسبة 42.45% ونسبة 12.23%، في حين سجلت نتائج سالبة بالنسبة إلى استخدام الموقع يقيم: الدعوة إلى مبدأ المواطنة، الانتماء العربي، الإسلامي، الوطني، والدعوة إلى المحافظة على صورة وسمعة الوطن.

- أما عن ترتيب القيم بالنسبة لموقع "العربية نت" فتتصدر قيمة الدعوة إلى احترام القوانين هي الأخرى قائمة القيم المستخدمة ذلك بنسبة قدرت بـ 36.72% وبتكرار بلغ 47، أما قيمة الدعوة إل مبدأ المواطنة فقد حازت على أدنى نسبة لم تتعدى 03.13% وبتكرار بلغ 04.

بينما توزعت باقي القيم المستخدمة وفقا للترتيب التالي: الدعوة إلى احترام الحياة البشرية بنسبة 23.44% وبتكرار 30، ثم احترام حقوق الإنسان بنسبة بلغت 15.62% وبتكرار بلغ 20، ثن الانتماء العربي، الإسلامي والوطني بنسبة بلغت فقط 09.37% وبتكرار قدر بـ 12.

جدول رقم 16: يبين الاستمالات الإقناعية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة

المواقع الإخبارية / الاستمالات الإقناعية	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاستشهاد بالأمثلة والأحداث	24	%14.29	22	%15.71	46	%14.39
تقديم الأرقام والإحصاءات	44	%26.19	34	%24.29	78	%25.32
عرض النصوص القانونية	12	%07.14	08	%05.71	20	%06.49
التخويف من الهجرة	75	%44.64	59	%42.14	134	%43.51
الترغيب في العودة	13	%07.74	17	%12.15	30	%09.75
المجمـــــوع	168	%100	140	%100	308	%100

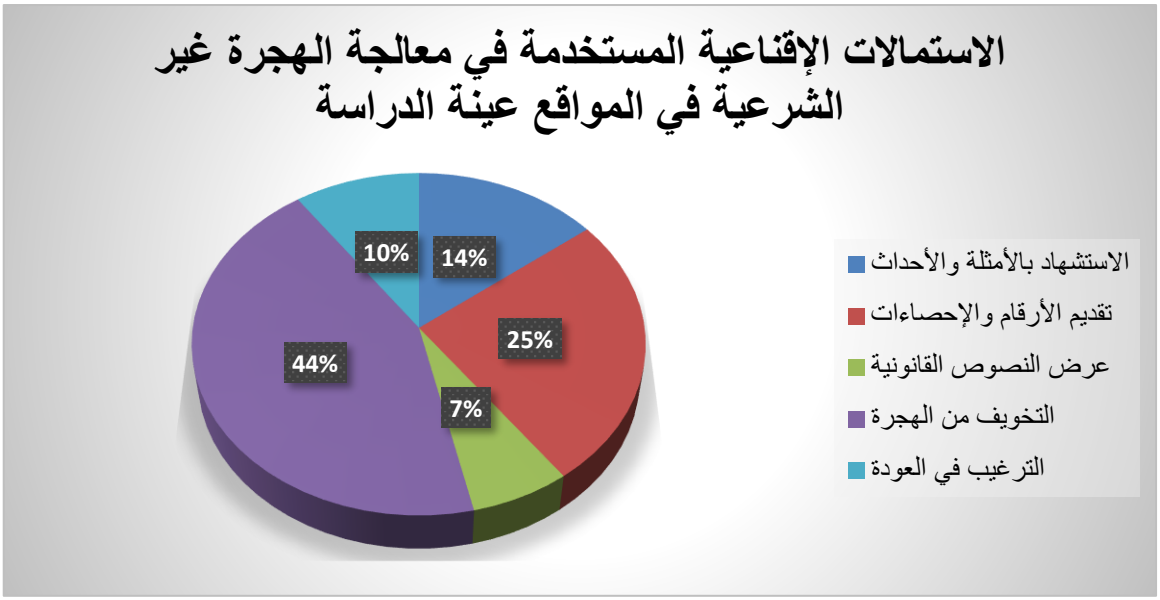

شكل رقم 16: يبين الاستمالات الإقناعية المستخدمة في معالجة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كلا الموقعين عينة الدراسة استخدما استمالة التخويف بنسبة عالية، فقد بلغت 43.51% في كلا الموقعين لتليها بعد ذلك في المرتبة الثانية تقديم الأرقام والإحصاءات عن آثار ونتائج الهجرة غير الشرعية بنسبة 25.32%، أما المرتبة الأخيرة فقد عادت لعرض النصوص القانونية، فكلا الموقعين لم يتحدث عن النصوص القانونية التي تحد هذه الظاهرة بشكل كبير، حيث بلغت نسبة عرض هذه القوانين في كلا الموقعين 06.49%.

وبالحديث عن نتائج كل موقع يتضح أن هناك توافق كبير من الموقعين في ترتيب الاستمالات الإقناعية المستخدمة أثناء معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفترة الزمنية عينة الدراسة.

حيث أن موقع فرانس 24 استخدم استمالات التخويف من الهجرة غير الشرعية 75 مرة في المواضيع التي عالجت الموضوع بنسبة 44.64%، وكذلك موقع العربية نت جاءت استمالات التخويف فيه مذكورة 59 مرة وبنسبة 42.14%.

أما المرتبة الثانية في كلا الموقعين فجاءت لتقديم الأرقام والإحصائيات بنسبة 26.19% بالنسبة لفرانس 24 و24.29% بالنسبة لموقع العربية نت.

أما عرض النصوص القانونية التي جاءت في المواضيع التي عالجت الظاهرة على المواقع عينة الدراسة، فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة 07.14% في موقع فرانس 24 و05.21% في موقع العربية نت.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن المواقع حاولت تخويف الجماهير من الهجرة غير الشرعية، وذلك بعرض الإحصائيات التي صاحبت الظاهرة مثل عدد القتلى والغرقى الذين حاولوا الهجرة في عرض البحر ولم ينجحوا، ومن المعروف أن مثل هذا النوع من الاستمالات يجعل المتلقي يستجيب للرسالة الإعلامية وفقا لحالته العاطفية التي نتجت عن التعرض لهذا النوع من الاستمالات، فإما تكون شدة الإثارة العاطفية قوية تجعله يستجيب لمستوى الرسالة الإعلامية، وإما يحاول المتلقي تجنب الأخطار التي تم عرضها في الوسيلة الإعلامية.

- أما تقديم الأرقام والإحصاءات التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث ترتيب الاستمالات المستخدمة، نجده يدعم بشكل مباشر استمالة التخويف من الهجرة من خلال تقديم إحصائيات عن نتائج الهجرة غير الشرعية التي كان أغلبها ينتهي بالموت.

جدول رقم 17: يوضح فئة الفاعل المستخدمة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة

المواقع الإخبارية / فئة الفاعل	فرانس 24		العربية نت		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
رؤساء الدول	42	%13.20	33	%12.79	75	%13.02
رجال إعلام	28	%08.80	24	%09.30	52	%09.02
رجال الدين	00	%00	00	%00	00	%00
محللين سياسيين	35	%11.01	27	%10.47	62	%10.76
باحثين في العلاقات الدولية	13	%04.09	09	%03.49	22	%03.83
رجال قانون	31	%09.75	21	%08.14	52	%09.02
مهاجرين غير شرعيين	169	%51.15	144	%55.81	313	%54.35
المجمـــــوع	318	%100	258	%100	576	%100

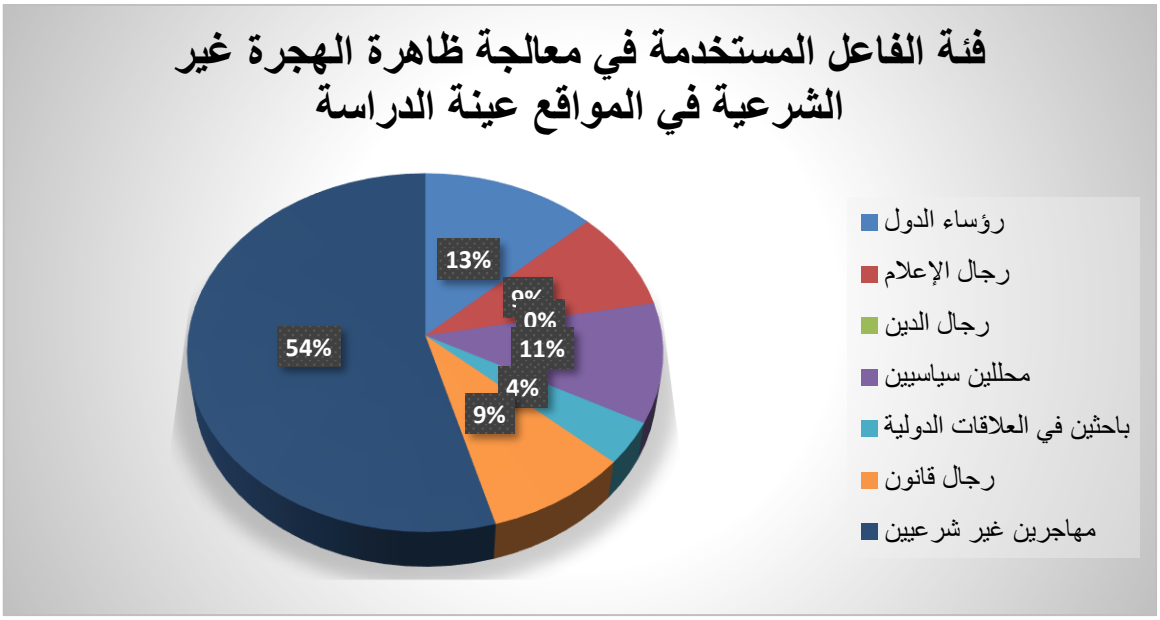

شكل رقم 17: يوضح فئة الفاعل المستخدمة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة

أظهرت بيانات الجدول السابق أن مجموع الشخصيات المحورية التي ورد ذكرها في المواد الخبرية عينة الدراسة بلغ 576 شخصية، ويبين الجدول أن أعلى مرتبة كانت للمهاجرين غير الشرعيين بتكرار مقدر بـ 313 ونسبة 54.35%، يليها في المرتبة الثانية رؤساء الدول بتكرار 75 ونسبة 13.02%، أما المرتبة الأخيرة فقد عادت للباحثين في العلاقات الدولية بتكرار مقدر بـ 22 ونسبة 03.83%.

كما أظهرت نتائج الجدول أن نتائج كل موقع لوحده لم تختلف كثيرا من حيث ترتيب الشخصيات المحورية التي ورد ذكرها في المواد الخبرية عينة الدراسة، فموقع فرانس 24 ذكر المهاجرين غير الشرعيين 169 مرة بنسبة 53.15% في المرتبة الأولى، ثم رؤساء الدول 42 مرة بنسبة 13.20%، أما المرتبة الأخيرة فكانت للباحثين في العلاقات الدولية بتكرار قدر بـ 13 مرة ونسبة 04.09%.

أما موقع العربية نت فجاء ذكره للمهاجرين غير الشرعيين في المواد الخبرية 144 مرة بنسبة 55.81%. ثم رؤساء الدول 33 مرة بنسبة 12.79%، وفي المرتبة الأخيرة جاء الباحثون في العلاقات الدولية مذكورين 09 مرات بنسبة قدرت بـ 03.49%.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن كلا الموقعين ركزا على المهاجرين غير الشرعيين في تناولها لظاهرة أو موضوع الهجرة غير الشرعية لأنه الأساس الذي يعطي الأرقام الحقيقية للظاهرة، كما الحديث عنهم يقود إلى الحديث على كل جوانب الظاهرة من الأسباب إلى الحلول والنتائج التي يمكن أن تحد من الظاهرة.

أما ذكر رؤساء الدول في المرتبة الثانية فيعود للتأثير الذي تحدثه هذه الفئة بحكم امتلاكهم سلطة القرار مما يجعلهم يسننون قوانين وإجراءات ردعية للحد من هذه الظاهرة مثل ما قام به الرئيس الأمريكي **دولاند ترامب**، حيث سن مشروع قانون لبناء جدار بينه وبين المكسيك للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

وكمثال آخر يمكن ذكر الرئيس الفرنسي "ماكرون" الذي قام بإصدار قانون المنح فيه مبلغ 3000 يورو للمهاجرين غير الشرعيين الذين يريدون العودة لبلدانهم، وهذا كحل للتقليص من عددهم.

نتائج الدراسة

نتائج التحليل:

بعد عملية التحليل لعينة الدراسة الخاصة بالبحث في طريقة معالجة الموقعين الإلكترونيين "فرانس 24" "والعربية نت" لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقسيم طريقة تناولهما للموضوع خلص الباحث لجملة من النتائج نذكرها كما يلي:

- ✓ قدرت المواد الإخبارية التي تضمنتها الصفحات الرئيسية لكل من موقع "فرانس 24" "والعربية نت" بنسبة بلغت 78 مادة خبرية جاءت منوعة بين: الخبر، التقرير، المقال، الربورتاج، وحتى المواد الفيلمية أو البرامج التلفزيونية التي يتم نقلها أو وضعها على الصفحات الرئيسية للموقع غير أن باقي المواد الإخبارية فقد يتم توزيعها على باقي الصفحات الخاصة بالموقع حسب الأبواب والصفحات المعتمدة فيه.
- ✓ أظهرت النتائج أن المواد الإعلامية التي تحدثت من الظاهرة "الهجرة غير الشرعية" في الصفحة الرئيسية في كلا الموقعين قدرت بنسبة 37.32%، أما باقي المشورات الإعلامية فنوزعت على صفحات الموقعين المختلفة كر حسب اختصاصه وكذا بتوجيه للموقع، حيث قدرت نسبة هذه المادة المشورة على هذه الصفحات بـ 62.68%.
- ✓ أوضحت النتائج أن موقع "فرانس 24" جاءت معالجته لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الصفحة الرئيسية مقدرة بـ 42 موضوعا تتراوح بين أخبار ومقالات وتقارير وفقا لما وضحته النسبة المئوية المقدرة بـ 36.52%. أما باقي المواضيع المقدرة بـ 73 موضوعا ومادة إعلامية فقد نشرت على نختلف الصفحات الأخرى للموقع حيث قدرت بـ 63.47%، ومقارنة بـ "العربية نت" فقد أظهرت النتائج أنه لا يوجد اختلاف كبير من حيث نشر المواد الإخبارية المعالجة للظاهرة موضوع الدراسة، فما نشر على الصفحة الرئيسية للموقع فقد قدر بـ 36 مادة خبرية، أما باقي المواد الإعلامية والمقدرة بـ 58 موضوع قد تم نشرها على باقي صفحات الموقع.
- ✓ اهتمام كل من الموقعين "فرانس 24" "والعربية نت" بظاهرة الهجرة غير الشرعية مع اختلاف طبيعة المواضيع المنشورة تبعا لطبيعة الوسيلة ومكان تواجدها، فاهتمام موقع

"فرانس 24" بظاهرة الهجرة غير الشرعية يرجع إلى عوامل عدة لعل من أهمها معاناة هذه الدولة الأوروبية من هذه الظاهرة بشكل كبير إضافة إلى الاهتمام الملحوظ للموقع بالأخبار الخاصة بالقرة الأوروبية مقارنة بباقي الدول، كما أن موقع "العربية نت" هو الآخر أبدى اهتماما ملحوظا بمعالجة الظاهرة نظرا لأن المغرب العربي بعيد بشكل كبير المهاجرين غير الشرعيين.

- ✓ إن نشر المواد الإخبارية في كلا الموقعين "فرانس 24" "والعربية نت" جاء بنسب متقاربة سواء من حيث الأخبار المنشورة على الصفحة الرئيسية أو في الأخبار المنشورة في باقي الصفحات الأخرى مع اختلاف نوعية الصفحات نظرا لطبيعة الموقع وطبيعة تقسيمه للصفحات الخاصة به.
- ✓ استخدام كلا الموقعين "فرانس 24" "والعربية نت" للخبر كفن صحفي في تقديم المادة الخبرية، بنوعيه البسيط والمركب بنسبة أكبر من باقي الأنواع الصحفية الأخرى، حيث استخدم كلا من الموقعين 100 خبر لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفترة الزمنية الخاصة بالتحليل، وذلك بنسبة قدرت بـ 47.85% يحتل هذا النوع الصحفي الصدارة في عدد الأنواع المستخدمة لمعالجة الظاهرة، يليه في المرتبة الثانية التقرير الصحفي، ثم المقال الصحفي ثم التحقيق، بعده المقابلة/ أما الربورتاج فقد احتل مرتبة أخيرة وبنسبة مئوية دنيا بلغت فقط 06.70%.
- ✓ وضحت نتائج التحليل أن كلا من الموقعين "فرانس 24" "والعربية نت" استخدما العناوين الرئيسية المباشرة في أعلى المواضيع والأخبار التي تناولوها والمتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية. حيث جاءت أغلب المادة الإعلامية الخبرية التي تطرقت للظاهرة في شكل عناوين رئيسية حيث بلغ عدد العناوين الرئيسية لكلا الموقعين 185 عنوانا وبنسبة مئوية بلغت 88.52%، أما العناوين التمهيدية والتي تكون عادة جزءا من العنوان الرئيسي، فقد قدرت بـ 24 عنوانا تمهيديا، ما عبرت عنه نسبة 11.48%، يميز أن العناوين التي تأتي في شكل فقرات فلم يتم استخدامها في كلا الموقعين، ولعل استخدام الموقعين للعناوين

الرئيسية في معالجة الظاهرة بشكل كبير راجع لكونه الأنسب للأخبار وباقي الأنواع الصحفية الأخرى، ونظرا لمعايير نذكر من أهمها: الدقة، الوضوح، الإيجاز، والاختصار.

- ✓ أظهرت نتائج التحليل أن كلا الموقعين استخداما وبنسبة كبيرة الصور الموضوعية والخبرية في تدعيم المادة الخبرية، حيث جاءت المرتبة الأولى للصور الموضوعية بنسبة مئوية بلغت 37.45% من النسبة الإجمالية المدعمة للخبر لتأتي في المرتبة الثانية الصور الخبرية بنسبة بلغت 36.60%، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت للخرائط والرسوم التي لم تستخدم مطلقا في تدعيم المادة الخبرية لكلا الموقعين في الفترة الزمنية الخاصة بالتحليل.
- ✓ أظهرت النتائج أن طبيعة الوسيلة فرضت استخدام الفيديوهات والملفات الصوتية في تدعيم المادة الإخبارية التي عالجت موضوع الهجرة غير الشرعية ولكن بنسبة ضعيفة مقارنة بالصور الخبرية والموضوعية، فكلا الموقعين استخداما 18 فيديو و13 ملفا صوتيا في تدعيم الموضوع.
- ✓ أظهرت النتائج وجود اختلاف بسيط بين الموقعين من حيث نوعية الصورة مدعمة المادة الخبرية، حيث استخدم موقع "فرانس 24" الصور الموضوعية بنسبة بلغت 39.29% في المرتبة الأولى، تليها الصورة الخبرية بنسبة 35%، أما موقع "العربية نت" فقد استخدم الصورة الخبرية بنسبة بلغت 38.95% من إجمالي الصور المدعمة للمادة الخبرية، تليها الصورة الموضوعية بنسبة 34.74% من إجمالي الصور المدعمة لموضوع الهرجة غير الشرعية.
- ✓ أوضحت النتائج أن كلا الموقعين استخدما العناصر التفاعلية التي مكنت المستخدم من التفاعل مع الموضوع المطروح في الفترة الزمنية لعملية التحليل، حيث استخدم الموقعان التعليق كعملية تفاعلية بينها وبين المستخدم نظرا لسهولة استخدامه من جهة، ومن جهة ثانية سهولة معرفة ردود الأفعال المتعلقة بالموضوع المنشور من قبل المكلف بالموقع.
- ✓ أظهرت النتائج أن موضوع الهجرة غير الشرعية تتم معالجته من خلال المواقع السياسية أكثر شيء، فنجد مجموع المواضيع السياسية التي عالجت الظاهرة قد وصلت إلى 80

موضوعا ما عبرت عنه النسبة المتحصل عليها والمقدرة بـ 38.28% من إجمالي المواضيع/ ثم جاءت المواضيع الأمنية في المرتبة الثانية بـ 58 موضوعا وبنسبة قدرت بـ 25.84%، أما المرتبة الأخيرة فكانت المواضيع الثقافية، فالموقعين لم يبرزا مواضيع تتحدث عن الهجرة غير الشرعية من الجانب الثقافي مطلقا.

- ✓ أظهرت النتائج أنه من خلال المقارنة بين الموقعين نجد اختلافا في ترتيب المواضيع التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، غير أن الاختلاف الواضح هو أن موقع "فرانس 24" كانت النسب فيه متفاوتة بين المرتبة الأولى والثانية أي بين المواضيع السياسية والأمنية، حيث بلغ الفرق بينهما 20%، أما "العربية نت" فقد كانت النسب متقاربة لدرجة كبيرة، حيث وصل الفرق بينهما إلى ما يقارب 03% فقط.
- ✓ بالنظر إلى البيانات يتضح أن "فرانس 24" حاول إبراز الهجرة غير الشرعية من خلال المواضيع السياسية أكثر أو ما يسمى بالأطر السياسية وفقا لنظرية الأطر الخبرية، أما "العربية نت" فقد كان التقارب واضحا بين الأطر السياسية والأمنية مما يوضح أن "العربية نت" حاول إبراز الأطر الأمنية أيضا إلى جانب سياسية.
- ✓ أظهرت نتائج التحليل أن السياسة التحريرية للموقعين تختلف من حيث نوعية الأطر الخاصة بالأسباب التي يحاول كل موقع إبرازها في المواضيع التي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فنجد موقع "فرانس 24" أظهر في معالجته الإعلامية للظاهرة أن أهم سبب متعلق بالدول المصدرة للمهاجرين هو المشاكل السياسية والأمنية بنسبة قدرت بـ 41.09%، نفس الشيء بالنسبة لموقع "العربية نت" فقد حاول إبراز سبب المشاكل السياسية والأمنية وراء ارتفاع نسبة الظاهرة بـ 50.65%.
- ✓ اتفق كلا الموقعين أن أهم سبب يستقطب المهاجرين للذهاب للدول المتقدمة هو توفر فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة، وكان الاتجاه العام للموقعين بنسبة مئوية قدرها 50.16% كمرتبة أولى، أما المرتبة الثانية فعادت لتوفر الاستقرار والأمن الاجتماعي، أما المرتبة الأخيرة فعادت لسبب التقدم الحضاري بنسبة 07.48%.

- ✓ أظهرت النتائج أن كلا الموقعين عالجا الظاهرة ضمن إطار مجرد يتسم بالعمومية في طرح الأسباب، وهذا ما يتوافق ونموذج نموذج "ليونقارت سيمون" الخاص بنظرية الأطر الخبرية الذي يرى أن هناك نوعان من الأطر تستخدمها وسائل الإعلام في معالجة القضايا المطروحة: "الإطار الملموس" "والإطار المجرد"، هذا الأخير الذي يحاول تقديم براهين ودلالات عامة ووصف أوسع للظاهرة.
- ✓ أظهرت النتائج أن المواد الخبرية التي خضعت للدراسة فيما يخص الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أن الاتجاه العام للمواقع الإخبارية لعينة الدراسة ذكر أن أغلب الذين يحاولون الهجرة يغرقون في عرض البحر ويموتون وذلك بنسبة قدرها 44.98%، من إجمالي الآثار الموجودة في المادة الإعلامية لتحتل بذلك المرتبة الأولى، بعدها جاء في المرتبة الثانية الاعتقال والسجن بنسبة 16.87%، أما في المرتبة الأخيرة فكانت معبرة عن ثلاث عناصر للوصول بأمان، الندم والعودة ومحاولة الهجرة مرة أخرى بنسب متساوية قدرت بـ 03.61% لكل منهم.
- ✓ أظهر الاتجاه العام للمواقع عينة الدراسة، أنه من خلال معالجة الهجرة غير الشرعية أن سن القوانين والإجراءات الأمنية الصارمة من شأنه أن يرجع الظاهرة حسب ما اقترحه كلا الموقعين، هذا ما وضحته نسبة 51.02%، أما باقي النسب لمقترحات التصدي للظاهرة فتوزعت بنسب غير متكافئة لصالح كل من مقترح ضرورة تضافر الجهود بين الدول والمجتمع، مقترح تنمية الدول المصدرة للهجرة، مقترح تنظيم ملتقيات حول الهجرة لرفع مستوى الوعي لدى المتلقي.
- ✓ أظهرت النتائج أن مقترح تشجيع الهرجة الشرعية كحل مقترح للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تحظى بأدنى اهتمام لدى الموقعين، إذ لم يرد تناوله من قبل محتويات الموارد الإخبارية مطلقا في الدراسة.
- ✓ أظهرت نتائج التحليل أن كلا الموقعين يبينان موقفا سلبيا إزاء الظاهرة "ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، من خلال ما وضحته نسبة 81.34%، في حين حقق الموقف أو الاتجاه

المحايد للموقعين ما نسبته 10.05%، أما أقل نسبة هي 08.61% عادت للموقف أو الاتجاه الإيجابي للموقعين.

- ✓ بينت نتائج التحليل أن اتجاه المواقع الإخبارية نحو السياسة الأوروبية المتبعة فيما يخص الهجرة غير الشرعية، إذ يتضح عموما أنها تتخذ موقفا إيجابيا وفقا لما وضحته النسب المئوية المقدرة بـ 47.84% مقارنة بالمواقف الأخرى "السلبية والمحايدة"، حيث حظيت نسبة الاتجاه السلبي بـ 33.50%، بينما حظيت نسبة الاتجاه المحايد بـ 18.66%.
- ✓ أسفرت نتائج التحليل المتعلقة بنوع المصادر الداخلية المستخدمة في المواقع الإخبارية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أن كلا الموقعين يعتمدان المحرر الصحفي كمصدر لمعالجة الظاهرة بنسبة أكبر من باقي المصادر الأخرى، ذلك ما وضحته نسبة 53.63%، تلتها نسبة 29.84%لصالح المراسل الصحفي ثم المبعوث بنسبة 16.53%.
- ✓ وضحت نتائج التحليل أن المواقع الإخبارية تعتمد عدة مصادر في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية هذا ما وضحته النسبة المئوية المقدرة بـ 60.43%، ونسبة 39.57% فقط لصالح وكالات الأنباء المحلية والعالمية كمصدر، كما وضحت النتائج أن المواقع الإخبارية لا تعالج موضوع الظاهرة دون الاعتماد على مصادر محددة للإحاطة بالظاهرة.
- ✓ أسفرت نتائج التحليل بأن القيم المستخدمة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المواقع عينة الدراسة أن قيمة الدعوة إلى احترام القوانين هي القيمة الأكثر حضورا واستخداما في معالجة الظاهرة، هذا ما وضحته النسبة المئوية المقدرة بـ 41.20% كأعلى نسبة مقارنة بباقي النسب الأخرى، تلتها قيمة الدعوة إلى احترام الحياة البشرية بنسبة بلغت 33.33%، وفي مرتبة رابعة نجد قيمة الدعوة إلى المحافظة عن صورة الوطن وسمعته بنسبة مئوية بلغت 05.62%.

لتليها في مرتبة خامسة قيمة الانتماء العربي الإسلامي والوطني بنسبة مئوية لا تختلف كثيرا أو لا تكاد تختلف حيث بلغت 04.49%، في مرتبة سادسة وبأدنى نسبة مئوية قدرت بـ 01.05% نجد قيمة الدعوة إلى مبدأ المواطنة.

قائمة المراجع

- **المعاجم والقواميس:**

1-مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ج2، 1961.

2-مجموعة من الاساتذة العرب: **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

3-مصلح الصالح: **الشامل -قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية-**، الرياضي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999.

4-Abdel Fattah mourad : **dictionnaire mourad des termes juridique**, économique et commerciaux, 2partie.

- **الكتب اللغة العربية:**

5-أ. لا رمي و ب. فالي: **البحث في الاتصال (عناصر منهجية)** ترجمة فضيل دليو وآخرون، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال، 2000.

6-أحمد بن مرسي: **استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 14، 1996.

7-أحمد بن مرسي: **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

8-أحمد رشاد سلام: **الأخطار الظاهرة والكامنة عن الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، "مكافحة الهجرة غير المشروعة"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010.

9-أحمد زكريا أحمد: **نظريات الإعلام – مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها**، مصر المكتبة العصرية، ط1، 2009.

10- أحمد عبد العزيز الأصقر: **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010.

11- أرنوددوفور: **الانترنيت**، ترجمة منى ملحيس ونبال ادلبي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1 ،1998.

12- تامر علي أحمد، أحمد عاطف طه.

13- جريجوري هارتلي، ماريان كارنيتش، **اجعل الناس يفعلوا ما تريد**، مكتبة جرير، الطبعة الأولى، السعودية، 2010.

14- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد :**الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مصر الدار المصرية اللبنانية، ط6، 2006.

15- حمدي شعبان: **الهجرة غير المشروعة -الضرورة والحاجة-**، مركز الإعلام الأمني، القاهرة.

16- خالد الهادي، قدي عبد المجيد: **المرشد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 1996.

17- رضا عبد الواحد أمين: **الصحافة الإلكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة 2007.

18- رياض عواد: **هجرة العقول**، دار الملتقى للطباعة والنشر، سوريا،1995.

19- زينا جايسش، ألكسندر هولمز: **أساسيات تصميم مواقع الواب**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم،2004.

20- سامية بيبرس: **الكونغو ما بعد كابيلا- الأوضاع الراهنة واحتمالات المستقبل**، مجلة أفاق إفريقية، عدد4. 2000.

21- سعيد النجار: **تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003.

22- السيد بخيت: **الأنترنيت وسيلة اتصال جديدة الجوانب الإعلامية والتعليمية والقانونية**، العين دار الكتاب الجامعي ط1 ،2004.

23- السيد بخيت: **الأنترنيت وسيلة اتصال جديدة**، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ط1 ،2004.

24- شريف درويش اللبان: **الصحافة الإلكترونية-دراسة في التفاعلية وتصميم المواقع**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ط2، 2007.

25- شريف سيّد كامل: **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، دار النهضة، القاهرة، 2008.

26- شريف كامل شاهين: النشر الإلكتروني، القاهرة،2013.

27- شرين علي موسى: **المواقع الإلكترونية الإخبارية- دراسة في المفاهيم والمصداقية-**، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2015.

28- شيماء ذو الفقار زغيب: **مناهج البحث والاستخدامات الاحصائية في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2009.

29- الصادق رابح: **الإعلام والتكنولوجيا الحديثة**، العين، دار الكتاب الجامعي ط 1 ،2004.

30- صالح محمد الفوال: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة غريب، 1982.

31- عاطف عدلي العبد وزكي أحمد عزمي: **الأسلوب الاحصائي في بحوث الرأي العام والاعلام**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1993.

32- عاطف عدلي العبد: **القنوات المتخصصة، أنواعها جمهورها، بحوثها وأخلاقياتها**، القاهرة، دار الإيمان للطباعة، ط1، 2000.

33- عاطف عدلي العبد: **بحوث الاعلام والراي العام وتصميمها وتنفيذها**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط4، 2007.

34- عامر قند ليجي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

35- عباس مصطفى الصادق: **الصحافة والكمبيوتر-مدخل للاستقصاء لمساعدة الكمبيوتر-**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.

36- عبد الحافظ عواجي صلوي: **نظريات التأثير الاعلامية**، 2012.

37- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون: **المقدمة**، دار الجيل، بيروت، ج1.

38- عبد الرزاق الديلمي: **الإعلام الجديد والصحافة الالكترونية**، عمان، دار وائل للنشر، 2010.

39- عبد الفتاح وهيبة: **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية، بيروت،1979.

40- عبد القادر لقصير: **الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي**، بيروت، دار النهضة للنشر 1992.

41- عبد الله مسعود السراني: **العلاقة بين الهجرة الغير الشرعية وجريمة تهريب البشر**. الرياض، ط 01،2001.

42- عبد المالك ردمان الدنداني: **الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

43- عثمان ابراهيم السلوم: **تصميم الصفحات العربية على الأنترنيت**، دار عالم الكتب، الرياض، 2002.

44- عزت محمد الشيشينتي: **المعاهدات والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية**، الرياض، ط1، 2010.

45- علي الحوات: **الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، طرابلس، الجامعة العربية، ط1، 2007.

46- علي معمر عبد المؤمن: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، الأساسيات والتقنيات والأساليب**، ليبيا، دار المطبوعات والنشر، ط1، 2008.

47- فتيحة كركوش، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات نفسية تربوية، العدد الرابع، جوان 2010.

48- فيروز زراقة: **في منهجية البحث الاجتماعي**، قسنطينة، مكتبة اقرا، 2007.

49- كولن ولسون، ترجمة: رفعت السيد علي، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري: سيكولوجية العنف البشري**، جماعة حور الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001

50- كولين سميث: **أساسيات علم السكان**: ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، القاهرة، درا الفكر العربي، 1971.

51- ماجد سالم تريان: **الإنترنيت والصحافة الإلكترونية ـــرؤية مستقبلية**-، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ط1 ،2008.

52- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت،1983.

53- محمد رشيد الفيل: **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية**، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان،2000.

54- محمد عارف: **تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام الصوتية،** أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997.

55- محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.

56- محمد عبد الحميد :**نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، مصر، عالم الكتب، ط3، 2004.

57- محمد عبيد الزنتاني ابراهيم: **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية،** المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008،

58- محمد غربي، سفيان فوكة، **مشري مرس: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر واستراتيجية المواجهة–**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014.

59- محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط،** الجزائر، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

60- محمد قباري اسماعيل: **مناهج البحث في علم الاجتماع،** الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط1، 1998.

61- محمود علم الدين: **تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري،** القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 1990.

62- محمود علم الدين: **مقدمة في الصحافة الإلكترونية،** الحرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008.

63- مرفت الطرابيشي وعبد العزيز السيد: **نظريات الاتصال،** مصر، دار النهضة العربية، 2003.

64- معن خليل معن: **علم المشكلات الاجتماعية،** دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

65- منير خوري: **الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة الإقليمية،** بيروت، 1981.

66- مهند صلاح أحمد: **الحماية الجنائية للجسم البشري،** دار الجامعة الجديدة للنشر، عمان، 2002.

67- مي العبد الله سنو: **الاتصال والديمقراطية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 2005.

68- نسرين حسونة: **نظريات الإعلام والاتصال**، 2015.

69- هاشم فياض: **افريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ليبيا، 1992.

70- يحي الصرابي: **الفرق بين العجرة والخصوبة**، دار النهضة، القاهرة، 2009.

- **الكتب باللغة الأجنبية:**

71- guilbilaro Donatella: **l'immigration en provenance du Maghreb et la pression migratoire**: situation actuelle et prévision, Genève 1997.

72- Joel skber (2006), **Principles of web Desigb**,3rd edition, canada, Thomson.

73- KristineHalvorson (2010), **content strategy for the web, new Riders**.

74- Leonard: **EU Broder Security and migration into the Euuropean Union**, frontex and Securitization through Bractices.

75- Meulier boutang yann et pgarson jean-pure et silbermam roxane : **équonommie politique clandestines de main d'œuvre,** paris edition.

76- Rey G Rosales (2006) ,The elements of oline journalisme.USA,IUnivers.P.J

77- Richard Craig (2005), online **journalisme :Reporting,Writing,and Editing for New Media,New Media**,Canada,Thomsson,PP,158,159.

78- Robert Wachburn (2009)-the Futureof journalisme online :York University .

79- Robert,M.Entman, **Framing :Toward clarification of a fractured paradigm**, Journal of Communication vol :43,N :04,1993.

80- Sherry southard Brent and christime Babes (2006) **Infrastructure and composing Mthe when of new media writing**,technical communication vol 53,N°2.

81- Slmane Medher : **l'implication de jeunes algériens dans l'immigration clandestine**, revue –pensée et sociétés, N :01 janvier 2008.

82- Xigenli MGraphic **use and interconnectedness of internet newspapers**: a many communication model, London, lowrence Erlbaum associates publishers.

- **المقالات والمؤتمرات والمجلات:**

83- برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمد من طرف الجمعية العامة في2000/11/15.

84- **الجريدة الرسمية**، العدد 15 ليوم 08 مارس 2009.

85- جمال أحمد: **أطر أنتاج الخطاب الخبري في المواقع الإلكترونية في الأزمات الدّولية –دراسة حالة لموقعي BBC والعالم**–، القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام العدد 34، 2009.

86- جمال عبد العظيم أحمد: **أثر الإيديولوجية السياسية للدّولة في بناء الأطر**، دراسة مقارنة لموقعي BBC والعالم، القاهرة المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد 32، 2007.

87- رزيقة درغال: **مجلة الدرك الوطني**، جوان 2006، العدد5.

88- رشا مزروع: **أطر معالجة القنوات العامة والإسلامية للصراع بين القوى السياسية الفاعلة بشأن الاستفتاء على الدستور**، جامعة المنصورة، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد 9، 2013.

89- سعيد الغريب: **الصحيفة الإلكترونية والورقية- دراسة مقارنة في المفهوم والسمات الأساسية بالتطبيق على الصحف الإلكترونية المصرية-**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 13 ،2001.

90- سلام عبده: **اتجاهات التغطية الإخبارية للمعالجة الصحفية للقضايا العربية في المجلات المصرية**، القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 2009، العدد 33.

91- السيد بخيت: **أدوار ومستخدمي المواقع الإلكترونية في صناعة المضامين الإعلامية**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 3، 1999.

92- صالح بن بوزة: **مناهج بحوث الاعلام التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الأخلاقية**، المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 11 و12، 1995.

93- طارق علي حمود: **التلفزيون التفاعلي الرقمي والتلفزيون المحمول**، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 19 ،2013.

94- طه نجم: **الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية**، القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 27، 2007.

95- محمد الال الزعبي وآخرون: **الحاسوب والبرمجيات الجاهزة**، العراق، مجلة تكريش للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد، 18، 2004.

96- محمد سمير مصطفى: **الهجرة غير الشرعية –الموت من أجل الحياة** –، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48،49، 2009، 2010.

97- مفيد الزيدي: **أزمة إنساف أم أزمة أمة: هجرة العرب نحو الغرب**، مجلة العرب الأسبوعي، عدد6، 2010.

98- مهدي بن شريف: **تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**، مجلة الشرطة، العدد 88، سبتمبر 2008.

99- نص إعلان برشلونة المتضمن الشراكة الأورو متوسطية المنبثق عن قمة برشلونة في 27-1995/11/28. www.anhri.net/25/06/2016 /16 :53.

- **المذكرات والبحوث العلمية:**

100- أحمد عبد الله عوض: **الأطر الخبرية للعدوان على غزة هام 2012 في مواقع الفضائيات الأجنبية الالكترونية باللغة العربية – دراسة تحليلية مقارنة-**، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.

101- إستبرق فؤاد وهيب: **المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق –تحليل مضمون مجلة نيوزويك العربية-**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

102- أمال كمال: **أطر معالجة الاحتجاجات الاجتماعية في الخطاب الصحفي- دراسة تحليلية لعينة من الصحف المصرية**، جامعة القاهرة، مجلة البحوث الإعلامية، عدد 30، 2008.

103- أمين عبد العزيز ذبلان: **أثر المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي –طلبة جامعة النجاح الوطنية أنموذجا –**، رسالة ماجيستير غير منشورة – جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

104- انتصار سالم: **دور الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، 2009.

105- تامي نصيرة: **المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية المتخصصة**، دراسة تحليلية مقارنة بين قناة الجزيرة القطرية وقناة العربية السعودية، دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

106- حدة حمزة: **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر – تحليل محتوى لعينة من الصحف**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2011.

107- حفصاوي إسماعيل: **الحراقة: المعاش والتصورات**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

108- خالد النامي: **معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحف وشبكة الأنترنيت في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2010.

109- خديجة بتقة: **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014.

110- رابح طيبي: **الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009.

111- رانيا محمد علي: **الخريطة الإدراكية للرأي العام المصري اتجاه الصراع الأمريكي العراقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2006.

112- ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجيستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2012.

113- شيرين علي موسى: **المواقع الالكترونية الإخبارية –دراسة في المفاهيم والمصداقية–**، رسالة دوكتوراه منشورة، القاهرة، 2014.

114- صايش عبد المالك: **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، رسالة ماجيستير، جامعة عنابة لكلية الحقوق، 2007.

115- عثمان حسن وياسر عوض: **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

116- غادة شكري محمود: **الأطر الخبرية للعلاقات العربية –الأمريكية في الصحف العربية الدولية قبل وبعد أحداث سبتمبر**– دارسة تحليلية مقارنة للأهرام الدولي– الشق الأوسط– الحياة–"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام بكلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، 2002.

117- فادي سليمان أبو صبيحة: **معالجة القنوات الفضائية الفلسطينية للهجرة غير الشرعية للشباب الفلسطيني وتأثيرها على اتجاهاتهم نحوها**، رسالة ماجيستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016.

118- قدّة حمزة: **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة عنابة،2011.

119- محمد الأسعد دريز: **تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية**، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب"، تونس، 2003.

120- محمد حسن صادق حسن: **الهجرة غير الشرعية وأثارها على البناء الطبقي**، دراسة ميدانية في مدينة "قنا"، رسالة ماجيستير-غير منشورة- قسم علم الاجتماع كلية الآداب -جامعة جنوب الوادي، 1998.

121- معين صالح يحي التميمي: **تفضيلات مستخدمي الأنترنيت لتصميم المواقع الإخبارية العربية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة 2009.

122- منال خميس جراد: **معالجة المواقع الالكترونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني -دراسة تحليلية-**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2013.

123- نصيرة تامي: **المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012.

124- نهلة أبو رشيد: **المعالجة الاخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية**، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2005.

125- نوال بومشطة: **المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الالكترونية للفضائيات الإخبارية -الجزيرة نت والعربية نت أنموذجا-**، المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 2016.

- **روابط وموقع الأنترنيت:**

126- www.hrlibrary .nmn. edu/arab/P2 org Crime. HTML.

127- www.minchawi.com/vd/member.php/v

128- www.mowdoo3.com/29-06-2017-/10:17

129- محمد الخشافي: **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا:** تاريخ التصفح: 2015/10/03. سا: 16:07. على: http:www.aljazeera.net/special files/ pages/40d65cc9

الملاحق

جامعة باتنة – 1 –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علوم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات

استمارة تحليل المضمون:

هذه استمارة تحليل مضمون منجزة في إطار بحث للحصول على درجة دكتوراه علوم، تخصص إعلام واتصال بعنوان " **الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الاخبارية– دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت –».** نأمل من سيادتكم المحترمة الاطلاع عليها وتقديم كافة الملاحظات التي تفيد البحث وشكرا.

ملاحظة:

وحدة التحليل: هي وحدة الفكرة، حيث تتم اعتماد الفكرة كوحدة للتسجيل في إطار سياق الفكرة والعد كأسلوب لقياس ورود التكرارات حيث تسجل من خلاله مرات ظهور الفئة.

إعداد:

- **إسماعيل شرقي**

إشراف:

أ.د كمال بوقرة

يتكون هذا الدليل من الأقسام التالية:

أولا: البيانات الخاصة بالوثائق محل الدراسة

حيث أن:

- المستطيل رقم (1) يشير إلى اسم الموقع محل الدراسة.
  - اسم الموقع:
- المستطيل رقم (2) يشير إلى تاريخ المواضيع التي يتم تحليلها كعينة للدراسة.
  - تاريخ نشر الموضوع:

ثانيا: بيانات متعلقة بفئات الشكل وعناصرها:

- الدائرة رقم (3) تمثل فئة الموقع، وتشير المربعات (4) و(5) إلى عناصرها، وهي (الصفحة الرئيسية والصفحات الأخرى).

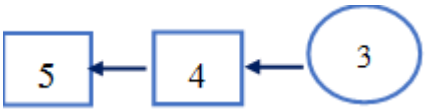

- الدائرة رقم (6) تمثل فئة الفنون الصحفية المستخدمة، وتشير المربعات من (7) إلى (12) إلى عناصرها، وهي (خبر، تقرير، حديث، تحقيق، مقال، مقابلة).

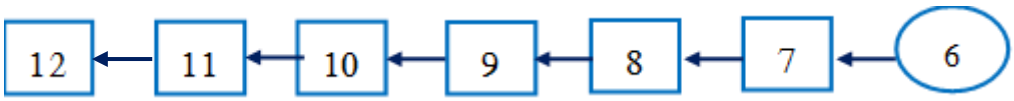

- الدائرة رقم (13) تمثل فئة العناوين الصحفية المستخدمة، وتشير المربعات من (14) إلى (16) إلى عناصرها، وهي (عناوين رئيسية، عناوين فرعية، فقرات).

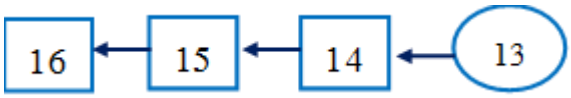

- الدائرة رقم (17) تمثل فئة الصورة المدعمة للمادة الإعلامية، وتشير المربعات من (18) إلى (24) إلى عناصرها وهي (صورة خبرية. شخصية، موضوعية، خرائط، رسوم، فيديو، ملف صوتي).

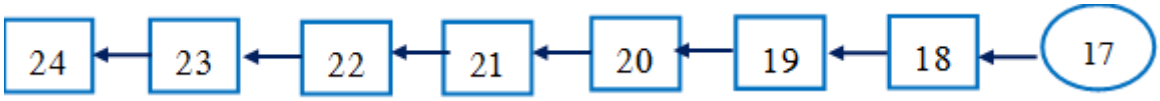

- الدائرة رقم (25) تمثل فئة العناصر التفاعلية المستخدمة والمتاحة للمستخدم، وتشير المربعات من (26) إلى 29 إلى عناصرها وهي (تعليق، تصويت، تقديم رأي، حوار).

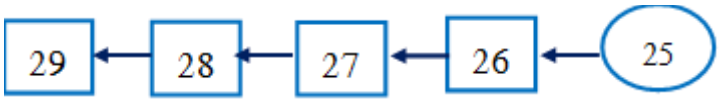

ثالثا: بينات متعلقة بفئات المضمون وعناصرها

- الدائرة رقم (30) تمثل فئة نوع المضمون الإعلامي المستخدم لمعالجة الموضوع، كما تشير المربعات من (31) إلى (36) إلى عناصرها وهي (سياسي، أمني، قانوني، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي).

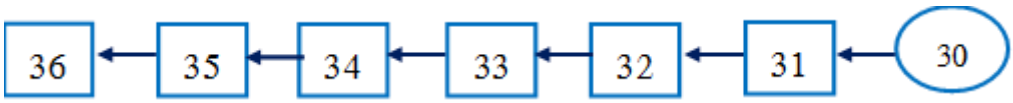

- الدائرة رقم (37) تمثل فئة أسباب الهجرة غير الشرعية الخاصة بدول المنشأ، وتشير المربعات من (38) إلى (41) إلى عناصرها وهي (مشاكل سياسية، أمنية، مشاكل اجتماعية، عائلية، الفقر، وانخفاض مشتوى المعيشة، البطالة ونقص فرص العمل).

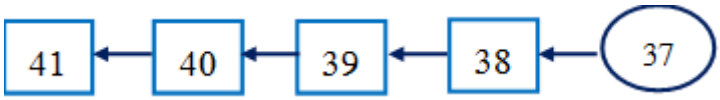

- الدائرة رقم (42) تمثل فئة أسباب فئة أسباب الهجرة المتعلقة بدول الاستقبال، وتشير المربعات من (43) إلى (45) إلى عناصرها وهي (توفر فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة، التقدم الحضاري، توفر الاستقرار الأمني والاجتماعي).

- الدائرة رقم (46) تمثل فئة الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية، وتشير المربعات من (47) إلى (52) إلى عناصرها وهي (الموت، النقل إلى المستشفى، الاعتقال، الوصول بأمان، الندم والعودة، محاولة الهجرة مرة أخرى).

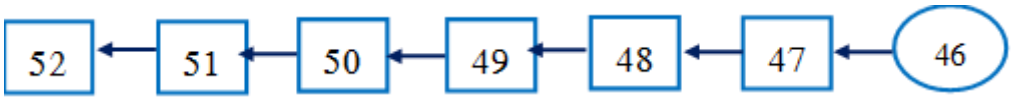

- الدائرة رقم (53) تمثل فئة الحلول المقترحة، وتشير المربعات من (54) إلى (58) إلى عناصرها، وهي (سن القوانين وإجراءات أمنية صارمة، ضرورة توافر الجهود بين الدول والمجتمع المدني، تنمية الدول المصدرة للهجرة، تشجيع الهجرة الشرعية، تنظيم ملتقيات حول الهجرة).

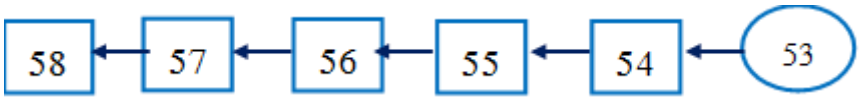

- الدائرة رقم (59) تمثل فئة اتجاه المضمون نحو الهجرة غير الشرعية، وتشير المربعات من (60) إلى (62) إلى عناصرها، وهي (إيجابي، سلبي، محايد).

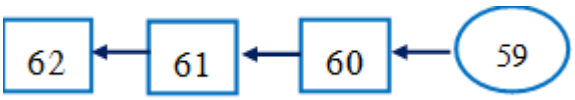

- الدائرة رقم (63) تمثل فئة اتجاه المضمون نحو المهاجرين غير الشرعيين، وتشير المربعات من (64) إلى (66) إلى عناصرها، وهي (إيجابي، سلبي، محايد).

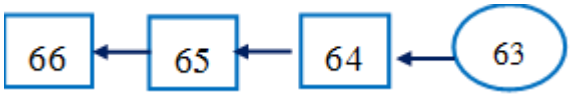

- الدائرة رقم (67) تمثل فئة اتجاه المضمون إزاء السياسة الأوروبية نحو الهجرة غير الشرعية، وتشير المربعات من (68) إلى (70) إلى عناصرها، وهي (إيجابي، سلبي، محايد).

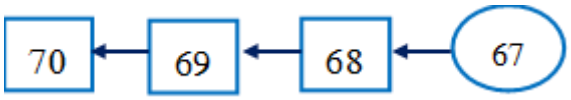

- الدائرة رقم (71) تمثل فئة المصادر الصحفية الداخلية المستخدمة، وتشير المربعات من (72) إلى (75) إلى عناصرها، وهي (المراسل، المندوب، المبحوث، المحرر الصحفي).

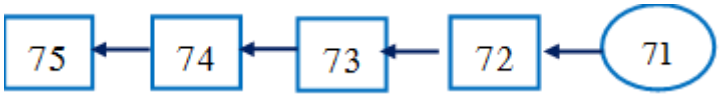

- الدائرة رقم (76) تمثل فئة المصادر الخارجية المستخدمة، وتشير المربعات من (77) إلى (79) إلى عناصرها، وهي (وكالات الأنباء "مجلة عالمية"، متعدد المصادر، دون مصادر).

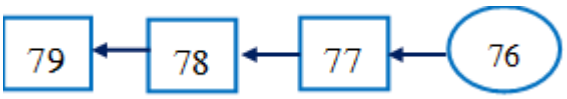

- الدائرة رقم (80) تمثل فئة القيم المستخدمة، وتشير المربعات من (81) إلى (86) إلى عناصرها وهي (الدعوة إلى احترام القوانين، الدعوة إلى احترام الحياة البشرية، احترام حقوق الإنسان، الدعوة إلى مبدأ المواطنة، الانتماء العربي الإسلامي والوطني/ الدعوة إلى المحافظة على سمعة الوطن وصورته).

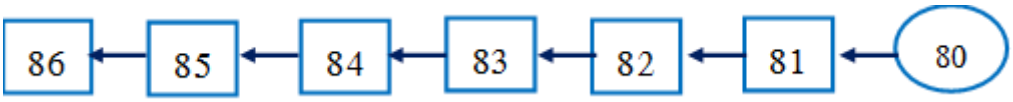

- الدائرة رقم (87) تمثل فئة الاستمالات المستخدمة، وتشير المربعات من (88) إلى (92) إلى عناصرها، وهي (الاستشهاد بالأمثلة والأحداث، تقديم الأرقام والإحصاءات، عرض النصوص القانونية، التخويف من الهجرة غير الشرعية، التعاطف مع المهاجرين غير الشرعيين).

- الدائرة رقم (93) تمثل فئة الفاعل، وتشير المربعات من (94) إلى (100) إلى عناصرها، وهي (رؤساء الدول، رجال الإعلام، رجال الدين، محللين سياسيين، باحثين في العلاقات الدولية، رجال قانون، مهاجرين غير شرعيين).

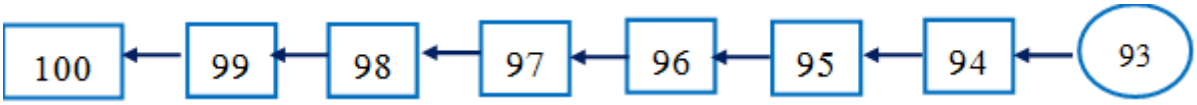

التعريفات الإجرائية:

أولا: فئات الأشكال:

1-**فئة الموقع:** ويقصد بها موقع المادة الإعلامية على المواقع الإخبارية عينة الدراسة، وهي مقسمة إلى صفحة رئيسية، ويقصد بها الصفحة الأولى التي تظهر عند النقر على عنوان الموقع، وصفحات أخرى يتم تحديدها وتقسيم الموقع بناءا على سياسته التحريرية، وهي عادة موجودة إما على الموقع أو على جانبه.

2-**فئة الأنواع الصحفية:** ونعني بها القوالب الصحفية التي يتم استخدامها في معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية على المواقع الإخبارية عينة الدراسة، وقد تم تقسيم هذه الفئة إلى العناصر المذكورة سابقا.

3-**فئة العناوين:** ويقصد بها العناوين المستخدمة في القوالب الصحفية التي عالجت الموضوع الخاص بالهرجة غير الشرعية، وقد تم تقسيمهاّ إلى ثلاثة أنواع هي: ❶ العناوين الرئيسية التي تعتبر العناوين الأساسية التي تبرز الموضوع، ❷ العناوين الفرعية، وتكون عادة عناوين تمهيدية تسبق العنوان الرئيسي، وأحيانا يكون عبارة عن فقرات تمهيدية أيضا.

4-**فئة الصورة المدعمة للمادة الإعلامية:** وتمثل كل الصور المتاحة للقوالب الصحفية التي عالجت موضوع الهجرة غير الشرعية سواء كانت خبرية تمثل الخبر في حد ذاته أو موضوعية لها علاقة بموضوع الهجرة غير الشرعية بصفة عامة، وأحيانا تكون المادة الإعلامية التي عالجت الموضوع مصاحبة بفيديو أو ملف إعلامي، هذا نظرا لطبيعة الوسائل الإعلامية التي تستخدم هذه الأنواع.

5-**فئة العناصر التفاعلية:** ويقصد بها العناصر التفاعلية التي استخدمتها المواقع الإخبارية للمستخدم للتفاعل مع المضمون المقدم حول الهجرة غير الشرعية إما بالتعليق، أو التصويت، أو تقديم الرأي والحوار.

ثانيا: فئات المضمون:

1- فئة نوع المضمون الإعلامي: ويقصد بها المجال الذي تناول موضوع الهجرة غير الشرعية في المواقع الإخبارية عينة الدراسة، إما جاء الموضوع في الجانب السياسي أو الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي .... إلخ.

2- فئة أسباب الهجرة غير الشرعية: وقد جاءت الأسباب المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية في دراستنا هذه مقسمة إلى أسباب متعلقة بالدول التي يأتي منها المهاجرون غير الشرعيون مثلّ: المشاكل السياسية والأمنية كالحروب والإرهاب، وعدم وجود الحرية السياسية للتعبير عن الآراء، كذلك أسباب ومشاكل اجتماعية مثل الضغوطات العائلية، كما تطرقنا أيضا إلى حديثنا عن البطالة وانخفاض المستوى المعيشي في هذه الدول مما يساعده على تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كما أننا تحدثنا عن الأسباب التي توجد في الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين، والتي تجعلها وجهة لهم مثل توفر فرص العمل، والحريات السياسية المكفولة إضافة إلى التقدم الحضاري والتكنولوجي الموجود ل .....

3- فئة الآثار المترتبة عن الهجرة: ونقصد بها النتائج الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثل الموت أو الاعتقال أو الإصابة بجروح خطيرة .... إلخ.

4-فئة الحلول المقترحة: ويقصد بها في بحثنا هذا الحلول التي تحدثت عنها المواقع الإخبارية في مضامينها الإعلامية التي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثل سن قوانين وإجراءات أمنية صارمة تحد من هذه الظاهرة.

5- فئة الاتجاه: أي اتجاه المادة الإعلامية التي قدمتها المواقع الإخبارية أثناء تناولها لموضوع الهجرة غير الشرعية إذا كان إيجابي أو سلبي أو محايد.

6-فئة المصدر: وهي المصادر التي اعتمدت عليها المواقع الإخبارية عينة الدراسة في معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية، مثل المرسل والمندوب والمحرر ووكالات الأنباء.

7-**فئة القيم:** وهي القيم التي حاول الموقعان أبرزها في تناولهما لموضوع الهجرة غير الشرعية مثل احترام حياة الإنسان، حقوقه، الدعوة إلى مبدأ المواطنة، .... إلخ.

8-**فئة الاستمالات الإقناعية:** وهي الفئة التي تحتوي على كافة الأساليب التي اتبعت لعرض الموضوع وفكرته من خلال استخدام الاستمالات بنوعيها العاطفية والعقلية، وذلك في محاولة التخفيف من الهجرة غير الشرعية من إبراز إحصائيات كبيرة عن غرق وموت المهاجرين غير الشرعيين.

9-**فئة الفاعل:** نقصد بالفاعل في دراستنا هذه المحركين الأساسيين لقضية الهرجة غير الشرعية من خلال تصريحاتهم أو تحليلاتهم التي تم عرضها في المواقع الإخبارية عينة الدراسة، ونذكر منهم على سبيل المثال: رجال الدين، رؤساء الدول، الأشخاص الذين حاولوا الهرجة بطريقة غير شرعية ولم ينجوا من هذه التجربة.

الملاحظات:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

دليل التعريفات الاجرائية:

قمنا بإعداد هذا الدليل في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه علوم تخصص علوم الاعلام والاتصال والموسومة بـ " الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الاخبارية –دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت–، وقد تم الاعتماد على اسلوب تحليل المحتوى كأداة لتحليل عينة الدراسة الممتدة بين 2016/07/01 و 2017/06/30، وتحتوي الآتية على التعاريف الاجرائية الخاصة بفئات الشكل وفئات المضمون المستخدمة في عملية التحليل، وقد اعتمدنا على وحدة الفكرة كوحدة للعد والقياس.

لذا نطلب من سيادتكم:

- قراءة الوثيقة التي بين ايديكم قراءة شاملة ووافية.
- قراءة شاملة ودقيقة لدليل التعريفات الاجرائية.
- وضع علامة (x) أمام التعريفات التي ترونها مطابقة للمفهوم الذي ورد في المواقع عينة الدراسة.
- وضع علامة (0) امام المصطلحات التي لا تتطابق والتعريفات الواردة في المواقع عينة الدراسة.
- إذا رأيتم أي تعديل يجب. القيام به على أحد المصطلحات، الرجاء القيام بذلك في المكان المخصص للملاحظات.